

ان في العالمين بالعلم والادب انسي
وفخر الجاهلين بالمال والصب

ليس اليتيم الذي قدمته والده

لان اليتيم يتم العلم والادب

العلم والمال يصيران كل عيب
الجهل والفقر يكشفان كل عيب

محتسب جانی نوش اینده من جای
آنگه چون حکمت اوله هر کلامی

نامل تذکر و نقل
فنازل اشعار الی صعب
و نامل اشعار الی صعب
فلینازل اشعار الی صعب
فیه حکمت



و فیه حکمت

هذا فهرس الكتاب

الكلمة	٢
الكلام	٧
الاسم	٩
خواص الاسم	١١
فالمعرب	١٣
الاعراب	١٥
انواع الاعراب	١٦
العامل	١٧
غير المنصرف	٢١
العدل	٢٥
الوصف	٢٩
التأنيث	٣٠
المعرفة	٣١
العجبة	٣٢
الجمع	٣٣
التركيب	٣٦
الالف والنون	٣٧
وزن الفعل	٣٨
المرفوعات	٤٣
الفاعل	٤٣
الاضمار قبل الذكر	٤٥
التنازع	٤٨
مفعول ما لم يسم فاعله	٥٢
الابتداء والخبر	٥٤
وقد يحذف المبتدأ	٦٢
خبر أن واخواتها	٦٤
خبر لا نفى الجنس	٦٥
اسم ما ولا المشبهتين بلبس	٦٦
المنصوبات	٦٧
المفعول المطلق	٦٧
المفعول به	٧٢
المنادى	٧٣
ترخيم المنادى	٨٢
ما اضمر عا دله	٨٨
التحذير	٩٥
المفعول فيه	٩٦
المفعول له	٩٨
المفعول معه	١٠٠
الحال	١٠٣
التمييز	١١٠
المستثنى	١١٨
خبر كان واخواتها	١٢٨
اسم ان	١٢٩
المنصوب بلا التي لنفى الجنس	١٢٩
نعت اسم لا المبنى	١٣٣
خير ما ولا	١٣٦
المجرورات	١٣٧
فلا ضافة المعنوية	١٣٩
والاضافة اللفظية	١٤٢
التوابع	١٥١
النعت	١٥٢
والمضمر لا يوصف	١٥٦
العطف	١٥٨
التأكييد	١٦٤
البدل	١٦٧
عطف البيان	١٧٠
المبنى	١٧٢
المضمر	١٧٤

صفة جرت على غير من هي له	١٧٨
واذا اجتمع ضميران	١٧٨
نون الوقاية	١٨٠
ضمير الشأن والقصة	١٨٢
اسماء الاشارة	١٨٣
الموصول	١٨٦
الاخبار بالذى	١٨٨
ما الاسمية	١٩٠
اسماء الافعال	١٩٢
الاصوات	١٩٤
المركبات	١٩٥
الكناية	١٩٦
الظروف	٢٠٣
المعرفة والنكرة	٢١٠
العلم	٢١١
اسماء العدد	٢١٢
المذكر والمؤنث	٢٢٠
المثنى	٢٢٢
المقصود والممدود	٢٢٤
المجموع	٢٢٦
الجمع الصحيح المذكر	٢٢٧
الجمع الصحيح المؤنث	٢٣٠
جمع التكثير	٢٣٠
المصدر	٢٣١
اسم الفاعل	٢٣٢
اسم المفعول	٢٣٧
الصفة المشبهة	٢٣٨
اسم التفضيل	٢٤٣
الفعل	٢٥٣
الماضي	٢٥٤
المنصارع	٢٥٥
الناصبات للمنصارع	٢٥٨
الجازمات للمنصارع	٢٦٥
الشرط والجزاء	٢٦٧
فعل ما لم يسم فاعله	٢٧١
الاشتمام	٢٧٢
المتعدي وغير المتعدي	٢٧٣
افعال القلوب	٢٧٤
الافعال الناقصة	٢٧٨
افعال المقاربة	٢٨٥
فعل التعجب	٢٨٨
افعال المدح والذم	٢٩١
حروف الجر	٢٩٤
حروف المشبهة	٣٠١
حروف العطف	٣١٠
حروف التثنية	٣١٥
حروف النداء	٣١٥
حروف الانشابة	٣١٥
حروف الزيادة	٣١٦
حروف التفسير	٣١٨
حروف المصدر	٣١٨
حروف التخصيص	٣١٩
حروف التوقع	٣١٩
حروف الاستفهام	٣٢٠
حروف الشرط	٣٢١
حروف الردع	٣٢٧
قاء التأنيث	٣٢٧
التثوين	٣٢٨
نون التأكييد	٣٣١

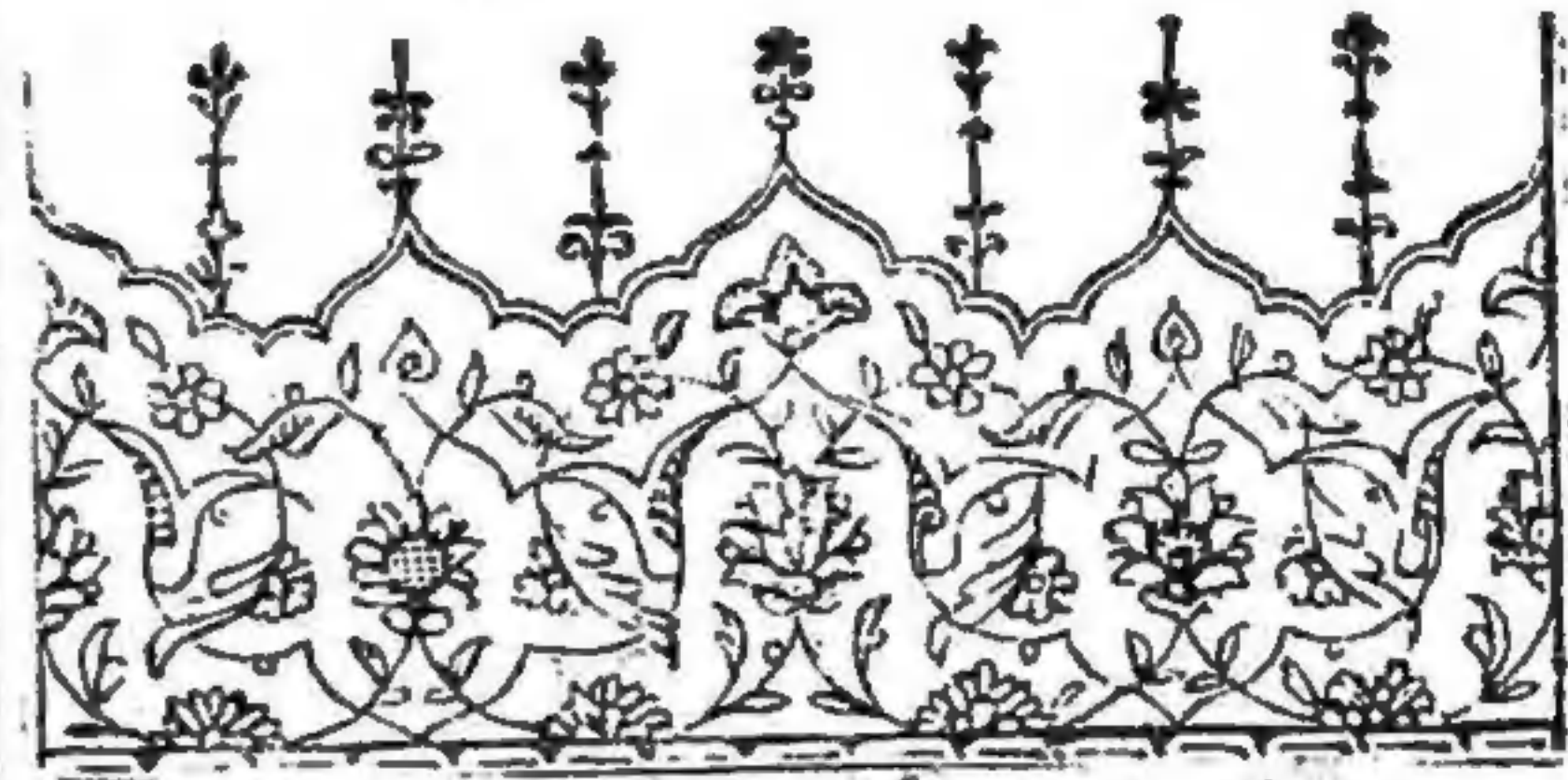
SOLEYMANIYE G. KUTUPHANESI	
Yazar	Sayyid Nazif ef.
Eski Kavi No.	674
Tasnif No.	492.2-1

ترسانه عامره حکیم بابی موسی
 فطیف افندیك وقفه
 ۱۴۵۹
 ۷۷

لا يستحق الصلوة بغير نية النبوة
ويعلم منه استحقاقه بغير نية الرسالة
بالطريق الاولى عم

وهذا مما لا يعلم قاله واقدا صاب
الش رحمه الله في تعبيره عن
بعض الشعراء وكتب المولى
القناري في حاشيته في حاجة المطول
حيث قال كما قيل جراحات السنان
الح وقد غلط في هذه الكارزوني
ومن قلده نعم ذكر الميدي فيها
جميعه من الديوان المنسوب الى
علي رضي الله عنه ما يقرب
من هذا وكل جراحة فلها دواء
وسوء الخلق ليس له دواء ح

هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تأثيراتهما بالجرح حيث قال * جراحات السنان لها التيام * ولا يتأتم
ما جرح اللسان * والكلم بكسر اللام جنس لأجمع كثر وعمره بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الاعلى
الثلاث فصاعد او الكلم الطيب بأول بيوع الكلم الطيب
واللام فيها الجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد
جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على
السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان او حكما مهما كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالنوى في زيد وضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المتفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما
لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وكلمات الله تعالى داخله فيه اذهى مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الادبع وهي الخطوط
والعقود والاشارات والنصب غير داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد
يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظ لانه لم يقصد التوحيد والمطابقة غير
لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق
بل اذا اطلق مع ضم ضمنية واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا



* * * بسم الله الرحمن الرحيم * * *

الحمد لوليه * والصلوة على نبيه * وعلى آله واصحابه المتأدبين بأدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية تحمل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحه جنة نزهة نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلفيف والتأسف وسميتها بالفوائد الضباية لانه لهذا الجمع
والثأيف كالعلة الغائية تفعة الله تعالى بها وساير المتدئين من اصحاب
التحصيل وما توفيق الابالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ
رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء
منها هضم لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمه الله تعالى حتى يصدر به على سنها ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجوازا تبانه بالحمد لله
من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فتي لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء
من افراد الكلام ومفهوما جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل

قوله الحمد مصدر معلوم واللام
للجنس او الاستغراق اي كل حمد
من الازل الى الابد اي حمد كان
و. يحمل ان يكون مصدر الجهد
او القدر المشترك بين المصدرين
فان مقام حده سبحانه بلائحه
الاستيعاب كما بلائحه الاستغراق
ويحتمل ان يكون الحاصل
بالصدر غف
قوله على نبيه والاصل في الاضافة
المهدو بهذا الاصل ينصرف
الى نبينا صلى الله عليه وسلم
وقد تكون للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة على كل في
له تعالى فوجه اختياره على
الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية
السمع واما بحسب المعنى فغلي
الداني ظ لانه اشمل وعلى الاول
فلا دلالة على انه عليه السلام

صحيحاً واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال
 ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
 وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى
 ما يقصد بشئ فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
 بمعنى المفعول او مخفف بمعنى اسم مفعول كرمى ولما كان المعنى مأخوذاً
 في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات
 والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلاً وبقيت
 حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت
 بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
 بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
 قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظاً او غيره
 فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
 الجملة والخبر فكيف يكون موضوعاً لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان
 كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
 الموضوعه بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا
 لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرداً كان او مركباً بل بازاء مفهوم كلي
 افراد الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
 ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
 الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
 عاماً لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
 في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح
 ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع
 للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
 انصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان
 يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً او مرفوع على انه صفة

التركيب لغرض التركيب اي لقصد
 التركيب فلا يتعلق القصد
 بالقصد فلا يكون لغرض
 التركيب معنى لان المعنى ما يتعلق
 به القصد فلا يرد الاعتراض
 اصلاً
 فتح

لفظ

للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة
 في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً وكان النكتة
 فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة
 المضى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعد رسم الخط فعلى
 انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواحدة
 اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدماً على الافراد بحسب
 الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
 وقيد الافراد لاجرا المركات مطلقاً سواء كانت كلامية او غير
 كلامية فيخرج به عن حيد الكلمة مثل ال رجل وقائمة
 وبصري ومثاله ما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد
 لشدة الامتزاج لفظاً واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل
 عبد الله علماً داخل فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
 العصارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انساب
 وما اوردته صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
 الدالة على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له
 لفظاً واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج
 لفظاً واحدة داخل فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرج به بتركه
 لكان انساب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
 تكون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فيتحقق الوضع بتحقيق
 الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
 الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل
 كدلالة لفظ ديز السموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ
 وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
 لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل
 وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها

اعلم ان الغرض في
 معرفة اللفظ وجميع اعرابه
 الا اهمال عن جانب اللفظ والميل
 الى جانب المعنى لا يلائم في ذلك
 الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال
 لا يجسر في كلمة تعدد اشدة
 الامتزاج لفظاً واحدة بل
 فيما احرب باعراب الكلمة
 الواحدة
 غف

تلك

1

اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد
 ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات
 في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسي
 مهمل ودين مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
 في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
 قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
 هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان
 الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
 وصاحب الباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر
 الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
 ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به
 فتح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
 بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المتيقن
 لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى
 اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند
 والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
 النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
 الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم
 فعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم
 وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
 والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين
 او في اسم وفعل واما الاقسام الاربع الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
 مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود
 وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
 فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يازيد

بتقدير

بتقدير اذ هو زيدا فلم يمكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
 الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم مادل اى كلمة دلت
 على معنى كائن في نفسه اى في نفس مادل بعنى الكلمة فتذكر
 الضمير بناء على لفظ الوصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
 الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى
 باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
 كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها
 ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره
 اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصله
 ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
 وهو موجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ
 في ذاته يصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مدرك تبعا وآلة
 للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظته
 العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
 ولزمه تعقل متعلقه اجالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
 الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
 اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم
 والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظته العقل
 من حيث هو حالة بين السبر والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما
 كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه به
 ولا يمكن ان يتعقل الابد كمتعلقه بخصوصه ولا ان يدل
 عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع
 لمعنى كلي ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئياته الخصوصية
 المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
 وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته

وقال عبد القاهر بن عبد الرحمن
 الجرجاني في بعض مصنفاته
 ان الكلام يحصل بين الحرف
 والاسم في البناء نحو يازيد
 ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في
 فعل واسم واجاب عنه الاندلسي
 عن الفعل او اسم فعل على ما قيل
 فلذلك انتظم منه ومن الاسم
 كلام

فبستقل بالمفهومية و يصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
وبهذا الدليل في كل منهما ان يكون ملحوظا قصد اليك ان يعتبر
النسبة بينهما وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تستقل الا بالبدن كمنعقتها
تكون آلات للملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكونه
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية و بكونه المعنى في نفس الكلمة
دلالته عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فراجع كونه المعنى في نفسه و كونه في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية في هذا الكتاب
الضمير المجزوء في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
من كونه المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها
على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المعصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كونه المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى و بما سبق من التحقيق ظهر انه لا يتخلل هذا الاسم
جما ولا حد الحرف منعنا بالاسماء اللازمة مضافا مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في جذباتها لانها تعقل متعلقة بها
اجتالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا انها الغرض
من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حداتها لا في غيرها
فهى داخلية في حكم الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا

على

على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث كان ذلك
المعنى مقترنا مع احدا لانه في الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرج
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احدا لانه في
الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول قد دخل
فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحاً نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا وغير صريح نحو هيئات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن فوادة مصدر قوي او عن المصادر التي كانت في الاصل
اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك
زيد او عليك زيدا فليس اشئ منها الدلالة على احدا لانه في
الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسجمة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتراان معناهما بحسب اصل الوضع وخرج
عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنهما اذا لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه
نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واین الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اذا ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها و من التبعية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراد ماهي خاصة له كالكتاب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكتاب بالفعل له فن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبراصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سببوه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الا بتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعريف معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تعميلا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما
اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في الجور به لفظا
وفي الجور به تقدير كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقدير يختص بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي
ان يدخل الاسم ليعضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهى فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الاتنوين التزم وسيجي في آخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة
اختصاص ما عدا تنوين التزم به وجهة عدم اختصاص تنوين
التزم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على
مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او المحقق
بالآخر وكلاهما متفقان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون ابدامسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه

ومنها

ومنها الاضافة اى كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بد كره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص اوازها من التعريف
والخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم ينفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم
وانما قيدنا الاضافة بتقدير حرف الجر لثلاثا ينتقض بقولنا مررت
يزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى
الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخفى اما ان يكون مركبا مع غيره اولا
والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعني المركب الذى لم يشبه
مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عاملة
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقائم هؤلاء بخلاف ما
لبس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد
عمر و بكر و بخلاف ما هو مركب مع غيره لم يكن لا تركيبا
يتحقق معه عاملة كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المص الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل في البناء فالاضافة يابينة
وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا الفيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجي في باب
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشف جعل الاسماء المعدودة
العاربة عن المشابهة المذكورة معرفة وليس النزاع في المعرب الذى
هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر

قوله من التعريف اه فيه ان
تعريف المحدث وتخصيصه
بمعنى قليل الاشتراك متصور
ووضعه لطلاق المحدث لا ينافي
ذلك لان رجلا موضوع لم يسم
عين بدخول اللام عليه وهذا
كالصفات فانه دخل عليه وهذا
التعريف لتعيين الذات التى هي
جزء معناه واما التخفيف
في الاضافة فقد تكون محذوف
التنوين وقد تكون محذوف الضمير
كما يصرح به الش والاول
وان كان غير متصور لكن الثانى
متصور تدبر

العلامه مجرد الصلاحية لا يستحق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحوان يعرف به احوال اواخر الكلم
في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسمع منهم
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالق من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
يختلف آخره في كلامهم ليحتمل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فعرفته
متقدمة على معرفته انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بعرفته هذا الاختلاف وتعرفه به وجب ان يعرف اولابانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي
ان يعرف اولابغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المرتبة عليه من حيث انه معرب ان يختلف آخره اي الحرف
الذي هو آخر المعرب اذا تابان بتبدل حرف بحرف آخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لثلايتنقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت
زيدا وانى مضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها

لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره
او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى
وقتها وفتى انقلب الياء الفا فصار الاعراب تقدير يا والاختلاف
اللفظي والتقديرى اعلم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشارنا اليه
لثلايتنقض بمثل قولنا رأيت احدا ومررت باحدا وقولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين مثني او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه
ولا اختلاف في آخره حقيقة بل حكما فان فتحة احد بعد
النصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب
ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى
الاصل مع عامله ابتداء ويرتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بتدخل العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احدا الحكمين في الآخر لافساد
فيه فانه للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرفته ذلك او صفة به اى بتلك الحركة
او الحرف وحين يراد بها المتوصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل
والمقتضى ولو انقبت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى
من الانساب البعيدة وبقيت الحثية تخرج حركة نحو غلامى لانه
معرب على اختيار المص لكن الاختلاف هذه الحركة على آخر المعرب

ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء التثنية
وهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومثلا لكن المص اراد ان يبينه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضع اليه قوله ليبدل على
المعاني المتصورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من خوى الكلام فانه يعيد
عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليبدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة المتصورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد
واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداوات
المعاني المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها
اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة عن
الموصوف فالانصب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه وهو مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه فان الاعراب بوضع المعاني
المقتضية للاعراب او من عربته اذا فسدت على ان يكون
الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد يسمى به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات
والحروف الالهائية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا

بختلاف

بختلاف الضمة والقحمة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالباً
وفي الحركات الالهائية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم
السفالة اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الحركات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الحركات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتاج الى الحاق البناء المصدريه اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقل للقليل والنصب
لخفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى المقتضى اي معنى
من المعاني المتصورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمراد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثني ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير
منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على
الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث والاعراب فيها بالحركات
الثلاث في الاحوال الثلاث فالاعراب فيها بالضمة رفعاً اي حالة الرفع

والفتحة نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الخالية والمصدرية فالقسم الأول مثل جاءني رجل
ورأيت رجلا ومررت برجل و القسم الثاني مثل جاءني طلبه
ورأيت طلبه ومررت بطلبه جمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحتزبه عن المكسر فانه قد علم بالفتحة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على
وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع
للجر كما سيجي ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالفتحة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر
فيه تابع للنصب كما منذ ذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت
يا احمد اخوك وابوك وحولك بكسر الكاف لان الخم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهيجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه
الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لانه اذا
اصله فوه وذومال وهو لقب مقرون بالواو ين اذا اصله ذوو وانما اضيف
ذو الى الاسم الظ دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكسبة اذ مصغراتها
معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثني والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع
وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها
اذا كانت مكسبة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فخالها

فخالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثل
لثلاثتهم اشترط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر
السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لثلاثتهم لكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثني والمجموع ثلثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسماء وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشايتها
المثني في كون معانيها منبثقة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سمعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كبعد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثني وما يلحق به وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا
مضافا الى مضمير وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره
الف تسقط بالاتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمير الذي
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمير واثنان وكذا اثنان
واثنان فان هذه الالف ساكن وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم

والمراد به ماسمى به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون أو بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنتين وارضين بما لم يكن واحده مذكراً يجمع بالواو والنون و ما الحسب به وهو اولو جمع ذولا عن لفظه وهشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجمع بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعاً لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلاثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس بينهما واوخص المثنى بهابقي المجموع بلا اعراب واوخص المجموع بهابقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في مثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لفتحة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع اثقل الكسرة وفتحة المجموع وحملوا النصب على الجر لاعلى الرفع لما سببه النصب الجر او وقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب

اللفظي والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان اللفظي ماعداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى في الاسم العربى الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم العربى بالحركة الذى في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتثنية فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم العربى بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول الغامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير عرضي مطلقاً اى في الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديرى في هذين النوعين من الاسم العربى انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها واستثقل عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقلاً على اللسان كما في الاسم الذى في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالفاضى رفعاً وجراً اى في حالتي الرفع والجر لافق حاله النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتمذد فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعاً يعنى تقدير الاعراب في نحو مسلمى انما هو في حالة الرفع فقط

دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مساوي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ما كن فانقلب
الواو ياء واد غمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة
الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقدير يا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمه ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقدير يا
في الاحوال الثلاث في مثل جلفي ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقدير يا واللفظي اى الاعراب
الملتقط به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا تعذر فيه الاعراب
او استقل ولم يذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديرى واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان
توثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجي ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم
هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين علتين بان توثر
واحدة هاتيرهما وهى اى العلة التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لاكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم
على العلة التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف
هاتين علتين من الواو الى ثم لجرد الحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريبي فقوله زائدة
منصوب على انه حال اذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف

المتقدم

المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها
ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني
زيد راجعا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريبي يعني
ان ذكر العلة بصورة النظم تقريبي لهما الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان ككل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحققي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع
تقريب لهما الى الصواب لان في عدد هاتين خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم اثنا عشر وقال بعضهم انها احدى عشر
لكن القول بانها تسعة تقريبي لهما الى ما هو صواب من المذاهب
الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلة المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثال عمر مثال للعدل واجر مثال للوصف وطلحة مثال
للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايزاد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للجمعة
ومساجد مثال للجمع ومعدى كرت مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واجد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم
غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او علة واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى الاسم احدهما
اقتاراه الى الفاعل واخرى بهما اشتقاقه من المصدر فنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن

وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة
 والتعريف فرع التذكير لانك تقول رجلا ثم تقول الرجل والجمعة في كلام
 العرب فرع العربية اذا اصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر
 والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
 الالفين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل
 كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
 هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصل ويحوز اي لا يمتنع سواء كان
 ضروريا او غير ضروري ضرورة في حكم المنصرف
 بادخال الكسر والتنوين فيه لا يجعله منصرفا حقيقة فان غير
 المنصرف عند المص مافيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
 الكسر والتنوين لا يلزم خلوا الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
 معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه
 للضرورة اي لضرورة وزن الشعر اورعاية القافية فانه اذا وقع
 غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
 يخرج منه عن الوزن او ازحاف يخرج منه عن السلاسة اما الاول
 فكقوله * صبت على مصائب لوانها * صبت على الايام صرن لبا لبا
 واما الثاني فكقوله * اعدذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرره
 يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
 يقع فيه زحاف يخرج منه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع
 فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله
 قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
 الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية
 القافية فكما في قوله * سلام على خير الانام وسيد * حبيب العالمين
 محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤوف من يسمى باحد

فانه لو قال باحد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي
 في سائر الايات الدال المكسورة او التناسيب اي ويجوز صرف
 غير المنصرف ليحصل التناسيب بينه وبين المنصرف لان رعاية
 التناسيب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
 مثل سلاسل واغلا لا حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف
 الذي يليه اعني اغلا لا فقوله سلاسل واغلا لا مثال لمجموع
 غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
 لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام
 العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما
 مقام العلتين لتكررها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى
 الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور وانا عيم
 او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
 كساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه
 وهو الفا التأنيث المقصورة والمدودة اي كل واحدة منهما كحلي
 وحراء لانهما لازمان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
 في حلي جبل ولا في حراء جرف فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث
 آخر فصارت التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
 بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
 فلو عرض للزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يفوقه الزوم الوضعي
 فالعدل مصدر مبنى المفعول اي كون الاسم معدولا خروجه
 اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن
 صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
 ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة
 الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
 من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير

انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عند بعض الحروف
 كالاسماء المحذوفة الايجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما
 وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
 اى مغايرة الاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخله
 تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخله تحت فخرجت
 عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة
 عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
 الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيبا بل
 انما جمع القوس والتاب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
 من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانيب واخراج اقوس
 وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء
 بما هو اعم منه اذا كان المقى منه تميزه عن بعض ما عده فيمكن ان يقال
 المقى ههنا تميز العدل عن سائر العلل لاعني كل ما عده حيث
 حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه في الحاجة في تصحيح
 هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف واعلم انا نعلم قطعا انهم
 لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
 فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
 سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا
 للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب
 آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
 للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخرجه عن ذلك الاصل اذ
 لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
 يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
 محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له
 اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيق والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
 او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
 فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجها
 كائنات عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث
 ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
 والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
 القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا مكرر وهو ثلثة ثلثة
 وكذا الحال في احاد وموحد وثناء وثنى الى رابع ومربع بخلاف وفيما
 وراءها الى عشار ومعشر بخلاف والصواب مجبها والسبب في منع
 صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
 العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
 لاعتبارها فيما وضعه له واخرج جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
 التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخر اثم نقل الى معنى غير وقياس
 اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كنية من حيث
 لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فيقال بعضهم
 انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما
 ذكر معه من اي هن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
 لانها توجب التويز او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ
 وقبل وياتيم تيم عدى وليس في اخر شي من ذلك فتعين ان يكون
 معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمع مؤنث اجمع وكذلك
 كنع وكنع وبضع وقياس فعلا افعل ان كانت صفة ان تجمع
 على فعل كحمراء على حمراء ان كانت اسما ان تجمع على فعال
 او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع
 او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخرجها عن واحدة منها تحقق
 العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيق والاخر الصفة

الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد أسماء وفي اجمع واخوانه
 احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
 لا يرد الجموع الشاذة كائيب واقوس فإنه لم يعتبر اخراجهما عما هو
 القياس فيهما كالانباب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما أولا
 على انساب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم
 المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فن ابن يحكم فيهما بالشذوذ
 ومن هذاتين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا
 كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه
 منع الصرف لا غير كهمر وكذلك زفرانها لما وجدا غير منصرفين
 ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما
 توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على
 وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
 عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد
 ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء
 في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدول في هذا الباب جلا له على
 ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيتان
 وليس فيهما الاسميان العلمية والتأنيث والسيان لا يوجبان البناء
 فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل
 سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا
 جلا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السبين لمنع الصرف
 العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره
 لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
 لبس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع
 الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما
 نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا

ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلاحاجة الى اعتبار
 العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحل ما عداها عليها الوصف
 وهو كون الاسم دالا على ذات مبهم مأخوذة مع بعض صفاتها
 سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احرفانه موضوع لذات ما
 اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحرة او بحسب الاستعمال
 مثل اربع في مرت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
 العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
 المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من
 قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مرت بنسوة موصوفة
 بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
 بحسب الوضع فالمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
 الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال
 المصنف رحمه الله تعالى شرطه اى شرط الوصف في سببته
 منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
 وضعه على الوصفية لان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
 سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان
 يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية على
 الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
 في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه
 سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
 الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
 مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
 مرت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة
 اسود وارقم حيث صار اسمين الحية الاول للحية السوداء
 والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

للقيد من الحديد لما فيه من الذهبية اعني السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لعلية الاسمية لكنها بحسب اصل
الوضع او صاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمسانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما الحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى
لطار ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببته منع
الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث
المعنوي كذلك اى كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه
الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تختم تأثيره اى شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة زيادة على الثلاثة
اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زنب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجة مثل ماه وجور
وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة

ليخرج

ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجة لان لسان العجم ثقيل على العرب فبهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تختم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور
الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظر الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين بلديتين تمتنع
صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تختم تأثيره
وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط
تختم تأثيره وهو تحريك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط تختم تأثيره وهو العجة فكل سمي به اى بالمؤنث المعنوي
مذ كشرطه في سببته منع الصرف الزيادة على الثلاثة
لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الخفسي اذا سمي به رجل منصرف لان
التأنيث الاصلى زال بعلمية للمذ كمن غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الخفسي اذا سمي به رجل تمتنع صرفها لانه
وان زال التأنيث بعلمية للمذ كمن فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه
اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قدمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال فيه عقرب من غير اظهار
التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع
صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اى التعريف لان
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اى شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى ان تكون
هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدريه
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون السبب

للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في
حكمه كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلي وانما جعل المعرفة سببا والعلية شرطها ولم
يجعل العلية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتكثير
اظهر من فرعية العلية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمة بان تكون متحققة
في ضمن العلم في العجم حقيقة كما ابراهيم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلية من غير تصرف فيه قبل النقل كقانون
فانه كان في العجم اسم جس سمي به احد رواة القراءة لجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكله كان علما في العجمة وانما جعلت
شرطا لثلاث تصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي
بمثل الجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي
على ثلثة احرف لثلاث عارض الحقة احد السببين فنوح منصرف
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصرف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فيجاز
ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ما وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لثلاث يعلوم سكون

الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار
سببها بالاستقلال وشرطها اسم حصن بديار بكر وابراهيم تمتع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصرف نوح ولهذا
قدم انصرفه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتعة عن الصرف الاستثناء محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لحقتها وقبل ان هودا كنوح لان سبويه قرنه معه
و يؤيده ما يقال من ان العرب من واد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو
سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايمن جمع ايمن على ايامنين
وصواحِب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته
مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المقدمات كقرا زنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور
ولا حاجة الى اخراج نحو مداثي فانه مفرد يخص ايس جمعا

لا في الحال ولا في المال وإنما الجمع مدان وهو انظر آخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزات بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممنوع صرفه لو جود
شرط تأثيرها كمسا جد مثال لما بعد الفاء حرفان ومصا بيع
مثال لما بعد الفاء ثلاثة احرف او وسطها ساكن واما فرازنة وامثاله
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فنصرف لفوات شرط
تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضا جرحا للضع هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان حضا جرحا علم جنس للضع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس الاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرر
الجواب ان حضا جرحا كونه علما للضع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضا جرحا بمعنى عظيم البطن سمي به الضع مبا لغه في عظم
بطنها كان كل فرد منها حاجة من هذا الجنس فالتعريف منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلية والتأنيث لان الضع هي اتى الضبعان
قلنا علميته غير مؤثرة والالكان بعد التكثير منصرفا وانما يثبت
غير مسلم لانه علم جنس الضبع مذكر اكان او مؤنثا وانما اكتفى المص
في التنييه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع
شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كما الوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير
معتبرة واپس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصبت

عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضا جرحا يجعل الجمع اعم
من ان يكون في الحال او في الاصل فالتقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع
كما قلت فقد قيل في النفصى عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع
لا في الحال ولا في الاصل لكنه حل في منع الصرف على موازنه
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كالتايم ومصا بيع فانه
في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون
حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سر والة تقديره وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سر والة فكانه
سمي ككل قطعة من السراويل سر والة ثم جمعت سر والة
على سراويل واذا صرف اي سراويل اعدم تحقق جمعية تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع ليجتاج الى النفصى عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص
على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا
اي في حالتى الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب
الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاء تى جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال في حالة النصب

لان الاسم غير منصرف الجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف
حالي الرفع والجرف فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتون فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جوارى بالضم والتون
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف قبلي الاعلال على ما هو
الاصل ثم اسقطت الضمة لثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار على وزن سلام وكلام فسلم يبق على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتون فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمزة المقدور ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتون فيه
تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول
مررت بجوارى كما تقول رأيت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتحة خفيفة فاقع فيه اعلان واما في حالة الرفع فاصل جوار
جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التون فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على هذه اللغة
لا اعلان الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد نحو التجم وبصري علمين شرطه العلمية
ليأمن من ازال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون
بإضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاد ما عني منع الصرف ولا باسناد
لان الاعلام المشتملة على الاستناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية
بها اقل هي لدلائها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير
يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت
كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل مبيويه ونطويه
ومثل خمسة عشر وسنة عشر علمين فلما كانه اكتفى في ذلك
بما ذكره فيما يعسد النهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاستناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو
اسم صاحب هذه البلدة جعل اسماء واحدا من غير ان يقصديهما
فسيماضافية او اما دابة او غيرهما الالف والنون المعدودان
من اسباب منع الصرف فسميان مزيدين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان مضارعين ايضا المضارعين لان التانيث في منع
محو الاء التانيث عليهما والنحاة خلاف في ان سييتهما لمنع
الصرف اما كونهما مزيدين وفرصتهما للمزيد عليه واما
شبهتهما لاني التانيث والراجع هو القول الثاني ثم انهما ان كانا
في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المسد كور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون
في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او لجمع التاء فيتحقق شبههما بالتي التائيت كعمران او كانا
في صفة فانتفاء فعلاية اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه
انتفاء فعلاية يعني امتناع دخول تاء التائيت عليه ليقى مشا بهتيا
لا في التائيت على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مؤنه عريانه وقبل شرطه وجود فعلي لانه متى كان مؤنه
فعلي لا يكون فعلاية فيبقى مشا بهتيا لاني التائيت على حالها
ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحن في انه
منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنه لارجح ولا رجحانه
لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر
ولا على مؤنث فعلي مذهب من شرط انتفاء فعلاية فهو
غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلي فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه او وجود الشرط على المذهبين
فان مؤنه سكري لا سكرانه ودون ندان فانه لا خلاف في صرفه
لا انتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنه ندانه لا ندى هذا
اذا كان ندان بمعنى القديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو
غير منصرف بالاتفاق لان مؤنه ندى لا ندانه وزن الفعل وهو
كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببته منع الصرف بل شرطه فيها احدا الامر ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الامتقولا
من الفعل كشم على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التثنية
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر الماء وغير
الموضع وخصم رجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما
لصبي معروف وهو العندم وشم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء
الجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص و مثل

ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا
غير منصرف العلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما
كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
اثنين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير
قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
لرجع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود
فان مجيء التاء في اسودة للجمية الا اني ليس باعتبار الوصف الاصل
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية
ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف بعمل لقبوله التاء
لمجيء بعملية للساقفة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحتراز بذلك عما يجامع
اني التائيت او صيغة متهمى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع
الصرف لا تأثيره العلمية اذا نكر بان يا اول العلم بواحد من الجماعة
العلماء به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم اكل
فرعون موسى اي لكل مبطل محقق صرف لسايتين اي ظهر
حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي
العلمية لا تجماع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط
فيه وذلك في التائيت بالتاء لفظا او معنى والجمية والنكيب

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف لان كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر في بلا سبب او على سبب
واحد وكل ما في بلا سبب او على سبب
سبب واحد صرف في سبب ان كل ما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
وصغرى هذا الدليل نظرية
تحتاج الى البيان فينتها المص
بان قال كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر في بلا سبب او على سبب
واحد لان كل ما فيه علمية مؤثرة
اما ان يكون العلمية شرطية
او تكون سببا محضا وما يكون
العلمية شرطية فيه اذا نكر في
بلا سبب وما يكون العلمية
محضا فيه اذا نكر في على سبب
واحد في سبب ان كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر في بلا سبب او على
سبب واحد

والالف والنون الزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
 مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء
 الاول اي لا يتجامع غير ما هي مشروط فيه الا العدل ووزن الفعل
 فان العلمية تجامعها مؤثرة كما في عمر واحد وابست شرطها فيهما
 كما في ثلث واحر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
 لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء
 منها من اوزان الفعل المعنية في منع الصرف فلا يكون اي
 لا يوجد معها شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشئين وبين
 احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير
 المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
 سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة
 المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
 الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببته فلا يبقى
 فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ابست
 بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما
 متضادان ان اصحت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع
 وجود العدل فيه فانه امر من صحت يصمت وقياسه ان يحى بصمتين
 فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
 محقق لجواز ورود اصحت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي
 تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا
 قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار
 العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
 الصيغة عن ذلك الاصل وهما لا يقتضيهما لوجود سببين في اصحت
 وراء العدل وهما العلمية والسببية ثم انه اشار الى استثناء مثل اجر
 علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سببويه بقوله وخالف

ثم ان سببويه منع الصغرى كما هو
 مستفاد من قول المص وخالف
 سببويه الاخفش في مثل اخر علما
 اذا نكر اعتبار المصفة الاصلية بعد
 التكثير بان قال سببويه لانسان ان
 كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر في
 على سبب واحد لم لا يجوز ان
 يعتبر الوصفية الاصلية بعد
 التكثير في نحو اجر علما فاذا
 اعتبر الوصفية الاصلية بعد
 التكثير يكون الاسم غير منصرف
 للصفة الاصلية ووزن الفعل ثم
 كاد عليه ابطال سند سببويه
 باب حاتم بان قال الاخفش ولا يلزمه
 الاصلية لان اعتبار بعد التكثير في نحو
 اجر علما لان الوصفية الاصلية
 لو اعتبرت بعد التكثير لم ان يعتبر
 الوصفية الاصلية حال العلمية
 في باب حاتم ولو اعتبر الوصفية
 الاصلية حال العلمية

سببويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سببويه
 ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
 جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستناد وان كان غير مستحسن
 تنبيها على ذلك في انصراف نحو اجر علما والمراد بنحو اجر
 ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه
 سكران وامثاله ويخرج عنه افعال التأكيد نحو اجمع فانه منصرف
 عند التكثير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه
 بمعنى كل وكذلك افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد
 التكثير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
 افعال اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاخلاف اظهر مع
 الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر اعتبارا للصفة
 الاصلية اي انما خالف سببويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
 الاصلية بعد التكثير فانه لما زالت العلمية بالتكثير لم يبق مانع من
 اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
 وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون الزيدتين فان قلت كما
 انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباعث على اعتبارها ايضا
 فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف قيل
 الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه
 بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
 من الوصفية لان الاسود اسم للحبة السوداء والارقم للحبة التي فيها
 سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
 فيهما اعتبارها في اجر بعد التكثير لانها قد زالت بالكلية
 واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
 بالعلمية والعلمية بالتكثير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه
 الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهما

في باب حاتم بان قال الاخفش ولا يلزمه
 من الصرف لان الوصفية
 الاصلية لو اعتبرت بعد التكثير
 في نحو اجر علما لان
 حاتم من الصرف لكن لازم
 باطل فاللزم مثله فثبت
 ان الوصفية الاصلية لا تعتبر بعد
 التكثير في نحو اجر علما فاذا
 نكر اعتبار الوصفية الاصلية بعد
 التكثير يكون الاسم غير منصرف
 للصفة الاصلية ووزن الفعل ثم
 كاد عليه ابطال سند سببويه
 باب حاتم بان قال الاخفش ولا يلزمه
 الاصلية لان اعتبار بعد التكثير في نحو
 اجر علما لان الوصفية الاصلية
 لو اعتبرت بعد التكثير لم ان يعتبر
 الوصفية الاصلية حال العلمية
 في باب حاتم ولو اعتبر الوصفية
 الاصلية حال العلمية

القول اظهر ولما اعتبر سبويه الوصف الاصلى بعد التكثير وان كان زائلا
 لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
 الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سبويه من اعتباره
 الوصفية الاصلية بعد التكثير في مثل اجر علما باب حاتم اى كل علم كان
 في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
 وحكم بمنع صرفه العلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
 منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم
 للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
 بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم
 فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية
 الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف
 مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع
 ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
 لكنه شبه به فاعتبرهما معا غير مستحسن وجب الباب اى باب
 غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
 اى اضافة الى غيره بنجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر
 لفظا او تقديرا وانما لم يكتب بقوله بنجر لان الانجرار قد يكون بالفتح
 ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البناءية ايضا
 وللحاجة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
 فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان
 لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
 الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
 الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
 والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع
 من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتعبية

حاشا العلمية في ابي حاتم لزم اعتبار
 المتضادين في حكم واحد لكن
 لا يلزم محال فاللزم مثله ثبت
 ان الوصفية الاصلية لا تعتبر حاشا
 العلمية في باب حاتم بخلاف ما
 اذا اعتبر الوصفية الاصلية في نحو
 اجر بعد التكثير فانه لا يلزم
 اعتبار المتضادين في حكم واحد
 وهذه التقريرات المصحح في
 دار الطباعة نسيب احمد حجازي
 القيصري المدرس
 بدار السلطنة

التنوين وحيث ضعفت مشا بهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط
 التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط
 التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين
 ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف
 وان زالتا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
 تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر
 زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احد زالتا معا
 وان لم يكن هناك علمية كما في اجر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
 انسب بما عرف به المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
 لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
 صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال
 سمكات اى ضخمة وكالايام الخساليات هو اى المرفوع الدال
 عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
 اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
 الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
 بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى
 اذ معنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
 او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو بحث مثلا
 عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فيه اى من المرفوع
 او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
 عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان
 عامله اقوى من عامل المبتدأ وقبل اصل المرفوعات
 المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المستداليه وهو التقديم بخلاف
 الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
 الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم

حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقريضة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
اوشبهه عليه اي على ذلك الاسم واحتزبه عن نحو زيد في زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه
في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجو بالخروج عنه
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما
اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل اوشبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحتز
بهذا الفيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون
بعد من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة

فلذلك

فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جاز
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر * جزى ربه
عني هدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه
لان ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي جزى رب الجزاء واذا اتى الاعراب السال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صرحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد
ان يطلق على ما وضع باراء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو
ضربت موسى حلي او معنوية نحو اكل الكثرى بحبي او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل
لثلاثين تنقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول التامع
بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيدا لعمرو او بعد معناها نحو انما ضرب زيدا عمرو
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة ككون الفاعل مضمرا متصلا فلما فاة الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط

توسطهما بينهما في صورتى التقديم والتأخير فلثلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الامر والحصار ضاربة
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضر وبالشخص آخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرو الا زيد انحصار مضر وية عمرو
في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المط واما قلنا بشرط توسطهما
بينهما في صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الامر وازيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربة زيد في عمرو اذا الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المط
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل
قصر الصفة قبل تمامها واما قلنا لفظ ان معناه كذا
لا احتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الامر وازيد فيغيب
انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف الحق واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً واذا اتصل به
اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيد اعلامة او وقع
اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتى التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمرو الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انما او وقع
الفاعل بعد معناه اى معنى الانحو انما ضرب عمرو ازيد
او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو
اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره
اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول به فلثلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا او معناه فلثلا ينقلب الحصر المط واما
في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلثلا فاة الاتصال

توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربك
وقد يحذف الفعل الزافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين
المحذوف جوازا اى حذفاً جائزاً في مثل زيد اى فيما كان
جواباً لسؤال محقق لمن قال من قام سائلاً عن يقوم به القيام
فيجوز ان يقول زيد يحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام
زيد بذكره واما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب
حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيهما والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول مالم بسم فاعله ضارع
اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى ييكبه ضارع
بقريته السؤال المقدر وهو من ييكبه واما على رواية ليك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصوصية متعلق
بضارع اى ييكبه من يذل ويجز عن مقاسمة الخصماء لانه كان
ظهيراً للجزء والاذلاء وآخر البيت * ومختبط مما تطيح الطوايح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح
جمع مطيحة على غير القياس كذا واقع جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
ومما صدر به يعنى وييكبه ايضاً من يسأل بغیر وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
على السائلين بغیر وسيلة وقد يحذف الفعل الزائم للفاعل
لقريته دالة على تعيينه وجوبا اى حذفاً واجباً في مثل وان احد
من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه او ذكر المفسر لم يبق
المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذى فيه ايهام بدين

حذفه فانه يجوز الجمع بينهما وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد
فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد
فيها فاعل فعل محذوف وجوابه هو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه معنى عنه ولا يجوز
ان يكون احدهم فوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف السرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معادون الفاعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقربة السؤال
لا واجب لعدم قسيام ما يؤدى مؤداه في مقامه كما لمفسر قبله
في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال
اى نعم زيد قام ليكونا الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذا تنازع يجري في غير الفعل
ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكر كرم وشريف ابوه
واقترع على الفعل لا صلاته في العمل وانما قال الفعلان مع
ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسمي ظاهرا واقعا بعدهما اى
بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول
اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على البديل
فمح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمول للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اضممار الفاعل في الاول

عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمماره
مع الالائه حرف لا يصح اضمماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي
الفعل عن الفاعل والمقابلة له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضممار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظ واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب القراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضممار وهو يمنع لما عرفت
فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضى كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد
يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظ
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرمت زيدا
عمروا وابس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر
مفعولية ذلك الاسم الظ بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع
الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كونهما الفعلين
مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظ المتنازع فيه
واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا حذف فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمتني واكرمت زيدا

واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظرف فوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل
الثاني اقرب به مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر فان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به
لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظ
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجعا وتذكيرا
وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضم الفاعل بل يحذفه
تحرزا من الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفرء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير عمله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرفعين
او اضماره بعد الظ كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة او اضمر انا استغنى عنه والا اي وان لم يستغن

عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان عملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لواقضاءه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضمير ارجع الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و
اضمرت المفعول في الفعل الثاني لواقضاءه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للذكر وكون
الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا
حيث عمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر
المفعول الاول في حسبتها واطهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لما منع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثني خالف
المراجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما اعليا انصاف ذاتا
بالانطلاق من غير ملا حظة تثنيته وافراده والا فالظ انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثني فلا يتوجه ان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدلل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرى القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفا في ولم اطلب قليل من المال * حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفا في ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية

وامرئ القيس الذي هو افسح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس * كفاي ولم اطلب
قليل من المال * ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لاذنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنا في لكل
منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثلث شرطا كان اوجزا او معطوفا
على احدهما منقبا والمنقبي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتأخر اعنى قوله * ولكنما سعى لمجد مؤث * وقد يدرك المجد المؤث
امثالي * ومع يستقيم المعنى يعنى انما اسعى لاذنى معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولاكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم
فاعله اى مفعول او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ الشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للاسوة كونه
فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل
في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله
في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا ان يغير صيغة
الفعل الى فعل اى الى الماضى المجهر او يفعل اى الى المضارع
المجهول فيتناول مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهرولة المزدي فيها ولا يقع موقع الفاعل للمفعول الثانى من
مفعولى باب علمت لانه مستند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند
الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لم يسم فاعله مستندا ومستندا اليه
معهم كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد

الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من
مفاعيل باب علمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت
في كونه مستندا والمفعول له باللام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فاعل النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضرب زيد ديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى
اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزم من الفعل
ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
في توقف نعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
نعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن نعقله بلا مضروب بخلاف
ساثر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامر
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصوص اذ لا قائدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار ومجرور شبهه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
فان لم يكن اى فان لم يوجد في الكلام للمفعول به فالجميع اى جميع ما
سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدي الى مفعولين
ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عا ط اى آخذ نحو

اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيد عمرو ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة
المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعها في فصل
واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيها واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترزه عن الاسم الذي فيه
عامل لفظي كاسمى ان وكان وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل يحسبك درهم مسندا اليه
واحترزه عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم
فانهما لا يكونان الاسدين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحو كهل وما ومن وعن سبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع فتح والاختفاء يرى
ذلك حسنا وعليه قول الشاعر * فخير نحن عند الناس منكم * فخير
مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خيرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو من باجني وهو غير جائز لضعف عمله
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المتفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب
انت عن آلهي واحترزه عن نحو اقامان الزيدان لان اقامان رافع
لضمير طائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظلم يجزئ ثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ واما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقام الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي

والف الاستفهام اسما مفردا منذ كورا بعدها نحو ما قائم زيد واقام زيد
واحترزه عما اذا طابقت ثني نحو اقامان الزيدان او مجموعا نحو
اقامون الزيدون فانها ح خبر لبس الا جاز الامر ان كون الصفة
مبتدأ وما بعدها فاعلهما يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ
والصفة خبرا مقدا ما عليه فهنا ثلث صور احديهما اقامان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقامان خبرا مقدا ما
عليه وثانيهما قائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائما مقام الخبر وثالثهما قائم زيد ويجوز فيه الامر ان كما عرفت
والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب
زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المسد كورة لانه لبس باسم
المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترزه عن القسم الاول من المبتدأ
لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترزه عن القسم الثاني من المبتدأ اولك ان تقول المراد المسند به
الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تأكيذا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لبس الى شي او يسند اليه شيء
فعني الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل
في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكونان مجريين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ
اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة
على احوالها ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم

لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فليزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصص اذ بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى واعد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر خبره و مثل قولك ارجل في الدار امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرئين المعالوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره و مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فاظنعت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك نكرة في الالباب قصد بها العموم نحو ثمرة خير من جرادة و مثل قولهم شر اهر ذاتاب تخصص بهما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذاتاب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالشاح المعتاد قديكون خيرا كما اذا كان بجي حبيب مثلا وقديكون شرا كما اذا كان بجي عدو

والمهر به شاح غير معتاد يقسم به يكون شر الا خيرا فعلى الاول يصح القصص بالنسبة الى الخير فعناء شر لا خيرا اهر ذاتاب وعلى الثاني لا يصح فيقدر ووصف حتى يصح القصص فيكون المعنى شر عظيم لا خيرا اهر ذاتاب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة و مثل قولك في الدار رجل تخصص به بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة و مثل قولك سلام عليك تخصص به بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلا ما حذف الفعل و عدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لاعلى ما ذكره من التخصصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكاليف الركبة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعد مها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قديكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم و فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الطرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خيرا عن المبتدأ من عائذ يربطها به وذلك السامع اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمير في نحو الحسافة ما الحاقة وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهم او السمن متوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع

المبوء السمن لا يستعمل غيرهما وطا وقع ظرفا أى الخبر الذى وقع
 ظرف زمان او مكان او جار او مجرورا فالأكثر من النجاسة وهم
 البصريون على أنه أى الخبر الواقع ظرفا مقدر أى مأول
 بحملة بتقدير الفعل فيه لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير
 جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
 الأقل وهم الكوفيون فإنه يصير مع مقدره وجه الأكثر
 أن الظرف لا يبدل من متعلق عامل فيه والا صحت في العمل
 هو الفعل فإذا وجب التقدير فالأصل أولى ووجه الأقل أنه خبر
 والأصل في الخبر الافراد ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره
 لكنه قد يجب له عارض كما أشار إليه بقوله وإذا كان المبتدأ مشتملا
 على ماله صدر الكلام أى على معنى وجب له صدر الكلام
 كالاستفهام فإنه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
 فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه
 هذا ابوك أم ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه ومذهب بعض
 النحاة إلى أن ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
 على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام أو كانا أى المبتدأ والخبر
 معرفتين متساويتين في التعريف أو غير متساويتين ولا فرق على كون
 أحدهما مبتدأ والآخر خبرا يجوز بدل النطاق أو كانا متساويتين
 في العمل التخصيص لافي قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خبر مذكور
 لو جب تقديمه أيضا مثل أفضل منك أفضل مني دفعا للاشتباه أو كان
 الخبر فعلا له أى المبتدأ اخترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد
 قام أبوه فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز أن يقال قام أبوه زيد لعدم
 الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه أى تقديم المبتدأ على الخبر
 في هذه الصور أما في الصور الأولى فلما ذكرناه وأما في الصورة
 الأخيرة فلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا مثل زيد

قام فإنه إذا قيل قام زيد التباس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل
 عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجرورا فإنه إذا قيل في مثل زيدان
 قاما ولا يبدون قاموا قاما لا يبدان وقاموا لا يبدون محتمل أن يكون
 لا يبدان ولا يبدون بدلا عن الفاعل فالنفس المبتدأ به أو بالفاعل
 على هذا التقدير أيضا على قول من يجوز كون الألف
 والواو حرفا دالا على تنبيه الفاعل وجعه كالنساء في ضربت هند
 وإذا تضمن الخبر المفرد أى الذى ليس بحملة صورة سواء كان
 بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ماله صدر الكلام أى معنى
 وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل ابن زيد فزيد مبتدأ وابن
 اسم متضمن للاستفهام خبر وهو ظرف فان قدر به فعل كان الخبر
 جملة حقيقة مفردا صورة وإن قدر باسم الفاعل كان مفردا
 صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بحملة صورة وأحضر به
 عن يجوز زيد ابن أبوه لا يبدل بتأخير صدره ماله صدر الكلام
 لتصدره في جملة أو كان الخبر بتقديمه مصححاه أى للمبتدأ
 من حيث أنه مبتدأ فتقدمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل
 فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخراني
 المبتدأ نكرة غير مخصصة أو كانه متعلقه بكسر اللام أى كان
 متعلقا بالخبر التابع له بتبعيته تمتع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
 على الله عبده متوكل ضمير كاش في جانب المبتدأ راجع إلى ذلك
 المتعلق إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
 مثاهز بدا فقوله مثلها أى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق بالخبر
 وهو التمرة لأن الخبر هو قوله على التمرة والتمر متعلق به مثل متعلق
 الجزء بالكل أو كان الخبر خبرا عن إن المفتوحة الواقعة
 مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ إذ في تأخير خوف
 التباس إن المفتوحة بالكسوة في التلطف لامكان الذهول

عن الفتحه لخطا نهما اوفى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب
تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد تعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصلا عددا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل ولما بحسب اللفظ فقط نحو هذا خلو خاض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اى مزوفى هذه الصورة ترك العطف اول
ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد
بالعاطف لا خفا فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا
التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من نوابغه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمه فمن الله فبشيء المبتدأ الشرط
في سببته الخبر سببية الشرط الجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر
ويصح عدم دخوله فيه نظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل
ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم
الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بها اى باحد هما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتى
هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال الاسم

الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحد هما فقوله
كل غلام رجل يأتى اوفى الدار فله درهم وابتدأ من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على
خبره ما نعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت واصل يزيلان تلك
المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت اولعل الذى يأتى اوفى الدار فله درهم فان قيل
باب كان وباب علمت ايضا ما نعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سبويه ان المكسورة
بهما اى بليت واصل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وما توافهم كفار فليقبل فان قيل
قد اخطأ بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة باللاحق قيل بعضهم الذى اخطأ ان بهما هو سبويه
فا عند بقوله وذكره ولم يعد بقول من سواه فلم يذكره مع
ان كلا القولين لا يسا عد هما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى

واعلموا انما عظم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر * فوالله
ما فارقتكم قالوا لكم * ولكن ما يقضي فسوف يكون * وقد يحذف
المبتدأ القيام قرينة لفظية وعقلية جوازاً اي حذفاً جازاً لا واجباً
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت برفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصده المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يبين ذلك
ويجب حذفه ايضاً عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ
المحذوف في مقول المستهل البصر للهلال الرفع صوته عند ابحاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جراً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اي حذفاً
جائز القيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازاً في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده
اي في وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوباً اي حذفاً واجباً فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه
اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
المص اولاها المبتدأ الذي يعدلوا مثل اولاً زيد لكان كذا اي اولاً
زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غير فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا كان خاصاً

فلا يجب حذفه كما في قوله * ولولا الشعر بالعلماء يزري * لكنت اليوم
اشعر من لبيد * هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم
بعندها فاعل افعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعندها وثانيها كل مبتدأ كان مضمراً بصورة
او ثانياً وله منسوب الى الفاعل او المفعول او كليهما او بعده حال
او كان اسم تفضيل مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي
راجلاً وضرب زيد قائماً اذا كان زيد مفعولاً به ومثل ضربني زيداً
قائماً او قائمين وان ضربت زيداً قائماً واكثر شربي السويق
ملتوناً واخطب ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربني زيداً حاصل اذا كان قائماً تحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف بخلافه عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فانما قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وقيل بكلمات كثيرة وهي حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول
عن ظاهر معنى كان التامضية الى معنى السامية والذي يظهر لي
ان تقديره بخوضي زيداً بلاسه قائماً اذا اردت الحال عن المفعول
وضربي زيداً بلاسي قائماً اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً بلاسي قائماً
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة نقول الذي ضربت
قائماً زيد اي ضربي ثم حذف بلاسي الذي هو خبر المبتدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما نقول راشداً قائماً اي من
راشداً امهتداً فعلي هذا يكون مستريحين من تلك الكلمات بالجملة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً
متعلقات المبتدأ والضمير المحذوف خبر من غير ساد مسده وقيل

المبتدأ المقصود عمومته بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى
ان الخبر الذي صدرت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
لا خبره لكونه معنى الفعل اذا لمعنى ما اضرب زيدا الاثما وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي معنى مع و ذلك مثل كل رجل وضبطه اي كل رجل مقرون
مع ضبطه فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي
هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون
مقسما وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لا فعلن كذا اي لعمرك
وتفاوت قسمي اي ما قسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر
بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المقروح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله خبران واخواتها اي من المرفوعات
خبران واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي
ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يحكي
عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبران واخواتها المسند الى شيء
اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها ويقول بعد
دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه
الحروف عليها ورودها على الارباع فيهما لفظا او معنى فلا ينقص
التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم
ههنا من حيث اسناد ما الى ابوه ليس مما يدل على ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان
المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدرال

قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم فانه اول بقائم مثل قائم في مثل ان زيدا قائم
فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كما مر خبر المبتدأ اي
حكمه حكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائذ ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان
امره كما مر بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يردانه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من ابك الا في تقديمه اي ليس
امره كما مر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرقا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل انقصا عنها
عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كما مر
خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه
في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان النبيا بايهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو * ان من البيان لسحرا * وان من
الشعر لحكمة * وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا الكاشفة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر
هذا شامل لخبر المبتدأ وخبران وكان وغيرها بعد دخولها

أي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
 في خبران فلا يرد نحو يضرب في لارجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
 طريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
 في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
 لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو
 الظ فيها أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف طريف ولا حال
 لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
 بنى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوع خبرها الظرف
 وغيره ويحذف خبر لا هذه حذف كثيرا اذا كان الخبر عاما
 كالوجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله أي لا اله
 موجود الا الله وبنو نعيم لا يثبتونه أي لا يظهرون الخبر في اللفظ
 لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لالفاظ
 ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتي الا اهل والمال
 فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
 لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بلبس
 في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها
 هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها
 خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
 في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى
 بالنكرة بعد لا لان لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
 والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو نعيم فلا يثبتون لهما العمل
 ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها من فوعان بالابتداء كما كان
 قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا
 وهو أي عمل لبس في لا دون ما شاذ قليل لتقصان مشا بهة لا
 يلبس لان لبس لنفي الحال ولا لبس كذلك فانه للنفي مطلقا

بخلاف

بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو
 قوله * من صد عن نيرانها فان ابن قيس لا براح * أي لا براح لي ولا يجوز
 ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
 الرفع ما لم يكرر ولا تكرر في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
 في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
 بقريئة ذكر التوابع فيما بعدها فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ
 من المرفوعات شرع في المنصوبات وقد مهسا على المجرورات
 لكثرةها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
 قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
 كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحمة والكسرة
 والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
 فنه أي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
 سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالياء او
 في اومعه او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
 صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به
 اوفيه او معه اوله وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
 والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون
 مؤثرا فيه موحدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جساما
 وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
 والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
 مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
 مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
 فاضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا
 وخرج به المصدر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
 الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به

ان الفعل كذا في معنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهي في نحو كرهت كراهي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها ج وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهي فهو
مفعول به لامفعول مطابق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود بامعنا وما نعا
ويكون اي المفعول المطلق للتأ كيدا اذ لم يكن في مفهومه زيادة
على ما يقهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأ كيدا وجلسة بكسر
الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتأ كيدا لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المعروفة عن التلافة على التعدد والثنائية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصدي النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او قمتها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا او بحسب الباب مثل انبت الله نباتا وسببويه
بقدره فاما من باب اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله قنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة

جوازا

جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ماضيف اليه ووجوب
اي حذف واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعده له
يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعا اي رعاك الله
رعا وخبة اي خاب خبة من خاب الرجل خبة اذا لم ينل
ماطلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وجدعا اي خدت جدعا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
فيل عليه وقد الو احدث الله جدا وشكرته شكرا وعجت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحى وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو جداله وشكراله وعجباله وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبا قياسا اي حذفًا قياسا بعلمه
ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبنا اي
اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ملز يد يسير سيرا لا يجب حذفه
بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او
بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على
فعل نحو ما سرت الاسير وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سري الاسير شيئا لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر من اسم لا يصح وقوعه
خبر عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع

بين الضابطتين لا شرا كهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خيرا عنه
 نحو ما انت الاسير اي تسير سيرا وما انت الاسير البريد اي تسير
 سيرا لبريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها
 على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اوالى
 ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبه به فعله اوالى مفرد ومضاف وانما
 انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا
 سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع
 التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
 موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لآخر مضمون جملة متقدمة
 والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبآثره
 غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثريان انواعه المحتملة نحو قوله
 تعالى فشدوا الوثاق فاما من بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء
 فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
 من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض
 المطلوب بقوله فاما من بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما
 تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
 مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحتزبه عن نحو
 زيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه
 دالا على فعل من افعال الجوارح واحتزبه عن نحو زيد زهد
 زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
 احتزبه عن نحو صوت زيد صوت جوار مشتملة تلك الجملة
 على اسم كائن بمضاهي اي بمعنى المفعول المطلق واحتزبه عن
 نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت جوار وعلى صاحبه اي على
 صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحتزبه عن نحو مررت
 بالبلد فاذا له صوت صوت جوار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت

جار اي بصوت صوت جوار من صلات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويها
 فصوت جوار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت
 وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
 على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجزور في له ونحو مررت به
 فاذا له صراخ صراخ الشكلي اي يصرح صراخ الشكلي وهي امرأة
 مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
 مفعول مطلق وقع مضمون جملة لاحتمل لها اي لهذه الجملة
 غيره اي غير المفعول المطلق نحوه على الف درهم اعترافا اي
 اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على
 الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا يحتمل لها سواء
 ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد النفس اي نفس
 المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امر ايا غيره ولو بالاعتبار
 ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
 اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق
 بحق اذا ثبت ووجب حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله
 زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتمل الصدق والكذب والحق
 والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد الغير
 لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
 من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
 وصف الاحتمال فيه بغير المؤكد اسم فاعل من حيث هو منصوص
 عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع
 وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد
 لاجل نفسه ليتكرر يتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثني
 اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
 ولا بد في تميم هذه القواعد من قيد الاضافة اي مثني مضافا

الى الفاعل او المفعول اثلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من نفسه التعريف لا فائدة
هذا القيد تكلف مثل ليك اصله الباك اليامين اي باقيم ليك
وامثال امرك ولا ارجع عن مكان في اقامة كثيرة وتا ليد حذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ويرد الى التلا في حذف روائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار ليك ويحوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعدك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اصحك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اي لمنهم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر
اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به بلا واسطة خرف قائمهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفعول الثالث بالباقية فانه
لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه
والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الى ما
هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صبغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وما ذكرنا
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر
فعل اعتبار اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل

فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت
ومن تكرم بكم مك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم
كوقوعه في حيزان نحو من البران تكف انسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقابلة او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا لحذف الفعل
للقرينة المقابلة التي هي السؤال ونحو مكة للتوجه اليها اي تريد مكة
حذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها
بالذكر ليس للمصدر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح والذم والترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه
وانتهوا خير لكم اي انتهوا عن التلبث واقصد واخبر لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا
لاخر ابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزننا و
الموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك اما توجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلات اولامترلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله

حكماء على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد اه فكذلك تناديه وتقول له تعالى
 فانما مشتاق اليك فالاولى اد خاله تحت المنادى كما فعله صاحب
 الفصل وقيل الظ من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
 بحرف نائب مناب اد عو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا
 واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
 او تقديرًا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة
 الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرًا بان يكون آله مقدرة
 نحو يوسف اعرض اوللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون
 النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
 المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
 يا اسجد واى الا يا قوم اسجد وا وانتصاب المنادى عند سيبويه
 على انه مفعول به ونائبه الفعل المقدر واصل يا زيد اد عو زيدا
 حذف الفعل حذفًا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
 عليه وافادته فادته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
 وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين
 المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل
 واجب الحذف وعلى المذهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
 احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
 مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى
 الفعل والفاعل مقدر وعند ابى علي احد جزئيهما اسم الفعل
 والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
 على النصب لعلها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار في بيان
 النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة
 او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل
 مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير

الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا
 اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
 بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد
 المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
 الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
 بمنزلة اد عوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
 ذلك لان الاسم لا يبنى للمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته
 الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة
 اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
 مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض
 اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة به
 وهى لام التحضيض اد خلعت على المستغاث دلالة على انه
 مخصوص بين امثاله بالداء نحو يا زيد وانما فتحت لثلا يلتبس
 بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا المظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح
 لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له
 ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير
 التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
 موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا زيد ولعمرو
 كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
 حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح
 لام المعطوف ايضا نحو يا زيد ويا عمرو وانما اعرب المنادى
 بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بناءه كانت مشابهته للحرف
 واللام الجارة من خواص الاسم فبدخواتها ضعفت مشابهته للحرف
 فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى
 التعجب والتعديد ايضا فلام التعجب نحو يا لواء ويا للدواهي

ولام التهديد نحو يا زيد لاقتلتك فلم اهل المص ~~ذكرهما~~
وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان
كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهمل اسم فاعل
يستغث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم
خصوصته وكان التعجب يستغث بالتعجب منه ليحضر فيقضي
منه التعجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا الماء ويا للدواهي
لبس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فشكل لانقاء ما يقتضي فتحها كاه والظاهر مما سبق
ويفتح اي يبنى المنادي على الفتح لاحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام
بقتضى الجر والالف الفتح فسين اثر بهما تناف فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيدا بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي
المستغاث مع اللام والالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان هاء التنصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره
مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا
لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقيده لانه
منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا

ولا معرفة

ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريقا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حيث انضح انتفاء كل من القيد في مثال سهل تصور
انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد مع ان المثال
اثنائي يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين لان هذه
العبارة اعم من ان يراد بهاميين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المفردة
حقيقة او حكما انما قيد المنادي بكونه مبني لان توابع المنادي المعرب
تأبعت للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمر ولا وعمر لان المتبوع مبني
على الفتح وقيدنا توابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا التنصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة
معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية
او شبه مضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيهما المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والتنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن بالوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه ولما لم يجز الحكم الا في في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجز
فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع
الحاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التأ كيد اي المعنوي لان التأ كيد اللفظي حكمه في الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً
وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأ كيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف

المتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البديل والمعطوف
 الغير المتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي ترفع جلا
 على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي في شبه العرب فيجوز
 ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب جلا على محله لان حق
 تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعول
 نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل
 في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر
 وبشر في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
 بحرف المتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه
 في المعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه
 النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
 ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له
 وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
 جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي
 القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
 لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
 مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب
 وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم
 الحسن في جواز نزاع اللام عنه فكما لخليل اي فابو العباس مثل
 الخليل في اختيار رفعه لا مكان جعله منادى مستقلا بترفع اللام عنه
 والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزاع
 اللام عنه مثل النجم والصعق فكما في عمرو اي ابو العباس مثل
 ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
 عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به
 المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب

فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
 يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
 في عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف المتنع دخول يا عليه
 مضافا لان اللام بمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
 والبديل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر
 من قبل وهو المتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا بمتنع
 دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
 الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البديل هو المقصود بالذكر
 والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
 في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
 النداء مقدرافيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
 الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
 لو مضافين او مضافين لغير المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
 عمرو ويا زيدا خاعمر ويا زيد طالعا جبلا ويا زيدا جلا صالحا
 والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
 جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبنى على الضم
 اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما
 يفهم من اختيار فتحه المثنى من جواز ضمّه فان جواز الضمة
 لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بآبى مجرد عن التاء
 او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخطل واسطة بين الابن وموصوفه
 كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
 مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم
 يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على
 ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
 والكثرة مناسبة للتخفيف فتحققوه بالفتح التي هي حركته الاصلية

لكونه مفعولا واذا تودي المعرفة باللام اي اذا اريد نداؤه
 قبل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف
 النداء والمنادى المعرفة باللام تحزاض اجتماع التي التعريف
 بلافاصلة وبهذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط
 الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان
 صفة وحققها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل
 مثلا هو المقي بالنداء فالترزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
 للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود
 بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
 المنادى ولهذا لم يذكر هنا ك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
 القاعدة ونوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع
 نوابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الطريف
 ويا ايها الرجل ذو المال لانها نوابع منادى معرب وجواز
 الوجهين انما يكون في نوابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة
 تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما
 كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة بالله لان اصله
 الله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
 في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص
 هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
 والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
 محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
 اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام
 فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي
 في قوامهم * من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عن
 لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا

عليه بالشذوذ وفي الغلام في قولهم * فيا الغلامان اللذان فرا
 لا تنفء الامر من كليبها حكموا بانه اشد شذوذا
 ولك اي وجازلك في مثل يا نيم نيم عدي اي في تركيب تكرر فيه
 المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
 في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم
 في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو اللفظ والنصب على انه
 منادى مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيدي لفظي فاصل بين
 المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي
 المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز
 الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم يا تيم عدي
 ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في باز يدن عمرو وتعين النصب في الثاني
 لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت * يا تيم تيم عدي
 لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر * والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى
 الشياعران بهجوه فقال جرير خطا يا ابني تيم * لا تتركوا عمر
 ان بهجوني فلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجته
 اياهم و المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
 فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط
 الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز عن مثل يا فتى
 مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
 غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد
 الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقي من الكلام
 فتخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دلالة عليه
 وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما
 اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
 الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه

الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذ في المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه ويا غلاماه فرفا
بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي وامي
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخرى
زائدة عليها لكثرة استعمال نداءها في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا ببدال الياء بالتاء
فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابت ويا امتا
بالالف بعد اناء جمع بين العوضين دون الياء فاقالوا يا ابي ويا امي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوذ عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي
لان النظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه
الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح اليا
وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
اما ويا ابن عما ببدال الباء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ
في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان
من خصائص النداء الترخيم شرع في يسائه فقال وترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شرعية دعت اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير

المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شرعية داعية اليه لاني سعة
الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى
تخفيفا اي لمجرد التخفيف لالة اخرى مفضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايضة ويمكن حمله
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لاجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير
داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
اظهارا للتخفيف فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة
لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين
الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف
لانه لعليته ناسبه التخفيف بالتخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته
يكون فيما بقي منه دليل على ما القى وزيدته على الثلاثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجهة واما اسما ملتبسا

بناءً اثبات وان لم يكن علما ولا زائدا على التثنية لان وضع التاء على الزوال في كفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك لبس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجاة فان الباء والنون فيهما زيدتا اولاهما زيدت تاء التثنية فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعل اجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصاله فيخرج منه نحو سعادة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعوفان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصاله قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كنصور وعمار ومسكين ثلاثين من حذف حرفين منه عدم بقاءه على اقل اربعة المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثيون وقلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه

على حرفين لبس للتخيم حذفنا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفنا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لثلاثين المثل السائر وصلت على الاسد وبلت عن التقدير وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جلة مثل بعلبك وخمسة عشر عشرين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتتزله منزلة تاء التثنية في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه ففى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمود يا ثمود متطرفة بعد ضممة وفي ياكروان ياكروبو او متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بناءه واعلاؤه ونحوه حكم نفسه لاحكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويأتمى لانه لما جعل ثمود اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضممة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو وياكرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفتح كرها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا غصبة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لتكونها اشهر صيغة فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير

النداء والندوب في اللغة منيت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
 ليعل الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
 في التفجع وفي الاصطلاح هو التفجع عليه وجودا او عدما
 بيا او وا فالتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي
 يبكي عليه النادب والتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
 عند فقد التفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
 للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي الندوب مثل يازيداه ويا عمراه
 ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص الندوب بوا متمازاته
 عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
 وحكمه اي حكم الندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
 اي مثل حكمه يعني اذا وقع الندوب على صورة قسم من اقسام
 المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى
 كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
 ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد
 انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجازاك زيادة الالف في آخره
 اي آخر الندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
 اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف لغيره عدلت الى حرف مد
 مجانس لحركة آخر الندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
 مخاطبة قلت واغلاميكة لاغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
 واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
 اذا لم يصح اصلها الضم لاغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
 وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها
 ولا يندب من قسم الندوب التفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
 الذي اشتهر بالندوب به ليعذر النادب بمعرفة في ندبته والتفجع
 عليه فلا يقال وارجلاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص

انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
 الحاق الالف بصفة الندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
 وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
 بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجاء بخلاف الصفة
 فانها جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
 جاز مثل يا امير المؤمنين ولم يجوز مثل وازيد الطويله خلافا
 ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
 بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
 الا انه اتم منه من جهة المعنى لا تحادها بالذات فان الطويل
 هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات
 وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعتي الشاميته
 والحميمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا
 اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
 سواء تعرف بالنداء كيارجل او لم يتعرف مثل يارجل لان ندائه لم يكن
 كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
 منادى والاشارة اي والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
 والمستغاث والندوب لان المط فيهما مد الصوت وتطويل
 الكلام والحذف يتأقده فبق على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف
 حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
 لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
 يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف
 بذى اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذى
 اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل ولا يجوز الحذف من ايها
 من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
 نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى

واما المضمرات فشذوذها نحو يا انت ويا ايلك ويزيد حذف حرف
 النداء من اسم الجنس في اصبغ ليل اي صر صبا ياليل حذف
 حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قاله امرأه ادري
 القدس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله
 شخص وقع في الليل على نام مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف
 حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا
 اي يا كروان وفيه شذوذا حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخم
 غير العلم قيل هي رقيه يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا
 ان النعامة في القرى فسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة
 الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تخلي ايضا
 وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا سجدوا بخذف لا
 على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
 امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
 لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا
 ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك
 المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما
 اي مفعول به اضم اي قدر عامله الناصب له على شريطة
 التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
 اي اضم عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
 بعده وانما وجب حذفه ج احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
 وهو اي ما اضم عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل
 او شبهه احتزبه عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه
 متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
 نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربك مستغل ذلك الفعل
 او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل

في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
 وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
 او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
 بحيث لو سلب بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
 الاسم هو اي احدا الامر ين الفعل او شبهه بعينه او مناسبة
 اي ما يناسبه بالتراذف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين
 الامرين الاسم بالمفعولية كما هو اللف المتبادر فبقيد الاشتغال
 بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
 فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
 من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى
 الابتداء فيه ورفع اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب
 بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت اياه وههنا صوراربع
 احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
 اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالتراذف والثالثة اشتغال
 الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
 الفعل بالمتعلق ولا يتصورح الا تقدير تسليط الفعل المناسب
 باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير
 باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والا حسن في ترتيبها ح
 تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه ما يناسبه بالتراذف
 فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف مجاوزت وزيدا ضربت غلامه
 مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل
 المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء
 على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه

الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل
المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدرفان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى
ضربت الثانى و على هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما
يرادفه اعنى مررت به و آهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولا يستلزمه
مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى مضاف
الا ضمير على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع
او النصب او يستوى فيه الامر ان والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح
خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
ففى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المريحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المريحة للرفع اقوى منها
اى من القرينة المريحة للنصب كما بالداخلية على ذلك الاسم
مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فأكرمه فاعطف
على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو
اما زيدا فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضى

وقوع

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الابتداء و مثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة فى كونه من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا المفاجأة لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية غالباً وما وقع فى بحث
الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور
بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
يعنى ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة
فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته
ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الاتاديا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم
الاستفهام مثل من اكرمه ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استفتح النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكتفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
وانما اختير فى هذه المواضع اى فيما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور
اذهى اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا
وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر

اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا يثبت بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقنا بقدر بنصب كل على الاضمار بشرطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقول ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تع بقدر خبرا وهو خلاف المقول فان المقول الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلما تكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمر واكرمه اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية وخبرية جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به

ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والاولولا ولو ما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والازيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادئ النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سطر هو عليه او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلبس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد ايلابسه الذهب ببه او يلبسه احد بالذهب ببه او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلزمه مع اتحاد ما اسند اليه فالإتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية

فإن المعنى المقصود إذا لم يقاوم كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لأن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على أن يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة وأعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالخيار فيه للنصب والظ أن قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة إلى أن تحملوا لأخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فأشار المص إلى ما تحملوا لأخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا واكل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالأجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جلتان مستقلتان عند سبويه إذا الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطوف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسيبية أي أن ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة أو للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والإلا أي وإن لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جلتين أيضا فهي

تكون داخلة تحت الضابطة فالخيار فيهما النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جلتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول أي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا أي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا وذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد ذلك المعمول أو ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر أو ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع الضمير إذ تقدير الكلام أو معمول بتقدير اتق ذكر مكررا إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول أشعارا بأنه محذر منه لا محذر مثل أياك والاسد وأياك وإن تحذف هذان مثالان لأول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الأرنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الأرنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فإن المراد من تبعيد الاسد أو الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منهما والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك أن تقدير اتق في أول النوعين غير صحيح لأنه لا يقال اتقت زيدا من الاسد فينبغي أن يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب أن يقال بتقدير بعد أو اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع أفراد النوع الأول وفي بعض أفراد النوع

ايضا في مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوديك
 كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ
 الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
 وليس كذلك فانه ايضا تحذير اجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
 خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي
 النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن
 ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
 الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اياك من ان تحذف لان حذف
 حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
 لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
 العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر
 قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
 الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
 تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
 اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان
 والمكان كلها فانه لا يخفى زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
 الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه
 نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه
 ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
 يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون
 الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
 ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور خرج
 مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
 فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه
 على تقدير اعتبار قيد الحيثية لاحاجة الى قوله مذكور الزيادة

تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
 اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو
 اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه
 في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
 لا يطلعون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
 فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص
 حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه
 اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذا تلفظ بها يوجب الجر وظروف
 الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في
 لان المبهمة منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
 والمحدود منها محمول عليه اي على المبهمة لا اشتراكهما في الزمانية
 نحو صمت دهرنا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
 مبهما قبل ذلك اي تقدير في جلا على الزمان المبهمة لا اشتراكهما
 في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
 محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن جله على الزمان المبهمة لا اختلافهما
 ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهمة من المكان
 بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
 وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
 الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
 الظروف الكائنة الجارية نصبها قال وحل عليه اي على المبهمة المفسرة
 بالجهات الست عند ولدي وشبهتهما نحو دون وسوى لانهما مبهما
 اي لانهما عند ولدي ولم يذكر وجهه حل شبهتهما عليه لان حكمه
 حكمهما وفي بعض النسخ لانهما كما هو اللفظ وكذا حل على المبهمة
 من المكان لفظه مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة
 في الاستعمال مثل الجهات الست لا لانهما وكذا حل عليه

ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال
لا يهاجمه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد القلاني فالظان مفعول به لا مفعول فيه وما يؤيد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في
ونقل عن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمير بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمير على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا اوبه اوفيه او معه فعل
اي حدث المذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله المذكور احتراز عن مثل اعجبتني التأديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله المذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
ويرد نحو اعجبتني التأديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعسل فيه مثل ضربته تأديبا له مثال لما فعل لقصد
تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب
عليه وقعت عن الحرب جينا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو
القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل يكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالعني عنده في المثالين المذكورين اذ به بالضرب تأديبا
وجبت في القعود عن الحرب جينا او ضربته ضرب تأديب وقعت
قعود جين ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله
في حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقة
وشرط نصبه اي شرط اتصال المفعول له لاشترط كون الاسم
مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولا كرامك
الراة عنده مفعول له على ما يدل عليه حذو وهذا كما قال في المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلافا لاصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من اواباء او في
معناها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشع متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فيطم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها

في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه
انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا
نحو جئتك للنسب لمفاعيل الفعل المعلن به اي اتحد فاعله وفاعل عامله
احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لجئتك اي ومقارناته
اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تأديا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو
قعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجين ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب واحتراز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارناته في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لو عدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشروط
لانه بهذه الشروط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي
فعل لمصاحبه بان يكون الفاعل مضافا اليه في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله
استداليه المفعول كما استدالي الجار والمجوز في المفعول به وفيه وله
والضمير المجزور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم
على قراءة النصب وفي بعض الخواشي ان هذا الرأي شريف جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل * وقد جعل بين الغير والنزوان
فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي جيل

الحيلولة لان بين اللزوم ظرفيته لابقام مقام الفاعل فعلى هذا
معناه الذي فعل فعل لمصاحبه على ان يكون مفعولا
لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجزور للموصول هو
مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبه
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبه معمول فعل واقادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشب او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبه
للمعمول الفعل مشاركتها في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت
وزيدا او مكان واحد نحو * لو تركت الناقة وفصلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانها لا تدل الاعلى المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معد الفعل او معناه
بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصحها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتاسب معنى المعية
فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمر والوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيدا بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية والاى وان لم يحجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة
لا تأكيد المتصل بالمتفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين

العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما زيد وعمرو والاى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواء نحو مالك وزيدا وما شئت وعمرو فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجزور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الثان اذا السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فعنى ما شئت وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في المحققات بها وهو ما بين هيئة الفاعل والمفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو اللفظ فذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لان حيث هو فاعل او مفعول وهذا التزديد على سبيل منع الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرو راكين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من خوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويان بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من خوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل تتبع ابراهيم حنيقا وان يا كل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل تتبع ابراهيم حنيقا مقام بل تتبع مله ابراهيم وان يا كل اخاه مقام ان يا كل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعّل او تين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التبيين المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشيرا وانبه ويصير زيدا مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج

عن منظوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية
 لانظمية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
 نحو ضربت زيدا قائماً وزيد في الدار قائماً ان كان الظرف مقبداً
 بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
 نحو زيد ذاهب راكباً وزيد في الدار قاعداً ان كان الظرف مقبداً
 باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائماً والصفة
 المشبهة بنحو زيد حسن ضاحكاً او معناه المستنبط من خوى الكلام
 من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً
 كما مر وكالنداء والتثني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليت
 عندنا مقبلاً ولعله في الدار قائماً وكأنه اسد صائلاً وشرطها
 اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض
 وهو تقييد الحدث المنسوب الي صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
 على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
 فكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراطها بكون صاحبها
 معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
 ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذوا الحال فيه نكرة
 موصوفة بنحو جاءني رجل من بني تميم فارساً او غنية غناء المعرفة
 لاستغراقها بنحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امراً من عندنا
 ان جعلت امراً حالاً من كل امر او واقعة في خير الاستفهام
 بنحو هل اتاك رجل راكباً او بعد الانقضاء للنفي بنحو ما جاءني رجل
 الا راكباً او متقدماً عليه الحال بنحو جاءني راكباً رجل وثانيهما
 ما يكون ذوا الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال
 واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
 بكون صاحبها معرفة فقوله غالباً قيد لاشتراط كون صاحبها
 معرفة لالكونها صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها

معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض الموادتنا في الشرطية ويحتاج
 الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
 مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها
 العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال اليث لليد يصف
 الحمار الوحشي والاثن يقول ارسل الحمار الوحشي الاثن وكان المراد
 بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة
 متزاحية ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف
 على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال
 والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
 بين بعيرين عطشاً نين لبشرب منه ماعساه لم يكن شرب منه
 ولعل المراد به ههنا نفس متداخلة بعضها في بعض او المعنى
 على نغص مثل نغص الدخال ومرتت به وحده ونحوه مثل
 فعلته جهداً بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد نقضا
 على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما
 انها مصادراً لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده
 وتجهده جهداً فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
 منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعات
 موضع التكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
 معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي
 في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة
 لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة
 بينها وبين معرفة بنحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم
 الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى
 مبتدأ وخبر لثلاث تلبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
 رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلبس طردا للباب

ولا تقدم أي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
 المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وإن ما هو مقدر بالفعل واسم
 الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل
 في الفعل أو شبهه فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا تقدم على العامل
 المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا
 أو شبهه فإن فيه خلافا فسيبويه لا يجوز له أصلا نظرا إلى ضعف الظرف
 في العمل وجوزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد
 قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع
 فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل أن يكون
 معناه أن الحال وإن كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية إلا
 أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال
 لا تقدم عليه هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
 وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
 فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تقدم الحال على العامل
 المعنوي كذلك لا تقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
 مجرورا بالاضافة أو مجرورا بحرف الجر فإن كان مجرورا بالاضافة لم تقدم
 الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك
 لأن الحال تابع وفرع لذی الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف
 فلا يتقدم تابعه أيضا وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
 فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة
 وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الأصح ونقل عن
 بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس
 ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة أن حرف الجر معد للفعل
 كالهجرة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
 فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

فالمجرور

قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني
 لا غير لأن اللابحاح استثنائه
 عن العامل المعنوي لأن يبين
 المخالفة بقوله بخلاف الظرف

فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا وإجاب بعضهم عن هذا
 الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتناء للمباغة وبعضهم
 يجعلها صفة المصدر أي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا
 كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل مادل على هيئة
 أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من
 غير أن يأول الجاعد المشتق لأن المقصود من الحال بيان الهيئة
 وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
 الحال وتكلفوا في تأويل الجامد المشتق ومع هذا فلا شك أن
 الأغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا
 وهو ما بقي فيه نجوضة أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة
 فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالة لهما على صفة البصرية
 والرطبية ولا حاجة إلى أن يأول البسر باليسر والرطب بالمرطب
 من البسر الخلل إذا صار ما عليه بسرا ورطب إذا صار ما عليه
 رطبا والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا عند
 محققهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه
 إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما
 متعلقه والبصرية تعلقت بالشار إليه بهذا من حيث أنه مفضل
 وهذه الحيثية وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضمماره في أطيب
 لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر
 مقامه وأوجبوا أن يليه والرطبية تعلقت به من حيث أنه مفضل عليه
 وهو ضمير منه فيجب أن يليه وقال الرضي وأما الضمير المستكن
 في أفعل فإنه وإن كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ودع
 هذا فلا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع زيد أحسن قائما منه
 قاعدا وذهب بعضهم إلى أن العامل في بسرا اسم الإشارة أي أشير
 إليه حال كونه بسرا وهذا ليس بحجج لأنه يمكن أن يكون المشار إليه

التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمره نخلتي بسر الطيب منه رطباً وتكون اى الحال جملة لدلائها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضى ارتباطها غيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او مضارعاً منقياً او ماضياً مثبتاً او ماضياً منقياً فهذه خمس جل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدل على بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً ملتبسة بالضمير وحده لمسا بهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو ونحو جاءني زيد يسرع وماسواهما اى ماسوى الجملة

الاسمية والفعلية المشتبهة على المضارع المثبت من الجمل المشتبهة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءني زيد وما يتكلم علامة او جاءني زيد ما يكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءني زيد وما يخرج غلامه او جاءني زيد وما يخرج عمرو ولا بد في الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحان لغة على الماضى المثبت الواقع حالاً ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوز الان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالاً ان مضبته انما هو بالنسبة الى زمان العاقل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد طاعمة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسبويه بأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفى لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لفظاً قرينة حانية لسؤالك للمسافر اى الشارع في السفر والتمهي له راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً بقرينة حان المخاطب وقوله مهدياً اما صفة راشداً او حان بعد حال او مقالية كقولك راكباً لمن يقول كيف جئت اى جئت راكباً بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجوع عظامه بلى قادرين
 اى بلى نجوعها قادرين ويجب حذف العادل في بعض
 الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى
 لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المتقلة
 والمتقلة قيد للعادل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
 فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اى احقه بفتح
 الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على
 يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبتته اى
 تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتتها كذلك عطوفا
 وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحنى عطوفا
 وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مفعولة
 اى مؤكدة لمضمون جملة احتزبه عما يؤكده بعض اجرائها كالعامل
 في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية
 احتزبه عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال
 صاحب الكشف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
 من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك
 الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
 فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما
 اى الاسم الذى يرفع الابهام واحتزبه عن البديل فان البديل منه
 في حكم التخيية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم
 وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له
 من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
 هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكمال وهو الوضعي
 واحتزبه عن محور ايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
 عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال

قال النجاشي ويقال له التبيين
 و التفسير والبر بغير الباء قبل
 وقد يقال بفتحها لان التكلم بغير
 بين الاجناس يرفع الابهام غف

باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
 المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى
 بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئ منه ولا يهيم في هذا
 المفهوم الكلى ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ
 من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع
 هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
 وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص
 عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين
 لا يهيم فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفا الواقع في
 ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن
 وصف واحتزبه عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
 الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
 الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين مميز عما
 هو قل من النصف كاربوع وما هو اكثر منه كمن ومنين ولا يهيم
 فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
 من جنس العسل او الخلد او غيرها والامن حيث وصفه فانه لا يعلم
 منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام
 الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل
 بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام
 المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن
 الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى
 تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
 فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
 عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز
 وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به

ما يتقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما
يقدربه الشيء أي يعرف به قدره وبين غالباً أي في غالب المواد
وأكثرها أي رفع الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع
الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الإبهام فيه أكثر والمقدار
أما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهماً وسبأني ذكر
تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد وأما في ضمن غيره
أي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فإن الرطل نصف المن
ونحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لأن قولك عندي عشرون درهماً
ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المحدود
والموزون والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المص على
الأمثلة الثلاثة لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التوین كما في رطل زيتاً أو التون كما في منوان سمناً أو الإضافة
كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف أقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن
إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التوین ونوني التنية والجمع
ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء
شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فبشابه التمييز الآتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل
التام بفاعله وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر
الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل ألا يرى أن لام التعريف
الداخل على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معه لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقد خلا فيفرد

أي التمييز وإن كان الاسم التام مثني أو مجموعاً إن كان أي التمييز
جنساً وهو ما تشابه أجزاؤه ويقع مجرداً عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بمخلاف رجل وفرس إلا أن يقصد الأنواع أي ما فوق النوع
الواحد فيشمل المثني أيضاً لأنه لا يدل لنفذ الجنس مفرداً عليها
فلا بد من أن يثنى أو يجمع قبل وفي تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء
نظر لأنه كما جاز أن يقال طاب زيد جلستين للنوع جازاً أيضاً أن يقال
طاب زيد جلستين للعدد ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع
حخص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية
ويجمع أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازاً حيث
لم يقصد الواحد في غيره أي غير الجنس نحو عندي عدل
ثوبين أو ثوباً ثم إن كان أي المفرد المقدر تاماً بتوین أو بنون
التنية أو المعنى أن وجد التمييز ملتبساً بتوین المفرد أو بنون التي
لالتنية فإنه لم يتم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الإضافة أي
إضافة المفرد المقدر إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التوین
ونون التنية جوازاً شايعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الإبهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنواسمن وألا أي وإن لم يكن
بتوین أو بنون التنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة فلا يجوز
الإضافة إلا بقلّة في نون الجمع نحو عشرون درهماً أما في الإضافة
فلئلا يلزم إضافة المضاف وأما في نون الجمع فلا أنه جاز أن يضاف
إلى غير المميز نحو عشرين وعشرون رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة
إليه فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه لا يعلم
مثلاً عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين رمضان
أو أراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة
الالتباس أيضاً إلا على القلة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد وعن

غير مقدار عطف على مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي مالم يس
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد
فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتثنية فاقضى تمييزا
والخفض أي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه أكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لأن الأصل في المبهات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني أي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظ أن يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقصورة عليها
تنبيه على أن مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول
انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة أي نسبة كاشنة في جملة
او ماضاها أي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا والمصدر نحو اعجني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص
بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وماضياها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب
نفسا وابا وقوله وابوة ودارا وعلم عطف على نفسا واما بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر
فهو بحسب الحقيقة او رد لكل من التميز الواقع في الجملة او ماضياها
خمس امثلة فالتفيس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار

عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه اوفى اضافة عطف على قوله
في جملة او ماضياها مثل اعجني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر
التمييزات ولا خفا به ابا وابوة ودارا وعلم او رد هذه الامثلة
على وفق ماسبق وزاد عليه قوله والله دره فارسا اشارة
الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبذ على انه يصلح ان يكون تميزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
أي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالقح
مصدر فرس بالضم أي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
فن التفرس ثم ان كان أي التميز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاقه عليه والتعير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له
أي المنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مستند الى متعلقه وهو ابو والا أي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
نصافي المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلم فان هذه الاسماء ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعير عنه بها فهي لمتعلق زيد

وفي الفاموس وقوله والله دره
أي جعله علمه فقوله الله أي الله
خير به يجعل الدر كناية عن الخير
لا يوافق تحقيق اللغة

وهو الذات المقدرة اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطبق التمييز
فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولتعلقه وفيما تعين لتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
وتثنيته وجعته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء اولمعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق
على الثني والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع بل يكفي ان يثنى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما
والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعه نحو طاب
الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل من الزيدان او الزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره
فارسا او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم
نحو ابا وطبقه الو او بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقتها اياها ويجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت

فيه انه لا نص فيه يدل عليه لجواز
التغليب المشهور الموافق لعرف
الافسة ح

صفته ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير وتثنيته لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو الله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزد
في التمييز لافي الحال وايضا المق مدحه بالفروسية لاحال الفروسية
اذ قد عُد ح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا يثار مل
لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وجرنا الارض عيونا
اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملاء
الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا
بحث وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع
الابهام فيه لاجرم ميره بقوله ماء فهو في معنى امتلا ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة
تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفعل
في قصدك هو التجارة لازيد وان كان اسناد الراجح اليه حقيقة واليهما
محازا وبهذا يتدفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال
وامثاله لفاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا لما زنى

قوله لكن زيادة من فيها اي زيادة
من في التمييز عن ذات المذكورة
يجوز مطلقا ويجوز في التمييز
عن الذات المقدرة لا في التمييز
لما انتصب عنه وقيل مطلقا
كما ذكره الشيخ الرضي عم

والمبرد فانهما يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي
 الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
 واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
 ومتسكهما في هذا التجوز قول الشاعر * انهجر سلمي بالفراق حبيبها
 وما كاد نفسا بالفراق تطيب * على تقدير تأنيث الضمير في تطيب
 فانه ح يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمي
 ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير
 تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
 الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قبل يحتمل ان يحمل البيت
 على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
 الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذا المعنى وما كادت نفس الحبيب
 تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق
 عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
 معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه
 الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
 خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل
 ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به
 عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته
 نحو ما جاءني احد الازيدا او اجزاؤه مثل اشريت العبد الا نصفه
 سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم
 الازيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الازيدا اي ما جاءني
 احد الازيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني
 القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور
 بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
 المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الازيدا
 مشبرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
 الا جارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم ولا يوجه بصح
 تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني
 المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
 لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان
 واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به
 وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل
 عنه في كلام موجب اي لبس بتني ولا تهي ولا استفهام نحو جاءني
 القوم الازيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس
 حيث وجب النصب على ماسبي ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
 وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا
 فيه ليخرج نحو قرأت اليوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى
 الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا
 على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة
 الى هذا القيد انما هو لخراج مثل قرى اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا
 لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
 عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء
 يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
 احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطفا
 على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
 على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير نحو جاءني
 الازيدا القوم وما جاءني الازيدا احد لامتناع تقديم البدل
 على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
 اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الاجارا في الاكثر

اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفتانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الاحبارا فههنا
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم
ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد
خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا
من عدا يعدو عدوا اذا جاوزته مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن
معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتمزوا
هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وقاعلهما ضمير راجع
اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قبل لكونا شبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلا
ماضيان كما عرفت وقد اجير الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا

لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمرو وتقديره خلوزيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اى وقت خلوهما او خلوه مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرو او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرو وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما
فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص اولى يعتد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد لبس نحو جاءني القوم لبس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجى اهلك لا يكون بشر او انما يكون النصب
بعد هما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضممار اسميهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها
ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل
عن المستثنى منه فيما بعد الاحال من الضمير المجرور اى حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير او على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الاقليل بالرفع على البدلية والاقليل بالنصب

على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الازيد بالجر على البدلية والازيدا
بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الازيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا
البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشارك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ما ضربني الازيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد
بخلاف ضربني الازيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد
الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً مثل قرأت الايوم كذا
اى اوقعت القراءة كل يوم الايوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب في بعض الصور ايضا نحو ما مات الازيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح
مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلاً
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الازيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق

بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم
كذا وضربني الازيد لبس الابطهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب
فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الاعمال
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائماً
على جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المباعدة
في نفي صفة العلم كما نك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الاصفة العلم وعلى هذين التقديرين بدرجة في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك
ضربني الازيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او
المقصود منه المباعدة في غلو المجتهدين على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث جله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى

الموضع يحمل اى على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا
 بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاء في من احدا لا يزيد فزيد بدل
 مرفوع محمول على موضع احد لا يجوز محمول على لفظه و مثل
 لا احد فيها اى في الدار الاعمر و فعمرو محمول على محل احد
 لا على لفظه و مثل ما زيد شيئا الاشي لا يعاب به اى لا يعتد به فشيء
 مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعاب به
 لبس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
 المستثنى قبل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
 ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير
 الشبئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشبئية لكان ادق
 والطف وانما تعذر البديل على اللفظ في الصورة الاولى لان من
 الاستغرافية لا تزداد اتفاقا بعد لاثبات اى بعد ما صار الكلام
 مثبتا لانتقاض النفي الا لا يهاتأ كبد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
 على اللفظ وقبل ما جاء في من احدا لا يزيد بالجر لكان في قوة
 قولنا جاء في من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
 وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقبل
 لا احد فيها الاعمر و بالنصب لان فتحه شبهة بالحركة الاعرابية
 لانها حصلت بكلمة لافهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح
 من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد
 شيئا اى لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بدح من تقدير ما
 كذلك لتعمل فيه وما ولا انتقادران حقيقة اذ لم يكن البديل
 الابتكار العامل او حكما اذا صكت في بدخوله على المبدل منه
 واعتبر صراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير و حال كونهما عاملين
 في المستثنى المحمول على البديل بعده اى بعد الاثبات يعني
 بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اى ما ولا

عملنا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين
 البديل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
 احد وهو الرفع بالابتداء وشي مرفوع على انه محمول على محل شيئا
 وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل
 قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
 اعتبروا محله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
 انما هو العمل لا فيد بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد
 فانه لا يدخل العمل لافيه بخلاف لبس زيد شيئا الاشي مع انه
 انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اى لبس عملت للفعلية
 لا للنفي فلا اثر لانتقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي
 اى لبس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى
 ومن اجل ان عمل لبس الفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز
 لبس زيدا الاقامتا باعمال لبس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
 وامتنع ما زيدا الاقامتا باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو
 للنفي وقد انتقض النفي بالا و المستثنى مخوض اى مجرور بعد
 غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
 السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
 لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم النصب بهما
 على انها فعل متعد فاعله مضموم ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب
 الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيدا اى برأ الله
 عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة
 اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
 المذكور فيما سبق فكانه لما انجز به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه
 اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة لدالتها على ذات
 مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة

كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعما لهما على هذا الوجه كثير
في كلامهم لكنها حلت على الا واستعملت مثلها
في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما
بعده لما قبله كما حلت الاعليها اي على كلمة غير في الصفة
لكن لا تحمل الاعليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا
تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكور الامقدا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعدد التوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء اذ لا بد لهما في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الازيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثني فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلا ن الازيد منكور اي منكر لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشاربه الى جماعة يكون زيد منهم
فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان
يشاربه الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل اورجال
واما بعض منه معلوم العدد نحوله على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل
رجل الازيد جاءني وله على عشرة الادرها وانما يصار عند
وجود هذه الشرائط الى حمل الاعلى غير لتعذر الاستثناء عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني ما ته رجل الازيد وقد لا يتعذر

في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حجارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة
نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدنا اي لخرجنا
عن النظام فالأية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا
على الاستثناء وهو انه لو حلت عليه صار المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنها الله لفسدنا وهذا لا يدل الاعلى انه ليس فيهما
لكهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز
ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الاعلى غير في غيره اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد
الازيد ان يكون الازيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقة اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل
اخ لاستثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المق وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما الا انك اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد او سواء زيد فكذلك قلت مكان زيد على المذهب الاصح

وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً
وجراً كغير متمسكين بقول الشاعر * ولم يبق سوى العدو ان دناهم
كاد انوا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضاً
نصبوه استنكاراً لرفعهم فيقولون جاء في سواءك وفي الدار سواءك
ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غالب انتصابه على الظرفية قوله
تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها واستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي
دخول كان واحدى اخواتها والمراد بعبدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها
ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرير الاسم والخبر فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
في هذين المثالين المعرف ولبساً من افراد المعرف ويمكن ان يقال
في جواب هذا النقص ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائماً وامره اي امر خبر كان واخواتها كما مر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكماً كالتكرار
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس
احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما
لفظياً نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقها فيه بل لابد
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا اتى الاعراب في اسم كان

وخبرها

وخبرها جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتي هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخير
وان شراً فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي
ان يبيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيراً فخير اي ان كان
عمله خيراً فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيراً فخير اي معنى
ان كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً ورفعهما نحو ان خير فخير
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير
فخيراً اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً وقوة هذه الوجوه
وضعها بحسب قلة الحذف وكثرة ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت
منطلقاً انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياساً
ثم حذف كلمة كان اختصاراً فانقلب الضمير المنصل منفصلاً
وزيدت لفظاً ما بعد ان في موضع كان عوضاً منها وادغمت
النون في الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقاً انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهجزة واما على تقدير كسرهما فالتقدير
ان كنت منطلقاً انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر
اسم ان واخواتها واستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعبعية او الدخول فيما
سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضاً بمثل ابوه في مثل ان
زيداً ابوه قائم المنصوب بلا التي انتى الجنس اي انتى صفة الجنس

وحكمه ونسالم يقل اسم لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
 فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
 المنصوب منه اقل مما عده فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها
 بخلاف ما عده من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
 من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل
 منها تجاوزا ولا يبعد ان يقال اسم لاهو المنصوب بها لفظا كما مضى
 وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
 اسمها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به
 مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف
 في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه
 قوله يليه اي يلي المسند اليه لفظا لا يقع بعدها بالانصلة
 نكرة مضافا او مشبهة اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام
 معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى
 منه او من الضمير المجرور في دخولها واما بقى من الضمير المرفوع في يليها
 مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ
 لا غلام رجل ظرف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله
 فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشها بالمضاف
 وقوله لك على النسخ المشهورة من ثمة المثالين كليهما ما كان
 اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
 بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
 او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليرتب عليه
 قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
 فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
 المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحدة نحو لا رجل
 في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات

في الدار والياء المفتوح ما قبلهما في المثني والمكسور ما قبلهما في جمع
 المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس
 بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثني والمجموع وانما بني لتضمنه
 معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
 لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديره اخذف تخفيفا
 وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقةها
 النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المضارع له
 لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحقه
 في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها
 معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اي بين ذلك
 المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
 الخلوسواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهى
 ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا
 عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
 ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
 في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
 فلا متاع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا
 عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن
 مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التكثير من معنى
 نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
 السائل اني الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
 ايضا ومثل قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
 القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
 الرفع والتكرير فان اسم لافيه معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله
 عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه

بانه متساوول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لهما
 فان مثلاً لتوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله
 بفصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة
 فكانه قبل لا يفصل لهما ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف
 اللام لان الظاهر ان تنوينه للتكثير وفي مثل لاحول ولا قوة
 الا بالله اى فيما كررت فيه لاعلى سبيل العطف وكان عقيب
 كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
 لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول
 فتحهما اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لافى كل منهما
 لنى الجنس ولا قوة عطفا على لاحول عطف مفرد على مفرد
 وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
 جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
 الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب
 الثاني اى لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول
 لنى الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى
 والثاني معطوف على الاول فيكون منصوباً جلاً على لفظه لمشابهة
 حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
 منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لاحول ولا قوة
 الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنى الجنس واما رفع الثاني
 فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
 بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
 جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
 بالابتداء نحو لاحول ولا قوة لانه جواب قولهم ابغض الله حول
 وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامر ان ههنا
 ايضا والخامس رفع الاول على ان لا معنى لبس على ضعف

فان عمل لا معنى لبس قليل وفتح الثاني نحو لاحول ولا قوة
 الا بالله على ان يكون لافى الجنس وضعف وجه ضعف رفع
 الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لانغاء عمل لا بالتكرير لالكونها
 بمعنى لبس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
 ولادخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على
 التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله
 ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوباً ومرفوعاً
 وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
 على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة
 على لافى لنى الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تأثيرها
 فى مدخولها اعراباً وبناءً لان العامل لا يتغير عمله لدخول
 كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لافى
 لنى الجنس اما الاستفهام حقيقة فنقول الرجل فى الدار
 مستفهماً واما العرض مثل النزول عندي ولم يذكر سببويه
 ان حال لافى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى
 وتبعه الجزولى والمصر ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها
 اذا كانت عرضاً كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
 التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيدا تكرمه
 واما التمنى نحو الاماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله * الارجلا
 جزاه الله خيراً * فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
 الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال
 الاترونى رجلاً يعنى هلاترونى رجلاً ولذلك نصب ونون وهى
 عند يونيس لافى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان
 القياس الارجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا
 المبني لانعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظرفاً

الاول بالرفع صفة للنعته اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل
 لارجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني و العامل
 فيه مبني احتراز عن مثل لارجل حسن الوجه يلبه حال بعد حال
 او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
 وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح جلا على المنعوت
 لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجهه النبي اليه اي الى النعت
 حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بيني على الفتح بالاصالة
 لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على
 الفتح ثم جيئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لاماء ماء باردا مع انه يصدق
 عليه انه نعت المبني الاول مفردا يلبه فان ياردا في هذا المثال نعت
 للتابع لا للتبوع كما هو الظاهر واو جعل نعتا للتبوع فلبس مما
 يلبه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
 لتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا جلا على محله البعيد
 ونصبا جلا على اللفظ او على محله القريب نحو لارجل ظريف
 بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن
 النعت كذلك فالاعراب اي حكمه الاعراب لا غير رفعا جلا
 على المحل البعيد او نصبا جلا على اللفظ او على المحل القريب
 وقد مررت امثله في بيان فوائد القيد والعطف على اسم لا المبني
 اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
 المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والقرس واذا كان
 لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لاحول ولا قوة فيما
 سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
 و بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه
 البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة
 الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى تزد فيه لا كثيرا

نحو لاحول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر * ولا اب
 وابنا مثل مروان وابنه * اذهو بالمجد ارتدى وتأرزوا سائر التوابع
 لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
 كذا ذكره الاندلسي ومثل لا بانه ولا علامي له اي كل تركيب
 يكون فيه بعد اسم لا التي لبي الجنس لام الاضافة واجرى
 على ذلك الاسم احكام الاضافة فمن اثبات الالف في نحو اب
 وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
 التركيبين ان يقال لا اب له ولا علامين له فيكون اسم لا فيهما
 مبنيا على ما ينصب به والجار مع اجرور خبر الهما وقد جاء على قلة
 مثل لا اياه ولا علامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
 في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لا سم لا
 في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام
 المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
 التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف
 باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل
 معناه اي معنى المضاف من حيث انه مضاف يعني الاضافة وهو
 الاختصاص او المعنى ان مثل لا اياه ولا علامي له جائز تشبيها له
 اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
 يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له
 اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
 الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتان
 الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
 ومن ثمة اي ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
 غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجوز تركيب لا اياه
 فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم

من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت الاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه ولبس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المقادير على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لم يرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اياه ولا غلاميه وهذا لا يتم الابتقدير خبر اى لا اياه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لانني الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسبويه والخليل وجهور النحاة وانما خص سبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم اولان النفي بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سبويه والخليل وجهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى والحكم اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لاحذفاً كثيراً في مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الامع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً فالخبر محذوف اى لامثله موجود وجاز ان يكون خبراً اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بلبس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة جارية وخص الخبرية بالذكور لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسماً

وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فثبت لا يذهبون الى اعمالهما لا يعملون الخبر خبر لهما ولا الاسم اسم لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكور لانها لا تزداد مع لا في استعمالهم وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالانحوا ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما ان كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه لبس فلما فصل بينهما وبين معمول لهما لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالافلان عملها المعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقبلاً مسافراً وما عمرو قائماً لكن قاعداً فالرفع اى حكم العطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الا واخر التى هى محال الاعراب فانه لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر - واء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقدير او انما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر لبس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافاً اليه والمضاف اليه وان كان مختصاً بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فبدخل في تعريف المجرور مثل يحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما يشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرًا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو وقت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القياس بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا تجربته فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لاید ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسجعا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والتون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ايسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه انه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لافي المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب زيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من اليا نية

فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الاتخفا في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفه او تخصيصه ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى اعم سرانيتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى مفعولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى مفعولها بل الى غيره كصارع مصر وكرم البلدوا حترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فبما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام زيد واما بمعنى من اليا نية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اماما بين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والافه هي بمعنى اللام واما ما وله كلبث واسد واما اعم منه مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين متممة واما ان خص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه

في المضاف اليه الذي هو جنس
المضاف وقوله الصادق صفة
الجنس اي الجنس الصادق على
المضاف وعلى غير المضاف ج

وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجهه
فان كان المضاف اليه اصلا المضاف فالاضافة فيه بمعنى من والافهى
ايضا بمعنى اللام فالاضافة خاتم الى فضة بانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولاك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالهم وزدها اكثر الحاجة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام قليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام زيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى
في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا
اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا ذلك

كما ان المعروف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله * ولقد امر على اللّيم يسبني * وذلك على خلاف
وضعه ولبس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لاتفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها في الابهام
الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بقريضة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشهر
بما ثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقبل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثل في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص يقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لاسمه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف واو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو
الجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعروف
فبالهم جوزوا وهذا دون ذلك قلنا لا ثم ان في هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام

او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلالاً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده فهو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله * عم بالالف الدينار فعلى البديل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل براء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستناره في الصفة كالفائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معانجوز زيد قائم الغلام اصله قائم

وتمسكهم بالانحسار بين المضاف والمضاف اليه فيما صدق عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضاء ايضا ولم يقل به احد

غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة في جهة انها لم تفقد تعريفها جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفها لم يجوز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجواز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بضمه وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون اكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يردانه لادخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لادخل في هذا التفرع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفرع لكنه اخبره لكثرة لواحقه خلافا للفرء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للفظ واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله * الواهب المائة الهجان وعندها * فان قوله

وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتي به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به
اذ لا نص فيه على الجرفانه يحتمل النصب حلا على المحل او على انه
مفعول معه اولاه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في رب شات وسختها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سختها باد خال رب على سختها بدون العطف والبيت بنامه
الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذ ابرجى خافها اطفالها
اي مدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوى
فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيا تشبيهه
بالعبد اقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملازمة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائد اي حديثات النتائج حال من المائة
يزجى بالزاي المعجمة والجيم على صبغة المعلوم المذكور اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على
صبغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم
فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي
من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جواز الانتفاء التخفيف زوال التثنية باللام لكنه جاز حلا على
الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة

وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فبين قال
اي في قول من قال يعني سبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتثنية محذوف لاتصال الضمير لالاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حلا اي لحموليته على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلن به اعني جاز وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات انزمو الاضافة ولم ينظروا الى تحقق
تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدون جملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد
حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلام مضافا الى مضمر متصل محذوف
تثنيته قبل الاضافة لالاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانها ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التثنية
في ضاربك لاتصال الكاف لالاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعل انها سقطت لاتصال الكاف لالاضافة ولغايل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربك لا لفصل بالتثنية

فيه اشارة الى ان قول جلام صدر
بمعنى المفعول منصوب على انه
مفعول له للفعل المقدرو هو
وانما جاز لوجود شرط نصبه
اي لكونه محمولا

ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حل الضاربك عليه لانها
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضم
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لاللاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانها ليسا من باب واحد واصلي
انا حملنا قوله * وضعف الواهب المائة الهجان وعندها * وقوله
الضارب الرجل والضاربك حلا على نظيريهما على الاجوبة
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص
على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة
الى مسألة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فعني
قوله * وضعف الواهب المائة الهجان وعندها * انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدره باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
مالا يتحمل في المعطوف عليه وح يدفع مافيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسألة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المقاد
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هينتي التركيب الوصفي
والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى
بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
معنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى
وهي قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع

وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد
من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه
التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما بمقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقي توصيف
الجانب الغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو
الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة
الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي
يخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها

من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها ليمتصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم بمائل اى مشابه المضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كلبث واسد في الاعيان
والجثث وجنس ومنع في المعاني والاحداث اذ غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناتق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت لبث اسد لا يفيد الا
ما يفيد رأيت لبثا بدون ذكر الاسد واصله الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واصله الليث اليه لغو الفائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدرهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما
يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء فادت الاضافة لتعريف او التخصيص واعلمية
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا
وكرز اسمان لمسمى واحد كلبث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكذلك اذا قلت جاني سعيد كرز قلت جاني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة مالمس في آخره حرف علة او الملقب به وهو
ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يشغل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقيل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد
السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان وكلا يشغل عليها الحركة

والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله
دون اللفظ واول السعيد عسمى
به فيكون من قبيل اضافة العام
الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه

بعد السكون يعنى في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر آخره للتناسب مثل توبى ودارى في الصحيح وطبى
ودلوى في الملقب به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايها الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة فلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بيني على الحركة الفتح والسكون انما هو
عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الغائبة اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب
تقلبها اى الالف حال كونها تعبر التثنية ياء لمشكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الف التثنية كغلامى
لالتباس المرفوع بغيره بسبب انقلاب وان كان آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثنيين فيهما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلمى وان كان آخره واو اقبلت الواو
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم اقبلت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما اقبلت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقبل مسلمى وان كان قبل الياء الواو فتحة بقي
ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمى وفي مصطفون مصطفى
لخفة الفتحة وفتح الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اى لزوم التثنية الساكنين ان لم يتحرك واخير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فانحى واني اى فالحال في اخواب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يفتل اخى واني مثل يدى ودعى بل ارد التحذير بجعله نسبيا

واجاز المبرد فيهما اخي واخي برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
واي مالك ذوالبحار بدار * وحمل الاخ على الابد لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس
واستعمل الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب
فاصله ايين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت يان فادعت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكنين وقد يتنا بالايينا * اي لما سمعني وعلمني
اصواتنا بكنين وقلنا لنا اباؤنا فداؤكم وتقول اي امرأة فاثلة
لامتاع اضافة الح إلى المذكر حي وهي بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي واخي لانه لم ينقل
عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال
اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
اكثر موارد استعماله وفي بعضها ابقاء اليم العوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قبل اخ واب وحم وهن وفي بالحركات الثلاث
ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء
حم مثل يد فيقال هذا حم اوجك ورأيت حيا اوجك
ومررت بحم اوجك ومثل خبا بالهمزة فيقال هذا حيا
وحاك ورأيت حيا اوجاك ومررت بحما وبجماك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حوا وحوك ورأيت حوا وحوك ومررت بحمو
وبحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حيا وحاك ورأيت
حيا وحاك ومررت بحما وبجماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه
الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يبي

هذه الوجوه فيه في كل حال من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن
مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى ضمير لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ايس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر * انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه * واوقيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص الضمير بالذكور لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فتني
اضافته الى الضمير مطلقا نفي باختصاصه بحكم باعتبار اضافته
اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى وصف اسماء
الاجناس ايس الا باضافته اليها التوابع وهي جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
كالكاهل على الكواهل والمراد بهما توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينقص حدها
بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم صكونهما من افراد
المحدود كل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه قد دخل فيه السابع والثالث فصاعدا ملتبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل
منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
لا اليه مطلقا ف قوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ
وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت

وقوله بأعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي
 باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
 لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني الخبر
 عن العوامل اللفظية الاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
 مسند اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا
 صار عاملا في الخبر فليس ارتقا بينهما من جهة واحدة وكذا
 ظننت من حيث انه يقتضي مضافا فيه ومضافا في مفعوليه
 فليس انتصا بهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
 يقتضي اخذا وما خوذا عمل في مفعوليه فليس انتصا بهما
 من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المتغير في هذا التعريف
 بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
 او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويازيد
 العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها
 لان التعريف انما يكون للجنس والجنس لا الافراد وبالافراد
 فالمحدود في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان بأعراب
 سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق
 المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والفظ انحصار
 المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد
 جامع ومانع يكون جمعيه ومنعه كالنصوص عليه النعت
 تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
 اي يدل بهيئة تركيبة مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
 مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
 اجتزاز عن سابق التوابع ولا يرد عليه البديل في مثلي قولك
 اعجبتني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبتني زيد وعلمه
 والتأكيدي في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى

الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
 معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلمجردت عن هذه
 المواد كما يقال اعجبتني زيد غلامه او اعجبتني زيد وغلامه او جاءني
 زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة
 فالهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
 معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة اي فائدة النعت
 غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
 الظريف وقد يكون لمجرد التثناء من غير قصد تخصيص
 وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة
 واحدة اذا لوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان
 غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من التحوين ان الاشتقاق
 شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضا
 للمص رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
 مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
 غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
 في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تمجي وذي مال
 فان التمجى يدل دائما على ان لذات مانسبة الى قبيلة تمجى وذا مال
 يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
 الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما
 وح يجرزان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح
 جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
 فاي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
 يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
 فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا

يدل على ذات مبهمه والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن اسم الإشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوق صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة بالمعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف بمعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه فهو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة

جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة واشتاق اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتكبير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا نجسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مؤنثا او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكرا او يؤنثا جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد غلاما هما وبرجل قاعد غلامهما مثل يقعد غلامهم وبرجلين قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم ومرت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائم جاريتيه مثل تقوم جاريتيه وبرجل معمور او معمورة داره اوقائم او قائمة في الدار جاريتيه مثل يقوم او تقوم في الدار جاريتيه فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجل ضارب بين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقي الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج منه مشا بهته بالفعل في الخمسة البواقي

عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتب فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده لينين حاله عند عدم التبعية له ومن ثمه أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن أيضا قاعدة غلمانه لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه والحق علامتي المثني والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان قعود جمع أيضا كقاعدون لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن يخرج الواو من الاسم إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلا من المضمير أو يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمير لا يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى التوضيح وحل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لأنه ليس في المضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لأنه يدل على الذات لأعلى قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضوي وقال لم يذكر المص أنه لا يوصف بالمضمير لأنه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف والعلومية من الصفة يعني اعرف منها

لأنه المقصود الأصلي فيجب أن يكون اكتمال من الصفة في التعريف أو مساويا لها لأنه لو لم يكن اكتمال منها فلا أقل من أن لا يكون أدون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن اعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة من ثمه أي ومن أجل أن الموصوف اخص أو مساو لم يوصف ذو اللام بالمثل أي ذي اللام الآخر أو الموصول فإنه أيضا مماثل لذی اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل أو الرجل الذي كان عندك أمس أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس أو بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجسام الفرس لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه أو انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فإنها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب وإنما التزم وصف باب هذا أي باب اسم الإشارة بذی اللام مثل مررت بهذا الرجل مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذی اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما إلا بهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لا بهامه ولا بليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحل الموصوف عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم أي الكريم ومن ثمه أي ومن أجل أن التزم وصف باب هذا بذی اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الأبيض لأنه لا يتبين به جنس المبهم لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يبين به ان المشار اليه
 انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
 اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة
 في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع
 متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعا ايضا
 مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو وعمرو تابع لانه معطوف على
 زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما
 ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
 متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة احتراز عن غير
 البديل من التوابع لانها غير مقصودة بل المتبوعاتها وقوله مع
 متبوعه احتراز عن البديل لانه المتبوع دون متبوعه قيل يخرج
 بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان
 المتبوع بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
 لواجب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
 توطئة ذكر التابع و بكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
 كما افرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف
 والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
 بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
 بقوله يتوسط بينهما اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
 الحروف العشرة وسبب تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله
 تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينهما
 وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط
 بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والديبر فالصفة
 الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والديبر لهما جهتان
 احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرى

كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه
 الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها
 وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشئين
 لا يلزم ان يكون المعطوف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
 بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
 المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
 وقيل قد جوز ان محشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة
 لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشف وحكم المص
 في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذران
 في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذران صفة اقربية
 فلواكتفى بقوله تابع يتوسط اه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
 عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم
 والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
 وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
 في الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه لنوع من الشبه
 بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
 لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
 فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة في الصفات لدلالاتها فيها
 على ما ندل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
 جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر
 بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
 المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المتصل
 كد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
 كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
 ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلاتاً كيد كان كما وعطف على بعض حروف الكلمة فأكده
أولاً منفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء
لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراجه مما اتصل به
بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على
هذا التأكيدي لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
أن يكون هذا المعطوف أيضاً كيداً وهو بطء فان كان الضمير
منفصلاً نحو ما ضرب الأنت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا
إن كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما إلى التأكيدي بمنفصل مثل ضربت الأنت وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الآن يقع فصل بين المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيدي لأنه قد طال
الكلام بوجود المنفصل فمن الاختصار بترك التأكيدي سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولازمة بعد حرف العطف التأكيدي والحق أنما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكده بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكيف كانوا فيها هم والغاؤون
وقد لا يؤكده الأمران متساويان هذا أعلم أن مذهب البصريين
أن التأكيدي بالمنفصل هو الأول ويجوزون العطف بلاتاً كيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على
الضمير المجرور أعيد الخافض حرفاً كان أو اسماً لأن اتصال
الضمير المجرور بمجازه أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لأن الفاعل
إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يحى في المضمرات حتى يؤكده
أولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع

مذلة ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيدي
بالمفصل الاختصار حيث لا يمكن التأكيدي بالمنفصل لعدم لا يتصور له
أثر فكيف يكتفى به فلم يبق إلا إعادة العامل الأول نحو مررت بك
وزيد والمال بيتي وبيند زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيتي وبينك اذيين
لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة
والاختصار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراباً
وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار
فإن قيل كيف جازت كيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كاهم ولا بد منه
نحو عجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيدي بالمنفصل وجاز
أيضاً كيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو عجبك جمالك من غير إعادة الجار ولم يحزن العطف في الأول
إلا بعد التأكيدي بالمنفصل وفي الثاني إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيدي
عين المؤكدة والبدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه
والغلط قليل نادر فهم الساباجنيين لتبوعهما ولا منفصلين
عند عدم تداخل الفاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فإن المعطوف بغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيدي المتصل بالمنفصل في المرفوع
وبإعادة الجار في المجرور يخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه كيداً بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار إليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظراً إلى ما قبله بشرط
أن لا يكون ما يقتضيهما متفقاً في المعطوف وإنما قلنا من الأحوال

العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له
من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتكثير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولنا يارب الرجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو *رب شاة وسخلة
فبتقدير التكبر اقصاء عدم التعين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على
نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في يازيد وعمر ولا نضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه
مفردا معرفة في نفسه وعمر ومثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع له لم يجز في تركيب ما زيد
بقائم اوقائما ولا ذاهب عمر والا لرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدا ما لمبدأ مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس
فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاعلمها

نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى
الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للتانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين
بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض
شارحي الباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعل معموليهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما
قال على معمولي عاملين لاعلى معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالد ولا على اكثر من اثنين فانه
لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين
الاول وذلك لدفع وهم من تبوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا
وبكر خالد من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيده وذلك العطف كما وقع
في قولهم * ما كل سوداء ثمرة * ولا بيضاء شحمة * وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحبين امرا * ونارتوقد بالليل نارا * فهذا وان كان بحسب
الظ جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف
الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا ياول
الاثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعبرها
وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع
المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار

قوله واكثر الشارحين تبوهم
بظاهرة انهم شارحوا اللباب
وليس كذلك وقوله وانما قال اه
ظاهر في انه مع الاكثر لكن الاظهر
نكاح ما نقله عن البعض مع اول
كلامه ح

زيد والخمرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجزور وتأخير المرفوع
او المنسوب لحيته في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع خلافا
لسبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجزالة في
بعض القراءة اي عرض الآخرة التأكيدي تابع بقرار امر المتبوع اي
حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقرر عند في النسبة
اي في كونه منسوب او منسوب اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما الدفع
ضرر الغفلة عن السامع اول دفع ظنه بالتكلم الغلط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد
اول دفع ظن السامع به نجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل
قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب
ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يتي شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب
ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او في الشمول اي التأكيدي ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل
الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراد دفعه لظن السامع
تجاوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراد فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كنه واجمع واخوانه وكلاهما
وتلثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ

التأكيدي واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حدائنا كيد بقوله بقرار امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعهما للدلالة على معنى
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعه فهو يقرر
امر متبوعه ويحققه لكن لاني النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص في شرحه وهو اي التأكيدي لفظي اي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر
اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو
ضربت انت وضربت اما فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره منصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي
هو التأكيدي الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جلا او مركبات تقيدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيدي اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المق من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتأكيدي المعنوي والتأكيدي المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابضع بالصناد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل
لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل جسق بسق
وقيل اكتع مشتق من حول كتع اي تام وابضع بالمهملة من بضع
العرف اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اي

النفس والعين يعني أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما أفرادا وتثنية وجعما واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين أولين تغليباً كاقهرين سمي الثالث تانياً المثنى ككلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعاً باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلفت النساء كلهن وباختلاف الصبغ في الكلمات الباقى وهي اجمع واكنع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة واجعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكنع كنعاء اكنعون ككنع وابتع ببعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجع الا ذوا جزاء مفردا كان أو جمعاً إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة إلى ذكر الافراد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم أو حكماً كاجزاء العبد ليكون في التأكيده بكل واجع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يجرى في الاشتراء فيصح تأكيده بكلمة ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لاحساس ولا حكماً

في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستكراً بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولاً بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيده لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذاً ولا ذلك لالتباس التأكيده بالفاعل اذا وقع تأكيده للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولا يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتباس نفسه الذي هو التأكيده بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيده الضمير المنصوب والجرور بالنفس والعين بلان تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيده المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلان تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيده المرفوع المتصل بكل واجعين بلان تأكيدهما القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيده بالفاعل لان كلا واجعين يلبس العوالم قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يلبسان كثيراً واكنع واخواه يعني ابتع وابصع ابتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقى وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكنع واخواه عليه أي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها أي ذكر اكنع مع اخويه دونه أي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاعل البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع أي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع دونه أي دون المتبوع أي لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة

اليه توطئة وتجهيد النسبة الى التابع سواء كان مانسب اليه مستندا اليه
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت
بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصوده وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
واحد فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البديل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل من احد وانس نسبة مانسب اليه من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا مانسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفي ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبت به بنسبة مانسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
ويمكن ان يقصد بنسبه الى شيء نفيًا بنسبه الى شيء آخر اثباتا
ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البديل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل البديل منه و بدل البعض اي
بدل هو بعض البديل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل مسبب غالبًا عن اشتمال احد البديلين على الآخر
اما اشتمال البديل على البديل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو سلب ثوبك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملازمة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا
لان يتحد مفهوما هما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد

واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بمخلاف عطف البيان فانه يسكن والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لانم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا بدل الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر لم يريدوا انه ابس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ابس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقاصلة هو
الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل
البعض جزؤه اي جزء البديل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث اي بدل الاشتمال ينسب وبين الاول اي البديل منه
ملازمة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملازمة
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبتا
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم في محبتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بغيرهما اي يكون تلك الملازمة بغير كون البديل كل البديل منه
او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان البديل منه جزءا من البديل ويكون
ابداله منه بناء على هذه الملازمة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة

قال بغيرهما قيل لم يقبل
بالبديل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكر لم يرد
كونه محدلا منه او متبوعا بل
بجمله كونه غلطا غف

بان القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البديل قسماً خامساً ولم يسم ببديل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد
انت اليه اي الى البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اي بغير البديل وهو البديل منه ويكونان اي
البديل والمبديل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتني نحو جاءني
رجل فلام لك وتختلفين نحو بالناصبة ناصبة كاذبة وجاء رجل
غلام زيد واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة فالتعت
اي نعت البديل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فأتوا فيه بصفة تكون كالجار لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصبة ناصبة كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضميرين نحو الزيدون اقبتهم اياهم
وتختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا
لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتغال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفني واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الجمار وضربتني
الجمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترزه عن الصفة يوضح متبوعه احترزه عن البديل والعطف

بالحروف والتأكيذ ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح
لم يحصل من احدهما على الافراد فيصح ان يكون الاول اوضح
من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر قابو حفص كنية امير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له
وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان
اهلي بعيد واتي على ناقة ذراة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بغيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشي خلف بغيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * مامسها
من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فسله على بغيره وزوده وكساه وفصله اي فرقه
من البديل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشران جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البديل في حكم
تكرير العاقل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه
وقوعا * وعليه الطير تاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير
والافهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال
من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبه لازهاق روحه لان الانسان
مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوية بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب

الا ترى ان عمر رضى الله عنه
اوضح المتنوع اعنى الكنية
وكيف كشف الابهام عنها ح

الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتساول صورة النداء ايضا فالتقول يا غلام زيد وزيدا بالتثنية رفوعا جلا على اللفظ ومنصوبا جلا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبنى اي الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى فاناسب اي اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف العرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما يتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل ان فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كترال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما شبهه كالنمادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطا بالمشابهة الحرف في نحو ادعوك او اضافت اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما اتفق فيه مجموع هذين الامرين اما بالتغاها معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبنى تقديم وتأخيرا ايثار التقديم ما مفهومه وجودى لشرفه

والقابه اي القاب المبنى من حيث حركات او آخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيدكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون بالبناء بل بالاقاب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الا عنهم لانهم كثيرا ما يطلقونها نسخية والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون بالبناء بل بالاقاب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الا عنهم لانهم كثيرا ما يطلقونها نسخية

والقابه اي القاب المبنى من حيث حركات او آخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيدكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون بالبناء بل بالاقاب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الا عنهم لانهم كثيرا ما يطلقونها نسخية

والقابه اي القاب المبنى من حيث حركات او آخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيدكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون بالبناء بل بالاقاب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الا عنهم لانهم كثيرا ما يطلقونها نسخية

والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون بالبناء بل بالاقاب لان هذه الاقواب لا يعبر بها الا عنهم لانهم كثيرا ما يطلقونها نسخية

لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ التكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدم ما تحققيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديره مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى امام مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدوا
هو اقرب للنقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
تعالى اعدوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سباق الكلام كقوله
تعالى ولا يؤيه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير
الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم
تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره او لامفسر افصار كانه في حكم
العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد ورثه رجلا وهو اى المضمير بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاورا لعملة نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت اباك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عملة الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اى المضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل

لما منع من الاتصال والثالث اى المضمير المجرور متصل فقط لانه
لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وشعره المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمير خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة التكلم الواحد
المعلوم الماضى وضربت على صيغة التكلم الواحد المجهول
الماضى المنتهين اولهما الى ضربين صيغة جمع الغائبة المعلوم
الماضى وثانيهما الى ضربين صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى
وانما بدأ بالتكلم لان ضمير التكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب
لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربا
ضربوا ضربت ضربتما ضربتن على هذا القياس المجهول
و النوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن
انت انتما انتم انت انتم انتن هوها هم هي هما هن والضمر في انت
الى انتن هو ان اجاءا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث و النوع الثالث
اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل
نحو ضربنى الى ضربين ضربنى ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن و القسم الثانى المتصل بغير الفعل
نحو اتى انسا لك انكما انكم امك انكما انكن انه الى انهن و
النوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكم
اياك اياكم ايا كن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة
والختصار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والمخاطب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث و النوع

الخاتمة من غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف
 غلامى غلاما غلامك الى غلامهن ولى انالك الى لهن
 وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
 والغائب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان
 كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
 والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربع المثنى المذكر والمثنى المؤنث
 والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا المخاطب خمسة الفاظ اربعة
 غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا
 الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربنا
 هو الالف المشتركة بينهما والتاء حرف التأنيث وبقيت الانواع
 الخمسة جارية على هذا المجرى ليعني ان المتكلم لفظين والمخاطب
 خمسة والغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة اثمانية عشر
 معني فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية
 عشر معني يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معني وبينوا لتلك
 الامور عللا ومناسبات لان طول الكلام بذكرها فالرفوع المتصل
 خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستمر لهما فضلا
 والرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها
 للاختصار استئثار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر
 الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما اتى على ما مضى
 في الترخيم واكن هذا الاستئثار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
 الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو
 زيد ضرب و للواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم تكن مسندة
 الى الظ نحو همد ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير
 المرفوع واللام تجتمع مع الفاعل الظ في نحو ضربت همد وفي
 الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا

او فوق الواحد مذكر او مؤنثا نحو اضرب وضرب والواحد المذكر
 المخاطب نحو تضرب واضرب و الواحد الغائب
 والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظ نحو زيد يضرب وهمد
 تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
 او صفة مشبهة او فاعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
 او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظ نحو قائم الزيدان
 كقولك زيد ضارب وهمد ضاربة والزيدان ضاربان والهمدان
 ضاربتان والزيدون ضاربون والهمدان ضاربتان وابست الالف
 في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب
 والجرو والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا البس
 عامل في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير
 باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى ان الياء
 في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف
 في يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية
 والجمع وابستا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل
 مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الاعتذار المتصل اى لاجل
 تعذره لان وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر ففي امكن
 لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم
 الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
 اذا لا اتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
 لا يحصل الا به اذا الفصل ينافي بالاتصال وبتركه يفوت الغرض
 او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
 ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا لا متناح اتصال
 اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المفعول له مرفوع اذا الضمير
 المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو

انني واثق او يكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كاشفة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت
زيد عمرو وضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو وضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحتاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حل
عليه ما لا التباس فيه لا طراد الباب وانما قال من هي له لاما هي له
كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الانا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربه هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا
لانها كيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيذ ولكنه تأكيذ
لازم لافاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن
الرحمى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار
بالتمثيل صورة لابس فيها اليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران ولبس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو
اكرمك اذا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف

من الاخر احتراز عما اذا تساوى يا نحو اعطياها اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير
مرجح وقد منه اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احتراز
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده
على خلاف الاصل وحكي سبويه تجوز الاتصال ايضا نحو اعطيتهموك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اورده
متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اورده منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربك فانه اجتمع
فيه ضميران ولبس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب
الثاني بالمفعولية وقد اعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل
نحو ضربك اياك للاعتداد بالفصل والا وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من
التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على التقدير الثاني فلكرهتهم تقديم الانقص على الاقوى
فما هو ك الكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن
احدهما اعرف لكونهما ضميرين خائين او اعطيته اياك مثال
لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله
معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما

فان الكاف والهاء منصوبان
لانهما مفعولان اعطيت والكاف
اعرف من الهاء لان ضمير
المخاطب اعرف من الغائب
وقدم على الهاء وجاز ان يقال
اعطيتك اياه ع

وكنته لانه شبهه بالفعل وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبهه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائزا الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالفعل والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولانت الى آخرها يعني
لولانت لولا انتم لولانت لولا انتم لولانت لولا هو لولا هو لولا هم
لولا هي لولا هم لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غدير الاسلوب تنبيهها على انه ليس
بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسبت الى آخرها وجاء في بعض
اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المجرور فلا يخفش تصرف
فيما بعد لولا وسبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عسى
محمول على اعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء
المتكلم لازمة في الماضي اذا خففه تلك الياء لتقي آخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عربيا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة نضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية
الكاشة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات الباقية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين تركها فحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل
لقرب اللام من النون في المخرج وجسلا على اخواتها كما في ليت
ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم
مانع في ذاتها والجل على اخواتها خلاف الاصل و في من وعن
وقد وقف وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس
ليت لعل في الاختيار فالتخيار فيها ترك النون لتقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل
زيد هو القاسم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لما كان الاختلاف في كونه
ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افراد او ثنية وجمعاً وتذكيراً
وتأنيثاً ونكلاً وخطاباً وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كونه الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا يس فيه وذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالجل على
صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعال
من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعال من بعد دخول العوامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرةهما
ولاموضع له اي للفصل من الاعراب عند التحليل لانه عنده حرف

على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم الحياة
بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب صطفا
على ثاني مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده
في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ
المن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وروح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظ قبل لتأكيد التقديم لان تقدم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
اولا فلذلك قبله بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رغبة للمطابقة
لان الضمير راجع اليه و ضمير القصيدة اذا كان مؤنثا ويحسن
تأنيده اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك
الضمير الغائب لابيهاه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظ ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصيدة
معترضة بيان لا واقع ليس داخل في بيان المساعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا ولم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان
يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلمة بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصيدة متصلا

ومنفصلا

ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير فيد كان مستترا وبارزا مثل هو زيد قائم مثال
المتفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل
البارز وحذفه من اللفظ باعتماده لانسيا منسيا حال كونه منصوبا بضعيف
اي جازع مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اتصاله بكونه
عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلقي فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا
خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت ان وان لتقلها بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما يوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ
مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قد روا عملها في ضمير
الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل
عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
الضمير الغائب واما له فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لاحسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية

ومنفصلا

محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي
 اى اسماء الاشارة ذان حال كونها **المذكر** الواحد
 والعامل في الحال معنى **الفعل** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ
 ولتناه ذان رفعا وذين نصبا وجراى ذان وذين حال
 كونهما لثنى المذكر قديم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
 هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذامع ما
 عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بحسب خبره ويجئ في بعض
 اللغات ذان في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجرو منه قوله تعالى
 ان هذان لساحران على احد الوجوه والمؤنث الواحدة تا قبل
 هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذى
 وقيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما
 اصلان وللقول باصا لهما قد متا على سائرهما لفرعيتها وتى
 بقلب الالف ياء وتهوذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء
 وتهى وذهى بوصل الياء بهاء ولتناه اى لثنى المؤنث تان
 في الرفع وتين في النصب والجرو ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
 على الالسنه وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين
 باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
 ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لثنية
 المرفوع وذين وتين لثنية المنصوب والمجرو ووقوعهما على صورة
 العرب اتفاقا في لاقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعهما
 اى جمع المذكر والمؤنث اولا مد او قصرا اى ممدودا او مقصورا
 واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة بمعنى يدخل
 على اوائلها على سبيل المحوق والعروض بعدا اعتبار اصالتها
 حرف التنبيه وهي كلمة فهي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف
 جئ بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ بها للتنبيه على النسبة

الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيد قائم ويتصل بها اى باواخر
 اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
 المخاطب من الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت
 هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظم وقعها ولو كانت اسما لم يمنع
 ذلك مثل ضربتك ومررت بك وهي اى حرف الخطاب خمسة
 والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى
 خمسة مضرورة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد
 المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
 لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
 المفرد المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب
 خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك
 يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكر او ذاك اذا اشرت
 الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
 مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وذيتك اذا اشرت الى مذكرين
 وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذيتكن اذا اشرت الى مذكرين
 وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعنى تلك الى تاكن وتيك
 الى تيكن وتالك وتيتك الى تانكن وتيتكن واوائك بالمد واوليك
 بالقصر الى اولئك واوليكن واما ذيك فقد اورد الزمخشري
 والمالكى وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذالك قريب
 وذلك للبعد وذلك للتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
 الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه
 الكلمات الثلاث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبها
 واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وذالك وتالك حال كون هاتين
 الاخرين مشددتين واوالاك باللام اى هذه الكلمات الاربع
 مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى

كلمة ذلك المذكور سابقا واما تالك وذاك وتلك مخففتين واولا
 بغير اللام فمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطاب
 منسب للقريب واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
 وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء
 ايضا فلما كان الحقيقى الحسى خاصة لا يستعمل في غيره
 الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
 فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اى الموصول المحدود
 من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزا اى اسم لا يتم من حيث
 جزأته بمعنى لا يكون جزا تاما ان كان جزا تميز الاولايصير جزا تاما
 ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
 جزا اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما انى كونه جزا تاما لا جزا
 مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزا من المركب
 يكون الموصول وحده ايضا جزا لكن لا جزا تاما اوليا ابصلة
 وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحي فان
 الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على
 ضمير عائد اليه معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
 الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى
 لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
 لكان هذا القول مستندرا لانه لاخراج مثل اذوحيث ولبس لهما
 صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
 معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
 لا يتم جزا الامع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
 ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الد ورود ذكر
 العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصریح

قوله ولقائل ان يقال
 ان تعريف الصلة يصدق على
 الشروط للاسماء الشرطية
 فهو من تضمينه اضربه الى
 غير ذلك

بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذوحيث ولما كانت الصلة
 بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية
 ولا تكون بحسب الواقع الاخبارية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
 او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون الموصول او غيره والواجب
 ان يكون ضمير الموصول عينه ما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزا
 الابصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول
 والعائد ضمير لا غير ضميره اى الموصول لا غيره وصلة الالف
 واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
 الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
 والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر
 والذى للمفرد المؤنث والالذان لمثنى المذكر واللذان لمثنى المؤنث
 ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالتى النصب والجر
 والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
 والذين كالثلاثين لجمع المذكر واللاتى بالهمزة والياء واللاء
 بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة اوساكنة
 اجراء للوصل بحرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع
 المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات
 بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللواتى بحذف
 التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
 ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
 فممن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
 و اى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى
 الدار و اية بمعنى التى نحو اضرب ايتها فى الدار اى اضرب التى
 فى الدار وذو الطائفة اى المنسوبة الى ذى طي لا اختصاص
 بجهتها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او الذى قال الشاعر * وبترى

ذو حفر وتوطوت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما
الكاشة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثني او المجموع
والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول اليه اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اي لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما
تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد
اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح
وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان البناء
ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا تخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى ضميراتها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن
الضمير خبر انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا
متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيدا من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له
في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت

المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته
زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسمي الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من الفعل المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحذا وعسى ولبس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في لبس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائما فيقوت معنى السين فان تعذر امر منها
اي من الامور الثابتة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد للموصول
مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبر الوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع
في المصدر العامل بدون المفعول فلا يجوز في نحو عجبت من دق
القضار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القضار بدون الثوب لانه
يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القضار

عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
 وكذلك امتنع في الخصال لان الخصال يجب ان تكون نكرة
 فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك
 امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامشاع
 نصير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير
 وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
 غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
 الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائدا اذا جعلته عائدا
 الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائدا وكل منهما ممنوع وما الاسمية
 لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
 زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
 نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما
 بمفرد نحو مرت بما مجيب لك اي بشيء مجيب لك واما بجملة نحو
 ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال * اي رب شيء
 تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء
 المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى فتعماهي اي نعم شيئا هي او نعم
 الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
 كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
 واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من
 تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا
 على من غيرنا حب النبي محمد ايانا * اي شخص غيرنا او بجملة نحو
 من جاءك قد اكرمته الا في التسمية والصفة فان كلمة من لا تأتي
 تامة ولا صفة واي المذكر واية المؤنث كمن في ثبوت الامور
 الاربعة وانتفاء التسمية والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم

لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
 نحو ايا مائة فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
 قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كن التي لا تقع صفة
 اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
 لان معنى مرتت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله
 لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي
 كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
 في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان
 واللتان وفي ذوالطائفة وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة
 الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذا
 الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
 ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فبين قرأ بالضم
 اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
 لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
 وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما
 يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه
 ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
 صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادي ان كل ما يقع منادى مفردا
 معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر تانيا
 وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
 على ان يكون ذا معنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت
 اي صنعته فسامبدا وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع
 اي مرفوع على انه خير مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي
 الذي صنعتهم الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
 كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء

وههنا عبارتان اخد بهما ان ماذا يكما لها بمعنى اى شىء والثانية
 ان ما معناه اى شىء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان
 معنى قولهم انها يكما لها بمعنى اى شىء انه ليس لكل منهما معنى
 بالاسقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شىء
 وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
 كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
 منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
 المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص
 نفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
 اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى
 الاصل فعلة بناؤها كونها مشابهة بمبنى الاصل فاقبل ان اف بمعنى
 انضجرواوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه
 بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انصب بان يعبر عنه بالمضارع
 الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر
 وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم
 في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم
 الامر لان اكثر اسماء الافعال معناه والذي جعلهم على ان قالوا
 ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معاني
 الافعال امر لفظى وهو ان صيغة مخالفة لصيغة الافعال وانها
 لا تصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغة الافعال على ان يكون
 رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال
 بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى
 الفعل فهو عسل للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى الفصح ربما
 يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
 ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه

الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
 مثل الضارب امس تقضا على التعريف وفعال اى
 ماوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى
 المجرد قياس اى قياسى كزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو
 مطرد في الثلاثى المجرد وورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
 فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
 قياس لكثرة واما في الرباعى فانفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال
 حان كونه مصدرا معرفة كضارب بمعنى الفجيرة او الفجور قال
 الشارح الرضى وهو على ما قبل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم على
 الي الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه و حال كونه صفة
 لمؤنث مثل يافساق بمعنى يافسقة مبنى اى كل واحد من القسمين
 الاخيرين مبنى لمساكنته اى اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة
 اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى
 الامر معدول عن الامر الفعلي المبالية وهذه الصيغة للمبالغة
 في الامر كفعال وفعل المبالية في فاعل قال الشارح الرضى والذي
 ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل
 لهم عليه كيف ولاصل في كل معدول عن شىء ان لا يخرج عن النوع
 الذى ذاك الشىء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
 الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جمع اسماء الافعال وبين
 وجهها في كلام طويل فن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
 وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال
 علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فسار لانه
 وان كان علما كما قالوا لكثرة المعاني للاعيان و قوله مؤنثا صفة
 علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث
 وغلاب كذلك مبنى في استعمال اهل الحجاز لمساكنته بفعال

بمعنى الامر عدلا ووزنة معرب في استعمال بني تميم الاما في اخره
 اى الا في فعال علمنا الاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم
 اختلفوا فيه فاكثرتهم يوافقون الحجازيين في بناءه واقلهم لا يفرقون
 بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار
 علمنا للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حروف مستثقل لكونه
 في مخرجه كالمركر فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقه
 واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
 الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
 المصدرية ولم تضر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
 اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
 مثل صه ومة وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل
 باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تضر
 مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فتنها ما يعرض للانسان
 عند عروض معنى له كقول المتكلم او التعجب وى وح لا يقدر
 ان يحكم عليه بشئ اوبه على شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان
 على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما
 اذا قلت غاق فاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
 وح لا يقدر ان يحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان
 اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لا ناخه البعير وح ايضا
 لا يقدر ان يحكم عليه اوبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لا تتفاء
 التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال
 زيد عند التعجب وى او عند ناخه البعير نخ او غاق عند حكاية صوت
 الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لامن حيث انها اصوات
 بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت
 باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
 في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها
 مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
 كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها
 كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان
 تشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
 الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لا ناختها او زجرها
 او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
 ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
 ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
 يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها له
 بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند ناخه البعير
 ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
 من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لا مكان هذان القسمان
 مع تعلقهما بالغير المحققين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
 كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
 اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
 كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعلين او حرفين او مختلفين
 وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
 ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لثلا يخرج مثل مبيوبه
 فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه
 في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
 بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئي
 كل واحد منهما نسبة قبل العملية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
 مثل خمسة عشر من الحد مع انه من افراد الحدود لان بين جزئيه

قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر يخرج
منها هذه النسبة أصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر هيئة تركيب الحادي
الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عهد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شر النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بمخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئية مع الآخر
لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر
مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على الحدود
طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف
او غيره بنيا اي الجزآن الاول او وقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف الخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة خذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
و مثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد
جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقيل فيه نظرا لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المقررات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يسترد ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل
لا تسع حروفيهما جميعا فاقصروا على اخذها من احد الجزئين

اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاخترنا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلاً من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر
بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اني عشر
واثنى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للمتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا كعليك ونحو الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخرى ان احديهما اعراب الجزئين
معا وازدادة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما
اعراب الجزئين معا وازدادة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعتبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالإيهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكتفي به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكتفي به
بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلموا في باب
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقبل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا
بالصريح به مفصلا فذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبنائها لكونها
موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف

وحمل الخبرية عليها وكذا وبنيوها لانها في الاصل ذا من
اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكبت وذيت
الحديث اي للكناية من الحديث والجملة وانما بنينا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خاؤه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بنينا لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكننه انمحي عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره
نون ساكنة كافي من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد البناء نون مع
ان التنوين لا صورة لها في الخط فربته في البناء فخطه عن اخوانها
فلذلك لم يذكره النص معها فكلم الاستفهامية المنضمة معنى
الاستفهام ميمرها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين ميمره مفرد منصوب جعل
ميمرها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان نجكما وكم الخبرية
ميمرها مجرورا بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير ميمره كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه
ما ينبي عن كثرته صريحا ولما كان هذا ابس مثله في التصريح بالكثرة
جعل جمعيه ميمره كانهما ناسبة عن معنى التصريح بها وتدخل
من فيهما اي في ميمز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل

ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لما افقته جرا للمميز
المضاف اليه كم واما ميمز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
في نظم ولا نثر ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز ان محشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامراته من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من انواع الكلام فيجب التنبه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتا هما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلاهذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل
واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
واحد منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا وتقدير اغبر مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون
الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعين لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته

من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم يجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو
من هذه الحثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهمين اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو
غلام كم رجلا ضربت وعبدكم رجل اشتريت فحرف الجر والمضاف
الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما
مع ان ايهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور يمنع لضعف
عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا
مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن
بعده لالفاظا ولا تقدير افعال ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
بضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية
فرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحوكم رجلا او رجل
ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحوكم يوما
سفركم فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم فى تأتى
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء
لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف واين

مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهما مبتدئتين فیهما
الوجوه الثلاثة الاولى نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت
وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعت ولا يتأتى فیهما
الرفع على الخبرية لامتناع طرفیهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتأتى فیهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب تضرب
وبما تصنع اصنع ومن تمرر تمرر وغلام من تضربه اضربه ومن
ياتنى فهو مكرم وما تقصد هو الانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا يتأتى فیهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه كى واين وايا وكيف وانى واذا ان لم ينحصر
بجار نحو من اين فلان من كونه منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع
فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كان عهدك به واما اى
فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه يقع فى محل الرفع بالخبرية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى
اى وقت كان مجيئك فاقى وقت على تقدير انتصابه على الظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وايهم
مررت وايهم قائم وفى مثل * كم عمه لك يا جرير وخالة * يعنى
فما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثا ووجه
هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تميركم عمه اى
ما هو تمير باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل

ان يعتبر الوجة الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر ان نصبه
على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
معنولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا
البيان سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الوجة الثلاثة في مبرها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف
مبرها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الالبق تأخير هذا عن قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا تحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق بهجو جريرا وتمايمه * فداء قد
حلبت على عشاري * الفداء المعوجة الرسخ من البدا والرجل
فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدم قد صارت
كذلك وهذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واتما عدى حلبت
بعلی تضمنه معنى تقلت اي كنت كارهها لخدمتها مستنكفا منها
فجاء مني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمته المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشاري جمع
عشراء وهي الناقة التي اتى على حبلها عشرة اشهر واختارها
لانها تسمى من الحلب ولا تطيع بسهولة في حلبها زيادة مشقة
ففي ذكر عمة وخالة اشارة الى ردالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كية عدد عماته
وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا
حذفت المبر اي كم مرة او كم حلبية على التهكم او كم مرة او حلبية على
التكثير فارفع عمة على الابتداء ويصححه توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع

عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد جاء اذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف
مبرز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت
اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل
عن كية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه
سؤال عن كية دراهمك او دناتيك واخبار عن كثرتهما فغناه كم درهما
او دينار او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مر فوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واما اذا كان للعدد
فالمحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه اللفاظ الموضوع
للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي
الظروف المحدودة من المنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض
الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع من الاضافة يحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التثوين نحو رب بعد كان
خيرا من قيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما ضيفت هي اليه فلما حذف صرن
غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة
ولشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم

قوله واختار بنا في قوله على
كره مني والظاهر ذكر من انواع
الاجل كما في الهندي لانه ابلغ فيما
قصده وقوله من خدمة الاناس
كذا في بعض النسخ وهو اعم
في الناس والظاهر الاناس
جميع الناس كما في الهندي
لانه انصب بقوله المواشي جمع
ما شئته وهي الابل والغنم ح

لجبر النقصان كقول وبعد وما شبههما من الظروف المتصوغة
قطبها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا يقاس عليها ما عتقها ويجوز في هذه الظروف على قسلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر فساغ على الشراب
وكنت قبلا كذا اغص باماء الفرات * فلا فرق بين ما عرفت من
هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما بيني منها وقال بعضهم بل انما
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فعني كنت قبلا اي قديما وقال
الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجزاه اي مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهة بالاعتبات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا
بعد لا وليس نحو قول هذا لا غير وجاء في زيد لبس غير لكثرة
استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف بحسب
تشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث المكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر
اي اكثر الاستعمال وقد جاء * اما ترى حيث سهيل طالعا * حيث
فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا آخره * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فتشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت اليه فنبه على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بناءه لشدة الاضافة الى المفرد ومنها اي

قوله ترى من رؤية البصر
فيقتضي مفعولا واحدا وهو
طالعا وقوله حيث ظرف ترى
وبعضهم ذهب الى انه
مفعول به لئلا يحذف

من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي اذا كانت زمانية المستقبل اي للزمان المستقبل
وان كانت داخلية على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان تكون زمان من ازمة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت واهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساهى بين الصدفين وحتى اذا
جعل نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختيار اي جعل
مختارا بعدها الفعل المناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان واو
وقد تكون اي اذا المفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجأ الامر مفاجأة من قواهم فجئة فجاءه باضم والمند اذا اقيته
وانت لا تشغربه قبلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين
اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا يتأني
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاعراض على شريطة
التفتير نحو خرجت فاذا السبع جازع او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل
لا يظهر قد استغوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج
فيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي
خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع

قوله والمراد به رد على صاحب
الواقعة حيث قال واعلم انه
لو قال فيقع المبتدأ بعدها غائبا
لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ
بعدها والا لكان الرفع بعدها
واجبا لكنه ليس كذلك لما ذكرناه
في باب ما اضمر علة على
شريطة التفسير ح

كما هو مذهب الزجاج أي ان اذهذه زمانية او مكان وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا
لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف أي
فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا اجر البسراى وقت احرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد
اذا بقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها أي من الظروف
المبنية اذ الكاشفة للماضي وبنائها لما مر في حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذا قام زيد
وقد تجيء للفجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولعله مجبها
لم يذ كرها المص ومنها اين واتى فهما للمكان استفهاما وشرطا
أي حال كونهما الاستفهام والشرط وبنائهما لتضمنهما معنى
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واتى زيد واتى يجلس اجلس وقد جاء اتي زيد بمعنى كيف وجاء اتي
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فهما أي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكاشفة للحال
استفهاما أي استفهاما حال شي وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء

لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وصكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال
تقول كيف زيد أي على أي حال هو وهي قد تستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس أي على أي هيئة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية أي على أي
حال جئت ارا كالم ماشيا ومنها أي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقة ماذ ومنذ حرفين و يكونان تارة بمعنى
اول المدة أي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيتك
مذ ومنذ يوم الجمعة أي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما
أي يقع بعدهما أي بعد مذ ومنذ المفرد أي الاسم المفرد لا المثنى
ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيتك مذ اليومان
الذان صاحب فيهما أي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فادام
لا يلاحظ هذان اليومان امر او احدا لا يحكم عليهما بأولية المدة لان اول
المدة انما يكون امر او احدا لا شيئا فامثلي والمجموع اذا وقع
اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيتك مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة أي جميع مدة
زمان الفعل المتقدم فيليهما أي مذ ومنذ المقصود أي الزمان الذي
قصدها حال كونه ملتبسا بالعدد أي بعدده المستغرق
جميع اجزاء بحيث لا يشذ منه شي نحو ما رأيتك مذ يومان أي جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا يزيد ولا ينقص وقد يقع

بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك أو الفعل نحو
ما خرجت مذ ذهبت أو ان أي ما كتب على هذه الصورة مثقلة
كانت أو مخففة نحو ما خرجت مذ ذهابك أو ما خرجت مذ ذهابك
ذهبت أو الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ ذهابك أو ما خرجت مذ ذهابك
فيقدر بعدهما زمان مضاف إلى أحد هذه الأمور ليصح جل
ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو أي كل واحد من مذ
ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الإضافة
لأنهما أما بمعنى أول المدة أو جميع المدة وخبر ما بعده أي خبر كل واحد
منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما ضد خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك مذ ذهابك
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما إذا كانتا مبتدأ
أو خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عد هما
من الظروف المبنية إلا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لأنهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها أي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وسكون النون ولدن
بفتح اللام واندال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وضم الدال
وبناؤها لو وضع بعضها وضع الحروف وجل الباقية عليه
وكلمها بمعنى عند والفرق أنه يقال المال عند زيد فيما
يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد أو لدن زيد إلا في محض عنده وحكمها أن يجزأ على الإضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة

غدوة خاصة سماها تشبيه النون بالنون في مثل رطل زينا وذلك
يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة أكثر استعمالا من سمرة وغيرها
ومنها قطف مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه أشهر
لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء
المشددة أو المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها الماضي المنق أي لاجل الفعل الماضي المنق
أو الزمان الماضي المنق وقوع شيء فيه ليستغرق المنق جميع الأزمنة الماضية
نحو ما رأيت قط وبناء المخففة أو وضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشايتها لاختها المخففة وقيل جل على اختها عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
أي لاجل الفعل المستقبل المنق أو الزمان المستقبلي المنق فيه
وقوع شيء ليستغرق المنق جميع الأزمنة المستقبلية نحو لا أراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف إليه نحو عوض العائضين أي دهر الداهرين
ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة إلى الجملة أو إلى كلمة إذ المضافة إلى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح المخففة نحو
قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي
يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها أيضا لكونها اسماء مستحقة
للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبنى البناء منه وكذلك
أي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير المذكورين مع ما وان مخففة أو مشددة مثل قياسي
مثل ما قام زيد وقامي مثل أن يقوم زيد أو مثل أنك تقوم لمشايتها
الظروف المضافة إلى الجملة نحو إذا وحيث ولهذا المشابهة
ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسميين

مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة أي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما أي اسم وضع بوضع جزئي أو كلي لشيء ملتبس بعينه أي بذاته المعينة المعلومة المتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومة والمعهودية إذا وضع له اسم فهو المعرفة وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحبيثة فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي أي للمعرفة ستة أنواع بالاستقراء وأشار بترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعات بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كأي فان الواضع لاحظ اول مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة للملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفساد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعات بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها

ومعهوديتها وضعاءا ما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعاءا ما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية والاستغرافية وانما لم يقل مادخله اللام لئلا يدخل فيه مادخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ايس من امير امصيام في امسقر يدل من اللام فلا بعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدمون رجوعه الى ذى اللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها أي احدا لأمور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الرابع الاول فان المنسادي لا يضاف اليه قبل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبيه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى أي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحتزبه عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان اولقبيا او كنية لانه ان صدر بالاب والام والابن والبنف فهو كنية

والافان قصده مدح او ذم فهو اللقب والاف هو الاسم ما وضع
 لشيء بعينه شخصا او جنسا واحتزبه عن النكرات والاعلام
 الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخله في التعريف
 لان غلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم الغالب بمفرد
 معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء المستعملين
 وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم
 الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه
 واحتزبه عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناول
 بوضع واحد لثلاث اخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
 المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
 اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اهرف
 المعارف بمعنى اقلها لاسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمرة
 المتكلم لبعده وقوع الالتباس فيه ثم المضمرة المخاطب فانه يتطرق
 فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلبس بغيره واذا
 قلت انت جاز ان يلبس باخر فينوههم ان الخطاب له ولبس المراد
 بالاعرفية الاكون المعرفة ابعده من اللبس ثم المضمرة الغائب
 ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر
 على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين
 اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوت باعتبار تفاوت
 المضاف اليه ولهذا ما ثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
 المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان
 فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لابعينه اى لا باعتبار ذاته
 المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
 شامل للمعرفة والنكرة وقوله لابعينه خرجت المعرفة اسماء العدد
 انما افرد بها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع

اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
 او مجمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها
 وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر
 من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعات بازاء تلك
 الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء
 العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
 فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنيان
 موضوع لكميتها اذا اخذت مجمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
 عن معدودين يجاب بالاثنيان وهكذا الى ما لانهاية له فظهر من
 هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنيان داخلان في هذا التعريف
 لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل
 الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس
 الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
 التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين
 حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنيانية فقط اصولها اى اصول
 اسماء العدد التي يتفرع منها باقياها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة
 واثنيان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالثنية كاثنيان والقبين
 او بالجمع كاثنتان والوف وعشرين او بالتركيب ايضا فباكان
 كثلثمائة او امزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
 اثنا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والفي تقول في الاعداد
 مذكرة ومؤنثة ومنفردة ومرسكة ومعطوفة واحد اثنان
 في المفرد المذكر وثبته واحدة اثنان وثنان في المفرد المؤنث
 وثنيتها على ما هو القياس وتقول المذكر ثلثة الى عشرة
 بالياء لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى
 عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر

والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشرون نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشر احد عشر واثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة
واثنا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر
وثأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر
نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد
فيما هو كالجملة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنا عشرة فان التأنيث
فيهما من جنسين واماند كبر الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على
التذكير في ثلثة عشر والنساء في ثنتان بدل من لام الكلمة واهذا
حكما عليه بانه جنس آخر من التأنيث فلم يتمحض للتأنيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت
للتأنيث الا انها حلت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه
لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تأنيث المؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتيمم تكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اى من عشرة تحرزا عن نوالى اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنا عشرة وخمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع
عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصحى لان السكون اخف
من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول وهى ثلثون واربعون
وخسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهى
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر
احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد

والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصهما بماءداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على
الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنا وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة واللف في الواحد مائتان والغان
في الثانية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم
تقول فيما زاد على مائة واللف وما يفرع عنهما بالعطف اى
بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كونه الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
وتبدل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنتان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا
او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امرأة ومائة واثنتان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في ثنية
المائة والالف وجههما ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثمانى عشرة فتح الياء ابتداء
صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها
اى اسكان الياء لتساقل المركب بالتركيب كما في معدى كرب وشد
حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاص اذا حذفت الياء الا

ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعى زيادة استغناءه فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما ليندل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ابوافق اخوانه لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد
شرع في بيان حال مميزاتا وابتدا من الثلاثة لانه لا مميزات للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثالث
الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال
او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثر وا
فيه جرات التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التوين والنونين
واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا
واخوانه وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت او مئين لان المائة
جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثنائي
في صورة جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامات لكنهم كرهوا
ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر
على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة
عشرك لان المضاف اليه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما يجوزوا ثلثمائة
امراة مع ان فيها صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة

امراة

امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلة ومميز مائة والالف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث
مآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال
ماترا رجل مثل الفار رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة
والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على
طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رطابة للتعاقل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص
اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اى في العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنان وثلثان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه
فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما لا يقال اثنان رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تمييز الهماء على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنان اذا كان مثني مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس
والاثنية فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد معنى

قوله هب ان اه فيه اشارة الى منع
الاخبار لجواز افادته التثنية
كما في الله واحد والهيئ اثنين

عنه لكننا لانم ان ميم الاثنين كذلك نعم اذا كان ميمه مشي يعنى
عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في ميم سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق ■ سلامة الافراد به اعنى
التوين او علامة الاثنينية اعنى حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاخسار والحوق العلامة
التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلا اخف من اثنا
رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز
النص المفصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى
قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اى في الواحد من المتعدد
باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار تصيره اى نصير ذلك المفرد
عددا نقص ازيد عليه بواحد الثانى في المذكر فقوله الثانى
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين
بانضمام اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمام اليه
اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون
الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس
وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث لا غير
اى لا تقول غير ذلك فلا يجزى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما
فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبه من المتعدد من غير

اعتبار

اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع في المرتبة الاولى
والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان
على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا
الى العاشر والعاشر والحادى عشر في المذكر والحادية عشرة
في المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول
في المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكركما في المذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر
فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره
واعبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول
اى في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقاص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من
قولهم ثائنتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثانى
اى في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة
بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها
لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او
الخامسة والابلز جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد

عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان
الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لا تنفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحته الى ذكر التذكير والتأنيث
وقدم المذكر لأصنائه واخر تعريفه لانه عديم وتعريف المؤنث
وجودى المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كأمرة وناقعة وغرفة
او حكما كعقرب اذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم ناء التأنيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا
اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة
المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لألفظا ولا تقديرا وعلامته
اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلى
وحبلى او ممدودة كصحراء وحراء وقد زاد بعضهم الياء
في قولهم ذى وقى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز
ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهن وهو اى المؤنث
حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بارائه اى في مقابلته ذكر من
جنس الحيوان كأمرة في مقابلة رجل وناقعة في مقابلة جل
واللفظى بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى بس بارائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقى في معناه

كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظى تقديرا
فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عينه ولم يورد مثالا
للمؤنث اللفظى الحكيمى كعقرب لقلعة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا
او مضمرا فالتاء اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجو بالبناء بتأنيث
الفاعل من اول الامر اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه ح
لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فذاك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض السارحين ضمير اليه راجعا
الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
ايضا لثلا يحتاج الى التفيد بقولنا بلا فصل لكان احسن استبقاء
لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى
مفعولا غلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب ثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا اللباس وحكم ظاهر
الجمع لاضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجر تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى

فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين اى جمع المذكر العاقل
من جوع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما لم يضاف
ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت
اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث
بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير
النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل
فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة
وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما فى جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها فى النساء للمحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرى مجرى
غير العقلاء التثنية ما لحق آخره اى آخر مفردة بتقدير المضاف
او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكنى
بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع
اوباء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الباء حالى
النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التثنية مكسورة لتلايتوال
الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم
الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الحقوق او اللاحق وحده

قال التثنية اى الاسم التثنية بدلالة
المقام و ايصح ما ذكره
من الاواحى ولا يضر خروج
نحو نصران من التعريف لانه
ليس منه كما لا يخفى

او مع الحقوق ولا بأس باشتماله على حقوق النون وعدم دلالة حقوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على
شيء صح ان يقال ان هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما فى الباب
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع
مفردة مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اى من جنس مفردة باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فائدة حقوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض
بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشك بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس
فانه تى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك تى
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة تناسب بينهما ثم بأول الاسم يعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتنا ولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال فى الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القراءة ايضا
بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة ولأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
فى جواز تثنية بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذى اختلف
فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة بأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا بحر اذا كان علما ادعيا لابي بكر

بأول المسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الأولى
 ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها
 يكفي لتثنيها وجعلها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
 الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف
 التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة
 التثنية في بعض المواد مما يطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم
 ما يطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال
 فالمقصود اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
 وتسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات
 والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
 او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعمل كالوان في المسمى بالي
 وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه
 اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت
 الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما
 فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والآي وان لم يكن كذلك
 بان كان الفه من ياء حقيقة كرجيان في رخي او حكما بان كان
 مجهول الاصل او عديمه وقد اقبل كتيان في متى حيث جاء مني
 مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
 كالاعلى والمصطفى اوزائدة كجبل فبالياء اي فالفه مقلوبة
 بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما
 زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
 اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة تثبت الهمزة في الاشهر
 لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للتسك
 من قرأ اذ اتسك وحكي ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قرأوا
 وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحراء

فان اصلها كان حراء بالعين احديهما للمد في الصوت والثانية
 للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
 واوا فيقال حراوان لان الهمزة حرف ثقل من جنس الالف
 فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
 الهمزة من الياء لتقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقلت
 واجوه وربما صححت فقل حراء ان وحكي المبرد عن المازني
 قلبها ياء نحو حرايان والاعرف قلبها واوا والآي وان لم يكن
 الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلياء فان همزته
 للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
 فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان
 احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى
 منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
 فشابهتها همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب
 الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
 همزة حراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم
 من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداء ان بالهمزة
 اوردوا وان بالواو لكن المشهور ردا بان بالياء فكان ينبغي ان يقول
 المصنف والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة
 وردها الى الاصل لاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
 من اللام لكننا قد تصفحنا كتب النقات كالمفصل والمفتاح واللباب
 فاوجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه
 قد قلبت المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
 واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
 الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتأنيثان

وحد قيت تاء التثنية التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيها ان كل واحدة من الخصيين والالين لما اشتد اتصا لها بالآخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التثنية لا يقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لكان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منها ولما كان حذف التون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التثنية اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع مادل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هي مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيرها بحسب الصورة اما زيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيرها ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيرها جمعا السلامة لان الواو والتون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء تغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله مادل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كثر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونقر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف

مفردة خرجت اسماء المجموع والعدد فتحوثر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس يجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثني وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمالات لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلام اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كحامل و باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كثر وتمر ونخل ونحلة واما اسم جنس او جمع لا واجد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس يجمع بالاتفاق ونحو فاك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصديق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فاك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكور ما لحق آخره اى آخر مفردة او او مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون غوصا عن الحركة او التثنية على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضممة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفردة الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بمناذ كثر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثر في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الجار

واعلم من الحذف ان كان آخره اى آخر مفردة ياء ملفوظة
 كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل
 قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
 بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للتحفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
 وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله
 قاضيين حذفت كسرة الياء لتقل اجتماع التكريرين والياءين
 فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان آخره اى آخر الاسم
 الذى اريد جمعه مقصورا اى الفام مقصورة حذفت الالف
 لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان
 قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على
 الالف مثل مصطفىون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب
 والجر فان اصلهما مصطفىون ومصطفين قلبت الياء الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
 وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح
 المذكور يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
 اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اى فكونه
 مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لامن حيث لفظه وانما
 اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
 فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
 فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما
 للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن البناء
 ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
 خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلمون بسكون اللام
 وابن كيسان يفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين
 فانها يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو البناء لا الالف

فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتسمى
 صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها
 دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
 المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
 والمفعول فذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
 يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
 صفة افعال فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصيغة الكائن
 ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة افعال
 والمؤنث على صيغة فعلاء مثل اجر جراء للفرق بينه وبين افعال
 التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصيغة فى افعال التفضيل
 كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
 الاسم فعلا فاعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع
 المؤنث بل يكون المذكور على صيغة فعلا والمؤنث على صيغة
 فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه
 وبين فعلا فعلا كندمانون ولم يعكس لان فعلا فعلا
 اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث لان فيه البناء وعدمها
 والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
 اى فى هذه الصيغة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصور
 يقسال رجل جريح وصور وامرأة جريح وصور فلا يجمع بالواو
 والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
 لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع
 جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس
 ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا ببناء التأنيث مثل علامة
 كراهة اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التأنيث ولو حذفت التاء
 لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية

وقد شد نحو سنين بكسر السين جمع سنة او بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم
يشدوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما وصفة
وقد ادرج صاحب الباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخر جتها من الشدوذ ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها على
الشدوذ منها ارضين وامثاله من اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره
اى آخر مفردة الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مفردة صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فلان يكون
مذكوره اى مذكور ذلك المفرد بجمع بالواو والنون مثلا يلزم مزية
الفرع على الاصل وان لم تكن له اى لمفرده مذكر بجمع بالواو
والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعته ان لا يكون مجزئا
عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلتوقل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل
طلحات وزينات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى ان هذا
الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة كآر وشمس
ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطردها فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لحقا هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع
التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بل هو في الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما
التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل
عليه ما الانهائية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا ككفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعلى اى جمع يكون على
وزن افعلى كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كفعلة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كسليم او مؤنثا كسلمات وفي شرح الرضى ان الظاهر
انها اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع ككرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى
قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول
والقصير الجارى على الفعل والمراد يجرى به على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له او بيان نوعه او عده مثل
جلست جلوسا وجلسة وجلسة فثل القادرية والعالمية ومثل
ويلاله وويل حاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد
سماع اى سماعى ويرتقى عده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه
والرابعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى كما تقول كل ما
كان ماضيه على افعلى فصدره على افعال وكل ما كان ماضيه

على استفعال فصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي
المصدر بالقطع على فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو
اعجبنى ضرب زيد عمر وامس و حال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالد اغدا او الان
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعني عمل المصدر على فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل
مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرو
ضرب زيد ولا يضمن اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما
لم يسم فاعله لانه لو اضمن فيه لا ضمير في الشئ والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
مخذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجعا ولا شبهة
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حده ليخرج
مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لامظهر او لامضمرا نحو اعجبنى ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما
غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله متونا اولى لانه ح اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف

اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاب وضرب يوم
الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا
بين شئ وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فاعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وحد ان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان
حذف فعله لازما نحو سقياله وشكراله ووجداله فوجهان اي
فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للناية وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله البدلية في قوله وجهان وجهان وانما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمع
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
الاول اكثر واظهر فلما خربت عن القسمين لتوهم تعلق القسمين على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما بولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجد وجوده وقيامه به مقيد
باجد الا زمته الثلثة قال المص في شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه

المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص والسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخذه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه محصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لاعلى هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او فاعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضارب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه اورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بيمين اي مع يمين مضمومة موضوعة

في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا و مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل وينفعل نحو مدخل فيما وضع اليه موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي شئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضاقتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله ينسب المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمر والآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المتبدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مستندا الي صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد واكيا فرسه
او اعتماده على الهمة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما التافهة ونحوها من خروف التي كلا وان لان
الاستفهام والتي بالفعل اولى فارداد بها شبه بالفعل نحو اقام
زيد واقام الزيدان وما قام زيد وما قام الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدي للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او
فى ضمن الاستمرار وارىد ذكر مفعوله وحيث الاضافة اى اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية لغوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
معنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه ففعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا
باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس قدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو وقيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن اوغدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكرهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى
من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضارب وضروب

ومضرب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشترط ما
يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلية فيه فعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرو الا ان اوغدا ومررت
يزيد الضارب عمرو الا ان اوغدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
باب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثني من اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما صحيحا كان
او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل
وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث
ذاتها بالحق علا متى التأنيث والجمع تقول الزيدان ضاربان
او الزيدون ضاربون عمرو الا ان اوغدا والزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون عمرو الا ان اوغدا او امس ويجوز حذف
النون اى نون المثني والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له المحذف اى يجوز حذفها
بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة
بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التكرار مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما
لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامة من
مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ماعدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول كضروب ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لحقة القحبة وكثرة
المفعول كمنفخرج بفتح الزاء وامره اى شأنه وحاله في العمل
اى في عمل التصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه او الهمة او ما كامر اسم الفاعل اى
مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر
يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا
او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذهاب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به
بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لصفة مشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق ككرجيم فانه مشتق
من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم بضمها فلا يقال رجم
الامن رجم بضم الحاء اى صار الرجم طبيعة له ككريم بمعنى صار
الكريم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وظالقي لانهما بحسب
اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال

وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تثنى صيغة من صيغتها على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اى كاشنة على قدره بحيث
لا يتجاوزها فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة وصفة
لمصدر محذوف اى مخالفة كاشنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشايتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى
الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فغير فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها
ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسمي
وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه
ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا او ملتبسة باللام
او مجردة عنها اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع
تارة ومنصوب تارة ومحروور تارة اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل
فالرفع في المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة المشبهة
والتصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في
المعمول المعرفه وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا

في المفعول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف الميم وقال بعض النحاة
على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المفعول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي
تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول ويحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلاثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف مفعول الصفة رفعاً ونصباً وجرّاً
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلاثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اي
هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة الحسن وجهه باد خال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عديمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسمها واحداً منها يختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممنوع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن
وجهه غلامه لعدم اعادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة

المشبهة اما يحذف التنوين او التنوين كحسن وجهه بالاضافة
او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف اليه
الفاعل واستاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او يحذفهما معا ولاخفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف يحذف
الضمير واستاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجيع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح في السعة وجه الاستباح انهم اتما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح
ان يقتصر على اهلون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظير الى حصول شيء من
التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسمًا
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المفعول والحسن الوجه
بحره وحسن الوجه بنصبه او حسن الوجه بحره والحسن
وجهها وحسن وجهها وحسن وجهه بحره او اما في المفعول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعة فيهما وهما قسمان
والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير

قال بعضهم لا يجوز لثلاث بلزم
اضافة الشيء الى نفسه وقال
بعضهم يجوز الاضافة لان الحسن
اعم من الوجه فاضافة من قيل
اضافة العام الى الخاص كقولنا
خاتم فضة ع

زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها أحدهما في الصفة
والآخر في المفعول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير
احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو أربعة أقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
والحسن وجه برفعه فيها فيجى لعدم الرابطة بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المفعول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ومتى رفعت مفعول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي
اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بثنية
فاعله الظاهر وجعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع
بثنية معمولها وجعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها
يل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتوث
انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هذه حسنة وجد او حسنة
وجهها وثني اي الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان
حسنا وجد وحسان وجهها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنو وجد وحسنون وجهها
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعدي الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر ففطن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبهما
ويضيان فان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب

ونصبه. وجره. واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
لثلاثي ليلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلاً زيد ضارب اباه
وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيهاً بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد تسمى الاب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسماً اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للذكر وفعل للمؤنث وان كان
بجيب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخيراً
واشراً فخففاً بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على
الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث
ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليكن البناء
اي بناء افعل وفعل مند اذا البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متغذر لان هذه الصيغة لا تنسج
الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه
لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه

الحروف الثلاثة بمحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض
 حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه
 اما من اصوله او من زوائده او بمترجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه
 فلا يتعين المعنى لبس بلون اي من ثلاثي مجرد لبس بلون
 ولا عيب ظاهري لان منها اشتق افعال لغيره اي لغير اسم
 التفضيل كاجر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منها
 لانتبس ان المراد ذو حرة وعور اوزائد الحرة او العور وهذا التعليل
 انما يتم اذا بين ان افعال الصفة مقدم بناؤه على افعال التفضيل
 وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
 على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع
 الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي
 مجرد لبس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير
 الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره
 توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد
 منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياض امثال اللون وعي مثال
 للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد
 ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احق على معنى التفضيل
 فانه لا فرق بين الجهل والبلاهة والحق ولكنهم حكموا بشذوذه
 في نحو احق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحق ما يبد ومن اثر
 البلاهة في الظاهر حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
 وخبوط على عنقه وهو ذولحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
 لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادة
 فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن اتا فنيه شابة من حق ابن هبنقة فانه
 يقتضي جواز اشتقاق احق من حق لا يكون بهذا الظهور
 قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله

وبلاهة ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح
 الرضى عدا حق من قيسل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من
 الالوان والعيوب الظاهرة فان الياطنة بيني منها افعال التفضيل
 نحو فلان ابلد من فلان واحق وقياسه اي القياس الواقع
 في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
 منها قياسا مطرد الكثر الالتباس فاقصر وا على الاشرف
 وقبجاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
 لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
 القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
 على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من واللام على
 سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
 الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
 وذكره مع من والاضافة ظاهرا واما مع اللام فهو في حكم
 المذكر وظاهر الالة يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور
 قبله لفظيا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
 عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى
 هذا لا يكون اللام في افعال التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
 اما اضافيا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
 او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها
 نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
 قوله * ولست بالاكثر منهم حصي وانما العرة للكثير * فقليل من فيه
 ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصي
 ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوات الغرض نحو زيد افضل
 الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله
 ان المحذوق هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي

أكبر كل شيء أو أنه من مع مجروره أي أكبر من كل شيء. فإذا اضيف
 أي اسم التفضيل فله معنيان أحدهما وهو الأكثر ان يقصده
 الزيادة أي أحدهما زيادة موصوفة المقصودة به علم من اضيف
اليه أي علم ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن
 بعضهم والاي لزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
 أكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر
 المفضل فبشرط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
 بعضها منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
 عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل
 موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل
 الناس أي افضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
 قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم أي عن الاخوة
 باضافتهم اليه والثاني ان يقصده زيادة مطلقة أي تأتي معنيته
 زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه
 وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
 أي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
 مضارع مصر وحسن القوم مما لا تفضل فيه فلا يشترط كونه بعض
 المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
 نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قریش أي افضل الناس من بين
 قریش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
 يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
 يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادی أي اعلم
 بمما سواه وهو مختص ببغداد لانها سواؤه او مسكنه ويجوز في النوع
 الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصده
 الزيادة علم من اضيف اليه الافراد أي افراد اسم التفضيل

وان كان

وان كان موصوفه شئ او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
 نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
 الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
 في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة أي مطابقة اسم
 التفضيل افراد وتثنية وجمع وتذكير او تأنيثا لمن هو أي اسم التفضيل
 صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلهم وهند فضلي
 النساء والهندات فضليا هن والهندات فضليا هن لمساكنته ما فيه
 الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي
 اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصده زيادة مطلقة
 والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيها من المطابقة أي
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمع وتذكيرا
 وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
 وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
 بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
 أي لا غير المفرد المذكور لكرهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث
 المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن
 التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب اجر فكانها تمام الكلمة
 ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
 بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في الضمر بلا شرط
 لان العمل في الضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى
 قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
 مظهرا او ضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على
 الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
 أي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
 فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما راحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو
عن معنى الفعل ايضا نحو زيدا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل على
الفعل لانه ليس له فعل بمعنى في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق
بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمساوئته ايضا الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفا سبيليا هو في اللفظ لشيء معتمدا
عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة
لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا
على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار
تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
وباعتبار الثاني مفضلا عليه منقيا خبر بعد خبر لكان احوال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منقيا مثل ما رأيت
وجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
تعلق بذلك صاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لا انحطاط
وتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمر وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات

بخلاف الكحل المحفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولثلاثي على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
لنسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدة
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منقيا اذ عند كونه منقيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منقيا يكون بمعنى الفعل لانه
اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعال في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على
حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقبسا الى حسن
كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة بأبها مقام
المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وتانيهما ان يجعل
احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
مقبسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا احسن
في عين الكحل حسنه في عين زيد فان نفي المساواة والزيادة
بالطريق الاول لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فان نفي
الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل
دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل

في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي
صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالتني زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن
ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه
معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجني
وهو الكحل اذ كل ما لبس معمولا له من هذه الحثية فهو اجني له
من هذه الحثية لا يجوز تحلله بينه وبين معمولاته من هذه الحثية
ولا يخرج عن هذه الاجنية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدأ والخبر اذا العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه
لم يبق اجنبيا عنه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي
الكحل في عين زيد لا يخفى عن ركازة وتعقيد ايضا مع انها لبس من قبيل
العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شراطها وما عبر به عنها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان يبينه على

ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقل بهذا التقريب الى ما
انشد «سبويه» واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وبطبق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا
احسن في عين الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في واو رفع لفظ
العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصلا من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد
الكحل حيث ان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان
الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصلا ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدا ما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رأيت عينا ممثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
ان الكحل في عين زيد حسنا لبس في عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها
ايضا كما ذكرنا مثل ولا يرى منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد اه قولنا مماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة
قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال

قوله فيها اي في عين زيد متعلق
باحسن احوال من فاعله اعني
الكحل هذا اذا كان رأيت
من افعال القلوب واما اذا كان
بمعنى ابصرت وهو النظم كان
قوله احسن فيها الكحل بدلا
من قوله كعين زيد ص

المذكور اولاً وتتمام البيت مع ما يليه * مررت على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الاما وفي الله ساريا * كان اصله لا اري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانياً الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكي الابل والتأية من ابي او اي كالنجية من حي اوحى وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا اري اما اعتراضه اوحالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجلة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو معنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وفي مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وفي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرة فيها والحال اني لا اري مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ~~را~~ ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واديا اقل به ركب

اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت التوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل مادل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلاً بالمفهومية مقترن وضعاً باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويقولنا وضعاً يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما نقولنا عن المصادر وغيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتراان معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل

دخول قد لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال اولتقليل
الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في ضمن الفعل و
دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لأنها وضعت اما لتفي الفعل
بكلم ولما اولطلبه كلام الامر او النهي عنه كالا للنهي او لتعليق الشئ
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق
تاء التانيث لأنها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الابعاله فاعل
والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على
تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق
نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة بالارزة المتحركة
المرفوعة فقد خل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الابعاله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط
فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحريزا من لزوم تساوي الفرع
مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعميم اليق واجدر بالماضي مادل اي فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه
والمراد بما الموصولة الفعل فلا يتنقض متع الحذف بمثل امس والمراد
بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا يتنقض منه بل يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي

هو يعني الماضي مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديره نحو
رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبنى فلما شابهت المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربتني الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيها هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالتحرك احترازاً عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح و
مع غير الواو فانه يضم معها لجا نستها لفظا كضربوا
او تقديره اكرموا المضارع ما شبه اي فعل اشبه الاسم باحد
حروف تانيث اي حال كونه ملتبسا باحد حروف تانيث في اوائله
يعني الحروف التي جعلتها كلمة تانيث وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه
اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان حال والاستقبال على
الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي تلك المشابهة انما
تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زمان حال
والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص
باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين
ارتضا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة المتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب

والنون له اى للتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحداً كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانها مأخوذة من انا ونحن والتاء للمخاطب واحداً كان او مثني او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً وللؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصير بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاول لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيد خرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتد خرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تأ كيد ثقيلة كانت او خفيفة ولان نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيان نون التأ كيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكناً لثابتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حروفه الاخيرة حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكراً كان او مؤنثاً مثل يضربان وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون

وتضربون

وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضميمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظاً اى حال كون الضميمة والفتحة ملفوظتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربااه والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضميمة تقديراً في حال الرفع لان الضميمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرى والفتحة لفظاً في حال النصب لطفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرى والحذف اى بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجزم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضميمة والفتحة تقديراً لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيسه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى يضارب او مرت رجل يضرب او آيت رجلاً يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

وتضربون

مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لأنك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيهما وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد
زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الا الف نونا وقال الخليل اصله لان
فقصر كاش في اي شيء وقال سبويه انه حرف برأسه واذن
قبل اصله اذان فحذف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها و بعد لام كي نحو سرت لادخلها و بعد لام الجود
وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المتني في قوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل لا يجعله
مصدر ابتدري ان المصدرية و بعد الفاء نحو زني فاكرمك
و بعد الواو نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن و بعد او
نحو لارزنيك او تعطيني حتى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زني فاكرمك ليكون زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لانا كل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك

وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد
ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة و مثل ان تصوموا خير
لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان الخففة من ان المثقلة
لان الخففة للتحقيق فتاسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه
اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم و ان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالة على غلبة
الوقوع يلايم ان الخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان
التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن
نفي المستقبل نفي مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله
تعالى فلن ابرح الارض حتى بأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي
التأييد وحتى تقتضي الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولاً
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصارت كانه سبقها
حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزءا وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجينة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله
اذا لم يعتمد ظرف للاتصاف بالمحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل

لذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها شرطاً بشرطين
اشار اليها في بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان
ضعف وكى. التى ينصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلاً بالنظر الى ما قبله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً بمعنى كى
اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاى الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضاً وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضياً او حالاً
او مستقبلاً واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى ولاستقبال ما
بعدها تحقيقاً فان اردت بالفعل الذى دخلته حتى الحال
يعنى زمان الحال تحقيقاً اى بطريق التحقيق بان تكون هى
زمان التكلم بعينه وسيمى مثاله اوحكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كك انك كنت فى زمان الدخول هيئت
هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان
ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعاً فابقته على ما كان عليه
وحكيته فى زمان الحكاية ايضاً يكون مرفوعاً اذ لا يمكن ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف

ابتداء لاجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يتبدأ
بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الغرض خبراً
لتكون حتى داخلية على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم. ويجب السببية اى كون ما قبلها سبباً لما
بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان مثال لما اريد الحال تحقيقاً
فانه قصد به نفي الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمه اى ومن اجل
هذين الامرين اى صكون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظراً الى الامر الاول
الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سري حتى ادخلها
فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان
فيه ناقصة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى و امتنع الرفع
نظراً الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى دخلها لانه ح
يكون ما بعدها خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه وما قبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فان الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محجوز وجاز فى وقت
حصول صكان التامة كان سري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سري فانا ادخل الان ولا فساد فيه و جاز ايهم سار حتى
يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو
فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله
ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سري حتى
ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه
وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سري حتى ادخلها فى التامة
اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى

هذا قوله ايهم سار عطف على كان سري ولافساد فيه ولا مكي
 التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
 وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجود التي ينتصب بها
 المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل
 وما كان الله ليعذبهم او معنى نحولم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
 ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
 بان المقدرة فكيف يصح الجمل قبل على حذف المضاف من الاسم
 اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
 او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء
 التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لان تصاب
 المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما
 قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص
 على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
 السببية لاحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي
 قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقديم الانشاء او ما في معناه
 من النفي المستدعي جوابا عن توهم ككون ما بعدها جملة
 معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرتي فاكرمك اي ليكن
 منك زيارة فاكرم مني اونهى نحو لا تشمتني فاضربك اي لا يكن
 منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي
 فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء
 فاشربها اي هل يكون منكم ماء فشرب مني اوني نحو ما تأتينا
 فتحدثنا اي لبس منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه التخصيص
 نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل
 فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي ما لا فانفقه اي ليت لي ثبوت
 ما لا فانفاهي مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعل

البلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
 او عرض نحو لا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول
 فاصابة خير في جملة هذه المواضع معنى السببية مقصور والفاء
 تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر
 آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو * سأترك منزلي لبي تميم والحق
 بالحجاز فاستريح * بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
 الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
 مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
 والا فالاول للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
 ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
 المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول
 مثلا زرتي واكرمك اي ليجمع الزيارة والاکرام ولا تأكل السمك
 وتشرب اللبن اي لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
 هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط
 معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين
 على ان المقدرة بعدها لا ان ايضا داخل في مفهومهما والا
 يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لا لزمنك او تعطيني حق اي
 الى ان تعطيني حق او الا ان تعطيني حق فسيبويه يقدرها بالا
 بتقدير مضاف اي لا لزمنك الا وقت ان تعطيني حق وغيره يقدرها
 بالي بتأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى اي لا لزمنك الى اعطائك
 حق والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
 الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فن غير
 اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب
 المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
 نحو اعجبتني ضربك زيدا وتشتم او تشتم او تشتم فتم ليست من

الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فتقوله والعاطفة اذا كان مر فوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقبل هو محرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرناه يلزم ان يذكر في التفضيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرناه ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتكم لان تكرهني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم لا كرامك واعجبنى ضرب زيد وغضبه و اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام المحذوف فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وجعل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتعيين على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كمواد النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا يستكره الالام من المتواليين لام كي

ولام لا نحو قوله تعالى ثلثا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمن في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم سمع بالمعبدى خير من ان تراه ومع العمل مع الشذوذ كقوله * الا بهذا الاثمى احضرت الوغى * في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع باللام ولا الامر ولا المستعمل في معنى النهي احتراز عما يستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي وينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كليات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجذوم بها فعلا ن وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذا ما وحسبها واذا وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومعنى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فتشاذ لم يحى في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كانت الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعه للابهام واذا موضوعه للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله لم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسجي يانه ان شاء الله تعالى فم القلب المضارع ما ضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لجعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعني وابضيا ولما ضلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق لازمة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلا تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا لما يجوز حذف الفعل المتنى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالباً في المتوقع اى يتنى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولا امر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقتضوا ولا للنهي هي لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هي ضد لام الامر وهي التى يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطباً او غائباً او متكلماً وكل المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سبباً والثانى مسبباً وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شئين لتجعل الاول سبباً للثانى ولا شك ان كل المجازاة لا تجعل الشئ سبباً لشيء فالمراد يجعلها الشئ سبباً ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشيء بل ملزومية شئ لشيء وجعل كل المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثانى لا خارجاً ولا ذها بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم لبس سبباً حقيقياً للاكرام

والاكرام

والاكرام مسبباً حقيقياً لاذها ولا خارجاً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق يعنى انه منها يمكن يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسمى اى هذان الفعلان اولهما شرطاً لانه شرط لتحقيق الثانى واثنيهما جزء من حيث انه يتنى على الاول ابتداء الجزء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزء مضارعين نحو ان ترزنى ازرك او الاول فقط مضارعاً نحو ان ترزنى فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهوان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعاً فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان تاتي زيد انه او آتية واذا كان الجزء ما ضياً بغير قد لفظاً تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً لقد اى لم يقرن بقدر سواء كان قد ملفوظاً كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنوياً مقدراً كقوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يحرف الفاء في الجزاء لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمك امس لو جوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا احتراز عما اذا كان منفياً بل فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر

في الماضي فيؤتي بالفاء واثر في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى
 الاستقبال فيترك الفاء لو جود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو
 قوله تعالى وان يكن منكم الفتن يغلبوا الفتن ومن عاد فينتقم الله منه
 والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء
 لازمة فيه لان الجزاء ح اما ما نحن بقدر لفظا كما تقول ان اكرمتني
 اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
 بما اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير
 لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة وهي الفاء واما جملة
 اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم
 اولن ان غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير
 لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويحيى اذا التي للمفاجأة
 مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب
 من معنى الفاء لانها تنبي عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
 التعقيدية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
 لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
 هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
 ايديهم اذا هم يخطئون اي فهم يخطئون وان التي يجرزم بها
 المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو
 زرني اكرمك اي ان ترزني اكرمك والتمني نحو لا تفعل الشر يمكن
 مخيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم
 ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو لبت لي
 مالا انفقته لان المعنى ان يكن لي مال انفقته والعرض نحو انزل
 تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
 الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لا يكون مسببا لما تقدم
 وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع

يؤخذ

يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما
 بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
 الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يرتب عليه فائدة يكون
 ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية له فاذا افاد المضارع الواقع
 بعدها تلك الفائدة وقصد سببية انفعلا للمطلوب بتلك الاشياء
 لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء
 فيجرزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب اسلم هو الاسلام
 وهو مطلوب وفائدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء
 تلك السببية فقد ران مع الفعل المأخوذ من اسلم ويجعل تدخل
 الجنة جزاء له فقبل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
 تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان التمني قرينة الفعل
 التمني لا الميثب ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
 خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
 لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر
 الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه لا تكفر
 العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط
 المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قضت السببية وانما اذا
 لم تقصد لم يجر الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
 صالحا للوصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثي فمي
 غير امر فوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
 يعمهون اي عمهين او بالاستيفاء كقول الشاعر * وقال زائد
 ارسوا تراولها * فكل حنف امرئ يجرى بمقتار * الامر هكذا
 في بعض السخوف وبعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فاليهم
 يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما في بعض
 الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع

قوله ذلك اي مثل هذا التركيب كما يكون
 المقدر مثبت مع وقوعه بعد النفي محرم

وقوله ان لا تكفر تدخل النار
 فيه ان يعني انه لما اخبره التقدير عند علم
 فيما وقع بعد النفي بالنفي كان تقدير هذا
 التركيب كذلك محرم

اي هذا الحكم الذي هو انما المضارع
 حاصل محرم

استعمال ذلك اللفظ

المضارع

ع اي ما يكون نصاً على ان المراد به
في هذا المقام هو هذا النوع من الافعال

قوله فانه
اي انما حصل في الافعال
لان الجهد

بني من اسما

من الافعال كذلك اشهر في المعنى المصدري ايضاً فاراد النص على التقي وهو في اصطلاح المعويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائباً كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فذلك فلتفرحوا فمين قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل صدور ويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتهاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط ثون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضرباً اضربوا واخش واغزو ارم كما تقول لم يضرب لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذف حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امراً تقول في تعدد وفي تضارب تضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعاً لالتباس بالمضارع المتكلم على تقدير القتح فانه اذا قيل في اقل اقل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعي اذا قيل اقل

بكسر

بكسر التاء ومكسورة قياساً سواء اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعي نحو اقل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعياً ففتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لاهزمة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وازدادة الفاعل اليه لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضياً غيرت صيغته دفعاً للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ود حرج واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختر له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريباً يدل على غرابة المعنى ايضاً لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الملق باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لثلاث يلبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتد حرج لثلاث يلبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ود حرجت خوف اللبس هذا علة

لقوله وينضم الثالث والثاني ومعتل العين أي ما يكون عينه فقط
معتلا ثلاثا يرد عليه مثل طوي وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه
ثلاثا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قبل الاصول
ان يقال معتل العين المتقلبة عينه الفال ثلاثا يرد عليه مثل غور وصيد
وانما خص معتل العين بالذكور لزيادة غموض واختلاف
في المبنى للفاعل منه كما ذكر ويتبعه ذكر معتل العين في المبنى للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته
فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصح في نحو قيل وبيع وفي شرح
الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتبيل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشقين فقط مع كسر
الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو
ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور
عندهم والغرض من الاشمام الايدان بان الاصل الضم في اوائل
هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبيع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي
المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في محي اللغات الثلاث فيه اذ تير وقيد فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخبر واقم اذ ليس ذلك معتل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصيل اذ اصلهما استخبر واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذ اسكن ما قبلهما ان تنقل

حركاتهما

حركاتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واو افعال استخبر واقم
لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتبد حرج وفتح ما قبل
آخيه لحقة الفتحه وثقل المضارع باز زيادة ومعتل العين المبني
للمفعول ينقلب العين فيه الفاء ياء كانت او واو نحو يقال وبيع
ويختار وينقاد ويستخار ويستقام تحركاتهما حقيقة او حكما وانفتاح ما
قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالخاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير
الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه
الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني
لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقيد فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يضرر متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين
نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته اوبسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت زيد والمتعدي يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين

ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
 فبما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى
 اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
 متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
 يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبا ونبأ وخبر
 واخبر وحدث فلبست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها
 اليها انما هي بواسطة اشتغالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
 المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كفعول باب اعطيت
 في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
 كقولك اعلمت عمرو ومنطلقا والثاني والثالث من مفعوليهما
 كفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز
 تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا
 وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال بمعنى
 الشك المقتضى تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
 وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم
 وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اى هذه
 الافعال على الجملة الاسمية لبيان ماهي اى تلك الجملة من حيث
 الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
 قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت
 بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
 قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن
 وكذلك يوافق الافعال فتصب اى هذه الافعال الجزئين
 اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
 ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد
 في غيره اى ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليهما وسبب ذلك
 مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر غير
 قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
 المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
 اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على
 قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
 الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
 ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن
 هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
 واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لا تخلصنا على غرائك انا
 ظالما قدوشى بنا الاعداء اى لا تخلصنا جازعين فحذف جازعين الذي
 هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
 اعلى احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر
 لمعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف فان
 معا كقولك فلان يعطى ويكسواذ يستفاد من مثله فائدة بدون
 المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا
 منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
 الانسان لا يخ من علم وظن وامام قيام القرينة فلا بأس بحذفهما
 نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصايص
 افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين
 مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما او تأخرت عنهما نحو زيد قائم
 ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
 الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما
 على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
 او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائبا
في معنى الظرف فعني زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها
انهما منساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومحمولها نحو
سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو
جاءني زيد احسب وعمر ولا شك ان الغائبا في هذه الصور واجب
فلهنا قيد جوازه المنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكور مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها
تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت و قبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعلق بالاستفهام وترك مثال
اخويه بالمقايسة مثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
زيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقترضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بتنصب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر
معنى فن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولا م الابتداء ومن

حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج
لفقدانه ولا يلا زوج لجورها وجوده فلا تقدر على الزوج
فالعمل المعلق بممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاءها على
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل
دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحد معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تباينهما لفظا بقدر
الامكان فن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتباينين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كأنها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متباينين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة

فاعلا ومفعولا به وما جرى مجرى افعال القلوب فقدتي وعدتني
 لانهما تقيضا وجدتي فاعلا عليه حمل التقبض على التقبض وكذلك
 اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيها
 ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين اشئ واحد
 كقول الشاعر * ولقد اراني للرماح درية من عن يميني تارة وامامي
 وكقوله تعالى اني اراني اعصر خيرا ولبعضها اي لبعض افعال
 القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعت معنى آخر قريب من
 معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه
 بهذا المعنى ايضا متعمد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
 لوجه التخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلقت
 جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت بمعنى صرت ذاحسب وزعت
 بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول
 واحد لاثنتين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة
 فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع
 من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بتمهم
 وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
 بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى
 ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
 ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبحت تقول وجدت الضالة اي
 اصبحتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة
 من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشئ
 العليا ولو وجدت جدة ووجدت موحدة ووجدت وجدا اي
 استغثت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن
 الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمفعولها
 كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير

الفاعل

الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
 للفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
 التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
 بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن
 الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
 فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
 وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال
 الناقصة لاتمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
 كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
 الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
 لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي
 وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له
 بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
 التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
 لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
 هو التقرير المذكور لالصفات بخلاف الافعال التامة فان
 الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
 عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد
 لاجراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
 واصبح وامسى واضحي وظل وبات واَض وعاد وغدا وراح
 وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام
 وليس ولم يذكر سبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
 ثم قال وما كان نحو هين من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
 انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
 كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل زيد

عالمًا أي صار زيد عالمًا كما ملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها إيمانًا يكون مانافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها أي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه أو استفهامية والضمير في ما جاءت يعود إليها وإنما انت باعتبار خبرها كما في من كانت أمك ومعناه أية حاجة صارت حاجتك وجاء أيضًا قعدت ناقصة في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت أي صارت الشفرة كأنها حربة أي رمح قصير قال الأندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملهما العرب فيه خلافًا للفراء تدخل هذه الأفعال وما كان نحو هن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لا عطاء الخبر أي لأجل إعطائها الخبر حكم معناها أي معنى هذه الأفعال يعني أثره المرتب عليه مثل صار زيد غنياً فمعنى صار لا انتقال وحكم معناه أي أثره المرتب عليه كون الخبر منتقلاً إليه فلما دخل على الجملة الاسمية أعني زيد غني وافاد حكم معناه الذي هو الانتقال أعطى الخبر وهو غني أثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلاً إليه فترفع هذه الأفعال الجزء الأول لكونه فاعلاً وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائماً فكان تكون ناقصة كاشة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتاً ماضياً أي كاشاً في الزمان الماضي دائماً من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً أو منقطعاً نحو كان زيد غنياً فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها أي كان تكون ناقصة كاشة بمعنى صار فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر * بيناء قفر والمطى كأنها قفا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها * أي صارت فراخاً بيوضها

فان بيوضها لم يكن فراخاً بل صابوت فراخاً ويكون فيها ضمير الشأن هذا أيضاً عطف على قوله لثبوت أي مكان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة بعدها خبراً مفسراً للضمير كقوله * إذا صبت كان الناس صنفان شامت وأخلمين الذي كنت أصنع * ويكون ناطقة عطف على قوله تكون ناقصة أي كان تكون ناطقة تتم بالرفع من خبر حاجة إلى المنصوب بمعنى ثبت أو وقع كقولهم كانت النكاحنة والمقيدر كائن ويكفي قوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعددها لا يدخل في المعنى الأصلي كقوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد صبياً أي كيف تكلم من هو في المهد حال كونه صبياً فكان زائدة لتحسين اللفظ إذ ليس المعنى على الماضي وإنما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجمع استهلالها وصار الانتقال إما من صفة إلى صفة نحو صار زيد عالمًا أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خرفاً ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان أو من ذات إلى ذات ويتعدى إلى نحو صار زيد إلى بلد كذا أو من بكر إلى عمرو ويلحق بصار مثل لك ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيراً وقال الشاعر * إن العداوة تستحيل مودة وقال * فيالك من نغمي تحول أبو سبابة وأصبح وأصبحي لاقران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل أصبح زيد قائماً وأصبحي زيد حزيناً وأصبحي زيداً حزينا فالأول يدل على اقران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران وتكون بمعنى صار نحو أصبح وأصبحي وأصبحي زيد غنياً أي صار وليس المراد أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحى على هدم الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الأوقات تقول أصبح زيد

إذا دخل في الصباح وظل وبيت لأقتران مضمون الجملة بوقتها
فإذا قلت ظل زيد سائراً فعنه ثبت له ذلك في جميع نهاره وإذا قلت
بات زيد سائراً فعنه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو
ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا أي صار وقد يحى هذان الفعلان تأتين
أيضا نحو ظلت بمكان وكذا وبت ميتا طبيبا لكن لما كان محييهما تأتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تأتين وفصلهما
عن الأفعال الثلاثة السابقة وأض وعذا وعاد وراح فهذه الأفعال
الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك أض أو عاد
زيد من سفره أي رجع وعذا إذا مشى في وقت الغداة وراح
إذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل واسقط المصنوع ذكر
هذه الأفعال الأربعة من الين في مقام التفضيل مع ذكرها في مقام
الاجال وكان الوجه في ذلك أنها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب الباب والحق بها أض وعاد وعذا
وراح فاسقطها عن الين إشارة إلى عدم الاعتداد بها لأنها
من الملحقات وما زال من زال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
معناه من برح أي زال ومنه السارحة لليلة الماضية وما فتى أيضا
معناه وما انفك أي ما انفصل لاستمرار خبرها أي خبر تلك الأفعال
لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلاً تبييناً على أن اسمها ليس بقسم
على حدة من المرفوعات كما أن خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله أي قبل فاعلها خبرها أي من وقت يمكن أن يقبله
عبادة فعني ما زال زيد أمرا استمرار إمارته من زمان قابلية
وصلاحيته للإمارة أما دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ
في معاني هذه الأفعال فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت
معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلاً ويلزمها أي هذه الأفعال الأربعة

إذا أريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول أدواته عليها لفظاً وهو ظاهر
أو تقديره كقوله تعالى تالله تقتونه كقوله يوسف أي لا تقتوفانه لو
لم تدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر أي تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لأن لفظة ما
مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير وإذا قدر الزمان قبله فلا بد ههنا من حصول
كلام يفيد فائدة تامة وإلى هذا أشار بقوله ومن ثمه أي ومن
أجل أنه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج إلى وجود
كلام مستقل بالأفادة لأنه ج مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالأفادة نحو اجلس ما دام زيد جالساً أي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فإدام لم يشفع ما دام بالجلوس ولم يحصل
من المجموع كلام مستقل لا يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة
بحرف النفي فإنها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالأفادة فلا حاجة
إلى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالاً أي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائماً الآن وهذا مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقاً ولذلك يقيد نارة زمان
الحال كما تقول ليس زيد قائماً الآن ونارة زمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله ونارة زمان المستقبل نحو قوله تعالى اليوم
يأتينهم ليس مصروفاً عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
أخبارها أي أخبار الأفعال الناقصة كلها على اسمائها إذ ليس
فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما علمه فعل فان أريد
بمجاوز التقديم نفي الضرورة عن جاني وجوده وعدمه فينفي أن
يقيد مثل أقول ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان
مالك أو تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقاً وإن أريد به

فإنه لتوقيت امر أي لتعيين وقت شيء
لمرة أي زمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها
فإدام تقتضي استمرار زمان ثبوت الخبر
للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما
في ما دام حرف مصدرى وما في الصنيع وأما قوله
ما دام فعنه الدوام لا ما دام حصول بقاء
ولا يستعمل الاطلاق كما يستعمل المصادر وظرفها
يجب تأويلها تأويل مصدر الزمن وقته أي

تفي الضرورة عن جانب عدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
 اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثل
 المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم
 اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام
 اقسام يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد
 عشر فعلا لكونها افعالا ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع
 في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
 اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا
 كانت نافية فلا متاع تقديم ما في خبر التفي لانه يقتضي التصدر
 وما اذا كانت مصدرية فلا متاع تقديم معمول المصدر على
 نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان
 بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب
 الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم
 وذلك الخلاف منه في غير مادام فان اذاعة التفي لما دخلت على
 الفعل الذي معناه التفي افادت الثبوت قصار بمنزلة كان فلا يلزم
 تقديم ما في خبر التفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر
 فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا
 بمعنى التفاعل المقتضى للمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا
 وهو اي القسم المختلف فيه كلمة لبس فالبرد والكوفيون
 وابن السراج والحرياني على انه لا يجوز مراعاة التفي ان يمتنع تقديم
 معمول التفي عليه والبصريون وسبويه والسيدي والفارسي
 على انه يجوز بناء على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين
 الطرفين ثقتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا التدفع
 ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما نافية
 من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعالا

المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب
 حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
 اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطعمه
 حصول الخبر له لا يجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
 يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب ماك ترجو ذلك وتطمعه
 لالك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
 اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراق
 الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل
 على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع
 لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذ فيه اي دنو اخذ وشروع
 في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
 في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
 يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع
 فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
 سبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
 نحو عسبت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
 حيث لا يمي منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك
 من الاشياء وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
 كجعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف
 لا يتصرف فيها تقول على احداستعاليه عسى زيد ان يخرج
 وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
 تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في المستقبل فزيد
 اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
 بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
 لوقوع جانب الخبر اي عسى زيد في الخروج لوجوب صدق الخبر

على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب ان يخرج اى الخروج ثم
نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو شبه بالمفعول الذى كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يجعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتغال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس
وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على
الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يدكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتغال الاسم على
المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائما عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على
المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل نصب
بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاستعمالين ناقصة ايضا
وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يدكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يدكر فيه ان كقولهم * عسى الهم الذى اشتهيت فيه يكون وراءه فرج
قريب * كان الاصل ان يكون وراءه خلفه فان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني

اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يحيى فتخبر
عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فقاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلائله على الاستقبال
المتأني للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها به عسى
كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها به بكاد كقولهم * قد كاد
من طول البلى ان يمضحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
اي كاد كالأفعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي
مضمونها على القول الاصح ماضيا او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد
يكون للآتيات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله
تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد آيات الفعل لانفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة * اذا غر الهجر
المحين لم يكذب * ريس الهوى من حب مية يبرح * فانه يدل على
زوال ريس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكذب بقوله
لم اجد فلولا كان نفي كاد للآتيات لما خطاه ولما غيره تخطئتهم
واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشئ في وقت وثبوت في وقت آخر واما عن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء مخطي ذى الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئتهم روى عن عتبة
انه قال قدم ذوالرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال
عتبة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه
واخطأ ذوالرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكذب يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخلة على كاد وما يستحق

بشيء اول
بما ذكر على من بعده ما قد اتفقوا

قوله فغيره الى لم يكذب

منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي تنى مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجهه التمسك والجواب عنه
وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكدر سبس
الهوى من حب ميقيرح * حين اراد بالثاني الداخلي على يكاد انشاء قرب
سبس الهوى عن البراح اي الزوال فالثاني الداخلي على يكاد كالنفي
الداخلي على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاة بمجرد
ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجهه القبح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دنواخذ وسرور في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلّم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكر ب بفتح الزاء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت
للمغرب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد واخذوا كرب يفعل وجعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا
يخصمان واوشك بمعنى استمر عطف على طفق وهي اي اوشك مثل
عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهه
نحو اوشك زيد ان يحى واوشك ان يحى زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يحى فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجعه بالنظر الى كثره افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع
ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينقص احد بمثل لله دره فلو ساوواها لكان ينقص بحوقلة الله

من شاعر * ولا شئ عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
بمحصن النعما الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعا للتعجب
بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب
فحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص فكثيرا ما
يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولا وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعله
بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأتي
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفية مثل
ما احسن زيدا واحسن يزيد ولا يتيان الى فعلا التعجب الا انما
يبنى منه افعال التفضيل لثباتهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتأكيد وكذا لا يتيان الا للفاعل كالفعل التفضيل وقد شد
ما اشتهى الطعام وما عقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه من رباي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه اوزن او عيب يمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل بناهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه
وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالبناء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب بتقديم اي بتقديم جائر فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم
المفعول او الجائر والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائر فيما
عدا هما كتحسين الفعل منهما وانما قيدنا التقديم وتأخير عما قيدنا
ليكون عديم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام
يقضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا زيدا احسن لانها يعتد بالنقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كالتغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم يستلزم

عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير شيء يستلزم تقديم غيره فلو أكتفى بإحدهما لكفى واجب بان ذكر التأخير إنما هو للتأكيد لا للتأخير على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بإيقاع فصل بين العامل والمفعول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيد لا جرائها مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شرا هـ ذاب وموصولة اي ماموصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعد ما خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن زيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذافعل كالحلم اي صار ذا حلم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سبويه والبناء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش

لا احسن

لا احسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدي اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او البناء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدي كما خرج فقيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد اوزيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزحشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قبل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلا يمكن مثل مدحته وذمته منها لانه لم يوضع للانشاء فنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلا على وزن فعل بكسر العين وقد اطرده في لغة بني عميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثري هذين الفعلين عند بني عميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني عميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكره الخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما غير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهم جرا او يكون مضمر كغيره منكرة منصوبة مفعلة او مضافة الى نكرة

بمعنى هذا ملك

اي نكرة

أو معرفة أضافة لفظية نحو نعم رجلاً أو ضارب رجل أو زيد
أو حسن الوجه أنت أو ميراً بما بمعنى شيء منصوب المحل على
التمييز مثل فنعما هي أي نعم شيئاً هي وقال القراء وأنواع على هي
موصولة بمعنى الذي فاعل نعم فيكون المصولة بانضمامها في فنعما هي
محدوفة لأن هي مخصوصة أي نعم الذي فعله هي أي الضميمة فان
وقال سيبويه والكناني ما تعرفه نامة بمعنى الشيء فنعما هي
نعم الشيء هي فاعل الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل الخصوص بالمدح أو الذم وبعديته إنما
هي بحسب الغالب لأنه قد تقدم الخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو أي الخصوص مبتدأ وما قبله أي
الجملة الواقعة قبله غالباً خبره ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبراً
إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه أو خبر مبتدأ
محدوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال أما
مبتدأ ونعم الرجل فمقتضاه عليه خبره وما خبر مبتدأ محدوف
على تقدير السؤال فانه للقول نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
أي هو زيد فعلى الوجه الأول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان بشرطه أي شرط الخصوص يعني شرط صحة
وقوعه خصوصاً مطابقاً للفاعل أي طائفة الفاعل أو طائفة
الفاعل أي في المجلس حقيقة أو تأويلاً وفي الأفراد والتثنية والجمع
والندك كبر والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
بالرجل زيد ونعم للرجلان زيدان ونعم للرجال الزيدون ونسب
المرأة هند ونسب المرأة هندان ونسب النساء الهندات ويجوز
أن يقال نعم المرأة هند ونسب المرأة هنداً لأنها غير مضرفين
أشبهها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله تعالى بنس
مثل القوم الذين كذبوا بجواب سؤال حيث وقع الخصوص

اعني الذين كذبوا بجمع أفراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
بما لا يطابق الفاعل المخصوص مثال أول يتقدم مثل الذين
كذبوا أو يجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص
أي بنسب مثل القوم المكدبين مثلهم وقد حذف المخصوص
إذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد أي أيوب بقريته أن
ذلك في قصته وقوله تعالى فنعلم الملكهم دول أي نحن ونسب
مثل بنسب في إفادة الذم والثناء والاحكام أو منها أي
من أفعال المدح والذم حب في حبذا وهو أي حبذا أمر ك
من حب الشيء أو حب إذا صار محبواً ومن ذلك وفاعله أي فاعل
هذا الفعل لا ولا يتغير أي حبذا أو فاعله أو إذا عملوا عليه
خلائي ولا يجمع ولا يثبت إذا كان المخصوص حتى أوجعنا
أو مؤنثاً لغيرها مجرى الأمثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده التي بعد حبذا المخصوص
وأعراة أي أعراة مخصوص حبذا كاعراة مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز أن يقع قبل المخصوص أي
مخصوص حبذا أو بعده أي بعد مخصوصه تمييز أو حال
على وفق مخصوصه في الأفراد والتثنية والجمع والتأنيث
نحو حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا رجلاً
زيد وحبذا زيداً وحبذا رجلاً زيدان وحبذا
الزيدان رجلاً وحبذا كين وحبذا امرأة هند وحبذا امرأة
والعامل في التمييز أو الحال ما في حبذا من الفعلية ود الحال هو ذا
لا زيد لأن زيداً مخصوص والمخصوص لا يجر إلا بعد تمام المدح
والزكوب من تمامه قال ابن كمال من الفاعل لأم من المخصوص
الحرف فادل على معنى في خبره أي كلمة ذلك على معنى حاصل
في خبره متعلق بالنسبة اليه أي لا يكون مستقلاً بالمفهومية

فحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه بل لا بد له في ذلك من انضمام
امر آخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج في جزئيه للكلام ركا كان او غيره الى اسم يتعقل
معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ابعثه فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدى بالياء صار معناه الايصال او معناه اى معنى
الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مر يزيد وانا ما يزيد او كان
في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاق عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه
اولان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفي
ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر
بها عنها والياء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسميهما حيث وجدت بخلاف ما بقى منها
ورب وواوها اى الواو التى تقدر بعدها رب وفي عددها من حروف
الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباءه وعن وعلى والكاف ومنذ
ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا
والخمسة التى يليها تكون حرفا واسما والثلاثة الباقى تكون حرفا
وفعلا فمن الابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة

قوله من يعنى اذا عرفت
حروف الجر اجمالا فتفصله
ان من عصم

وعلاوة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد قائلتها في مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ التجئ اليه والتبئين بالجر عطف على الابتداء
اى ويحى من للتبيين ايضا اى لاطهار المقصود من امرهم
وعلاوة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام
المعنى والتبعض اى وقد يحى من التبعض وعلاوة صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية و زيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين والاختصاص فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم * قد كان من مطر * فاجاب
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعض والتبيين
اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى لانتهاى اى لانتهاى الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتوا
الصيام الى الليل او غيرها نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب
مشبه اليه باعتبار الشوق والميل ومعنى مع قليلا كقوله
تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى
كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاى الغاية ومعنى مع كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاى
الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى
بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حياء كما يقال اليه لانها لو دخلت

ولا بد من

من

على المضمر لا لبس الضمير المحرور بالمتصوب لجواز وقوعها بعدها اي بعد حتى خلافا للبرد فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل النادرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي الظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو المباء في البصكوز او محازا نحو النجاة في الصدق ومعنى على قليلا كقوله تعالى ولا صلبكم في خدوع النخل اي على خدوع النخل والباء للالتصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت يزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك يزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة الى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتركة مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالتصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعث هذا بذاك والتعديية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد ضد ور الذهاب عنه ومعنى ذهبت يزيد لصيرته ذاهبا والتعديية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعديية بمعنى الاتصال بمعنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالجوف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بها بحرف فيكون حرف والظرفية نحو جلس بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر او الاستفهام بل لا مطلقا نحو هل زيد بقاء فلا يقال لا زيد بقاء والنفي بلبس نحو لبس زيد براكب وبما نحو مله بغيره كقوله في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سواء لم يكن خبرا نحو حبسك زيد وكفى بالله شهيدا

والتي

والتي بيده اي حبسك زيد وكفى بالله شهيدا والتي بيده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حبسك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال زيد وبلا ملكية نحو اجل للفرس والتعليل اي لبيان علته شيء ذهبا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لحافتك ومعنى عن مع القول نحو قلت زيد انه لم يفعل الشراي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم ومعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب التقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان لم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صارا خصا وقل مما لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابى علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والختار عند المصن الوجوب وهذا الذي ذكره من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة وفعالها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقية اورب رجل كريم لم افارقه بخدوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقية وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له ميم بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان الميم مثنى او مجموعا مذكر وان كان الميم مؤنثا نحو رب رجلا او رجلين او رجلا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربما رجلين

وهي ان شيئا من حروف الجر لا يغير معنى الفعل سوى الباء فانه يغيره في بعض المواضع من رت ثم ان الذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول لان باء التعدية عنده بمعنى مع وقال سبويه ان الباء في مثل كالهجرة والتضعيف بمعنى ذهبت به اذهبت فبحوز المصاحبة وعدمه واما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغير فخذ هذا فليكن عندك من وداعنا والحمد لله رب العالمين

وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلقها
 اى رب ما الكافة اى المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
 على الجملة نحو رب ما يود الذى كرهوا وقد تكون ما زائدة فتدخل
 على الاسم ونحو رب ما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب
 فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل * وبلدة لبس بها اتيس
 الا اليغافير والا العبس * وهذه الواو للعطف عند سبويه وليست
 بحارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظ وان كانت
 فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
 عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى
 رب فلا يقدر له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
 انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت
 والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
 من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال
 فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى خطأ للواو عن درجة
 الباء مختصة بانظ يعنى الواو مختصة بالاسم الظ سواء كان الاسم
 اند اسم الله او غيره فلا يقال وك لا فعلن مثلا بل يقال والله
 او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة
 الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
 لاصاته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل
 وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
 خطأ لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض
 المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى
 والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجمع اى جميع ما ذكر
 من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
 مطلقا او على اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل

تكون

تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون
 للسؤال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر
 تدخل على المضمير نحو بالله لا فعلن وبك لا فعلن وفى الدخول
 على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلافها
 فانها مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
 من الامور المختصة بالاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد
 مع الاختصاص ويدونه لمكان التاني ويتلقى اى يجاب القسم
 الذى لغير السؤال باللام وان وحرف التاني كما ولا فاللام فى الموجبة
 اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها
 اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا فى المنفية اسمية
 كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
 حرف التاني لوجود القرينة كقوله تعالى تفتون ذكر يوسف اى
 لا تفتون واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
 اخبرنى وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم
 اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على
 جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه
 نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا استغاثه عن الجواب فى هاتين
 الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
 جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة
 على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
 وعن المجاوزة اى لمجاوزه شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك اما
 بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم
 عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
 او بالزوال وحده نحو اديت عند الدين وعلى الاستعلاء اى لاستعلاء
 شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى

وتدخل هذه الحروف حينئذ أي حين اذ تلحقها ما على
الأفعال لأن ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم أن يكون
مدخولها صالحا للعمل فإن المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فإذا قلت أن زيدا قائم أخذت ما أخذت
بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وإن المفتوحة مع جلتها
أي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها في حكم المفرد ومن ثم أي ومن أجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجمل أي في موضع يقتضي الجمل و
وجب القم في موضع المفرد أي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
أن ابتداء أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو أن زيدا
قائم وكسرت أيضا بعد القول وما يشق منه لأن مقول
القول لا يكون إلا جملة نحو قال زيد أن عمرو قائم وكسرت
أيضا بعد الاسم الموصول لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة
نحو جاءني الذي أن أباه قائم وفتحت أن حال كونها مع جلتها
فاعلة نحو بلغني أن زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و
حال كونها مع جلتها مفعولة نحو كرهت أن زيدا شاعرا
لوجوب كون المفعول مفردا و حال كونها مع جلتها مبتدأة
نحو عندي أنك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها
مع جلتها مضافا إليها نحو أعجبتني اشتراكك عالم لوجوب كون
المضاف إليه مفردا وقالوا لولا أنك بفتح الهمة بعد لولا الامتناعية
لأنه أي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا
واجب نحو لولا أنك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لأنها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا أني معادل لك زعمت أي لولا زعمت أني
معادل لك ولولا أنك ضربتني أي لولا صدر الضرب منك وكذلك

قالوا

قالوا لو أنك بفتح الهمة لأنه أي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب أن يكون مفردا نحو لو أنك قائم أي لو وقع قيامك
فإن جاز في موضع التقدير أن تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الأمر أن أي القم والكسر في أن القم على تقدير جعل
أن مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها
جملة مثل من يكرمني فاني أكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فإن كان المراد من يكرمني فانا أكرمه وجب الكسر لأنها وقعت
في موضع الجملة وإن كان المراد من يكرمني فجزاؤه أي أكرمه
أو أكرمي ثابت له وجب القم لأنها وقعت في موضع المفرد لأنها
أما مبتدأ أو خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر * إذا نه عبد القفا والله هازم
مما وقعت بعد إذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على أنها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد إذا المفاجأة والقم على أنها
معها مبتدأ محذوف الخبر أي إذا عبوديته للقفا والله هازم ثابتة
وتمام البيت * وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا * إذا نه عبد القفا
والله هازم * قوله أرى على صيغة المجهول بمعنى أظن وزيدا مفعوله
الثاني وسيذا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا والله هازم أنه لثيم يخدم قفاه وله هازمه أي همته
أن يأكل لبعض قفاه وله هازمه والله هازم نان عظم نان ثمان في البحرين
تحت الأذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد أو بارادة نهما مع
حواليهما تغليباً وشبهه بالجر عطف على إذا نه عبد القفا أي
مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة أشباهه قولهم أول ما أقول أني أجد الله فإن جعلت
ما موصولة أو موصوفة كان حاصل المعنى أول مقولاتي تعيين
الكسر لأن أول المقولات أني أجد الله لا المعنى المصدري فإن المعنى
المصدري أعني الحمد قول خالص وليس من جنس المقولات

وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين القم
لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة
مع جلتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط اجاز العطف
على محل اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظاً او حكماً بالرفع بان تكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمر
وعلمت ان زيدا قائم وعمر وفان في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظاً فهي مكسورة حكماً حيث تكون مع ما علمت فيه بتأويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمه جلا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما
غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ونشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اى ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظاً مثل ان زيدا قائم وعمر او تنديراً مثل ان زيدا
وعمر قائم اى ان زيدا قائم وعمر قائم لانه لو لم يعض قبله لالفاظاً
ولا تقديرًا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمر وذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على
رفعهم وهما ظ خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبتدأ

في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر
ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على
محل اسم ان بلامضى خبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه
بواسطة بناءه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن
في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلى كما انه لا ينافي فيه التأكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها
فلا يعتبر محل اسمها وايضاً لذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتأكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضاً لذلك التأكيد دونها
اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا قائم او دخلت
على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين اسمها وبينها
اى بين ان نحو ان في الدار زيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لضعامك آكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفي التأكيد
والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم يكرهون ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها

وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو انما كيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر * ولكنني من حُبها العمد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام
وح يجوز الفاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر كونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل وهذا لم يذكره صريحاً واللام على كلاً التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فالفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيراً من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديرية او لكونه مبنياً
وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي
دخول ان المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال
التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخوانهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فأت ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافاً للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه
متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت
مسماً * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة
المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله

تعالى

تعالى وان كلاً ما يوفيههم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظ ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فتدروا ضمير الشان حتى يكون اسماً للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبراً لها فيكون عاملاً
في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظ
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية
او داخلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذاعمالها اي اعمال
المفتوحة المخففة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكي
بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن
انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما
في الضرورة فجاء في المضمير فقط قال الشاعر * فلو انك في يوم
الرخاء سألني * فراقك لم انحل وانني صديق * ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال ككونها مقرونة مع الفعل اي الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم
مرضى اوسوف كقول الشاعر * واعلم فعمل المرء ينفعه * ان سوف يأتي
كل ما قدراً * او قد نحو لي علم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النون نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم ولبس لزوم حرف النون الا ليكون كالعوض من النون
المحذوفة فانه لا يحصل بجزء الفرق بين المخففة والمصدرية

اي ان المكسورة

اي نفى

السببية

ان قصه

فانه يجمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به
 الاستقبال فهي الخففة والافه هي المصدرية واما من حيث
 اللفظ فلانه ان كان الفعل المتني منصوبا فهي المصدرية والافه هي
 الخففة وكان للنشبه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح جلا
 على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انه امركة
 من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الأسدان زيدا كالاسد
 قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وقمحت الهمزة لان
 الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة انما تدخل
 على المفرد فقرأ عوا الصورة وقمحا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
 وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الا فصح خروجها
 عن المشابهة بقوات فتحة الآخر كقول الشاعر * ومحر مشرق
 اللون كان ثدياه حقان * وان اعتمها قلت كان ثديه لكنه يعمل
 على استعمال الغير الا فصح لما عرفت واذالم تعملها لفظا ففيها
 ضمير شان مقدر عندهم كما في ان الخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
 بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان الخففة ولكن وهي
 عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
 وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله لا كان فتقلت
 كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلت لا تقيد
 ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا وكذا ان
 تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاني زيد فكانه توهم ان عمروا
 ايضا جاءك لما بينهما من الالف فرقت ذلك الوهم بقولك لكن
 عمروا لم يحنى بتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا
 معنى اي تغايرًا معنويًا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر
 عليه واللفظي قد يكون النفي صريحًا نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يحنى

وقد

وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي
 لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
 العاطفة لفظًا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان الخففتين
 فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكسر
 وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاحقش من انه يجوز انما لهما
 قياسًا على اخواتها الخففة وقال الشارح الرضى ولا يعرف له
 شاهدا ويحوز معها مشددة او تخففة الواو وهي ايم العطيف
 الجملة على الجملة واما اعتراضه وجعل الشارح الرضى الاخير
 اظهر وايت للتمي اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا
 قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً وإجاز القراءة ليت
 زيدا قائماً بنصب المفعولين بناء على ان ليت للتمي فكانه قيل
 اتنى زيدا قائماً اي اتمناه كما شاء على صفة القيان فاعلم ان
 منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجار الكسائي نصب الجزء
 الثاني بتقدير كان وتمسك بهما قول الشاعر * ياليت ايام الصبي رواجعاً
 فالقراء يقول معناه تمنى ايام الصبي رواجعاً والكسائي يقول اي ليت ايام
 الصبي كانت رواجعاً والمحققون على ان رواجعاً منصوب على انه حال
 من الضمير المستكن في خبره المحذوف اي ليت ايام الصبي لنا كائنة
 حال كونها راجعة واعل للرجح اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل
 ومعناه توقع امر مرجوا ونحو قوله تعالى لعنم تفلحون ولعل الساعة
 قريب والغالب هو الاول وشذ الجربها اي بكلمة لعل كما جاء
 في اللغة القليلة وانشد السرافي في ذلك * وداع دُعَايا من يحيب
 الى الندى * فلم يسجبه عند ذلك محبب * فقلت ادع اخرى وارفع
 الصوت دعوة * لعل ابي المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان
 يكون على سبيل الحكاية كذا قل المص في شرحه يعني انه
 وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان

ان لكن
 اي ان لم يونس
 والاحقش

ان في امالي سمر على الكاف

اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالباء فيجب ان يحكى في الاحوال
الثلاث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة
الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجربها وحكم بشذوذ
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف ثمل
المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وهم وحتى واو واما بكسر الهمزة ولام ولا ويل ولكن وعد بعضهم
اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بان لما قبلها
كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد
بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشئين او الاشياء
كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمروا وفعمر واو ثم
عمروا وحتى عمرواى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لارتبب فيها فقولها لارتبب فيها بيان
لاطلاقها اى لارتبب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه
لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع
مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة
في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحيث يحسب ما
اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف

من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة
في المعطوف اوضيحا فيه اى ليدل عليهما حتى يميز الجزء بالقوة
والضعف عن الكل فصار مكانه غيره فصلا لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقد تم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع
المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحيث جزء
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما
هي بحسب الخارج نحو جاني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
وتتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم
قدوم زكان الحاج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة
واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل
حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنيها
جميعا ليقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر
معنيها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق
الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد التجاورين
هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص

معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع
في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة
لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك الاحد منهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل
قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لئلا يكون من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لامن كلمة او وام
المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها
اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر يلى الهزمة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة
اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهزمة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يحرك تركيب ارايت زيدا ام عمرو
فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر
لم يلى الهزمة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا
جائز حسن فصيح وازيدا ارايت ام عمرو احسن وافصح وح
يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرو حسنا فصيحيا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ
الكافية المقررة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهزمة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرو
ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتثنية عن مرتبة الافصح الى
القضية غير مناسبة لان ما كان حسنا فصيحيا لا يعد ضعيفا
وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل
عن سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل ما ذكر بعينه

كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد
الامرين لان السؤال عنه بدون نعم ولا لانها لا يفيد ان التعيين
بخلاف او واما مع الهزمة كما اذا قلت جاءك زيد وعمرو واجاءك اما
زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان النفي بالسؤال
ان احد هما لا على التعيين جاءك اولا وقد يحاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه
ثمة في الموضوعين امر واحد لكنه لا كان مشتملا على شرطين
الصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخفى عن الحاجة
واو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يحرك في اول الكلام وعطف قوله
كان جوابها بالتعيين على قوله لم يحرك وتعلق كل حكم بشرط
على طريق الالف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى و
ام المنقطعة كل في الاضراب عن الاول ومثل الهزمة
للسك في الثاني والواقع قبلها اما خير مثل قولك انها لابل
ام شاء اى ان القطيعة التي اراها لابل وهى جملة خبرية فلما
علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها
شاء او شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل اهي شاء
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل عمرو
حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اى غير مستعملة الا معها
يعنى اذا عطف شئ على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه
اولا بما ثم عطف عليه المعطوف بما يحوج الى اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائرة مع او يعنى
اذا عطف شئ على آخر بما يجوز ان يصدر المعطوف عليه
بما يحوج الى اما زيد وعمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد وعمرو

اى فيه

مطرفة على انظر

وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا
لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما
الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل
منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة
لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لالتفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
جاءني زيد لا عمرو وخكم المجيء فيزيد لا عمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو وخكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة
بل بعد التني نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم التني عن المعطوف عليه
الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم التني عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي
عنه فغني ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم
المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة التني اي غير
مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي

نقيضة لا فتكون لا يجاب ما اتني عن الاول فتكون لازمة لتني
الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت
لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد التني والاثبات
فبعد التني لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لتني ما بعدها نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون التني حروف التنبيه الا واما وها
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يليق
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد
قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها
نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى
يقع الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم
الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى
اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان يكسر الهمزة وقح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها
بحروف الايجاب فتم مقرر لما سبقها اي محققة لمضمونه
استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام زيد فغني بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولوقبل
في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقبل

يجوز استعمال نعم ههنا يجعلها تصديقا للآيات المستفاد من
انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد انك
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى
لتقرير الآيات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض
النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام
فحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به
اذن لتنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى وربنا اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل التثنية
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد و اى اثبات بعد
الاستفهام ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذكر
بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى
يعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى
لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اى والله
واى وربى واى لعمري واجل وجبر بالكسر والقح وان
تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل
او جبر او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او لم يات وجاء
ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قاله لعن الله ناقة
جلتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعند الاستفهام ايضا في قول الشاعر * ليت شعري هل للمحب
شفاء من جوى حبه * ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها
في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا
للمخبر. حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يخل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام

العرب اما معنوية واما لفظية فاللغوية تأكيده المعنى كما
في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما القسامة اللفظية
فهى ترين اللفظ وكونه زيادتها اوضح او كون الكلمة او الكلام
يسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او لغو غير ذلك
ولا يجوز خلوها من القادتين معا ولا لغدت عينا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء لاسيما في كلام البارزى تعالى ان وان تخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تراد
مع ما التلوية كثيرا كيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا
وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرتى ما ان جلس القاضي
اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد
قت وان يقع الهمزة وسكون النون تراد لمعنى كثيرا نحو
فلما ان جاء البشير و تراد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان طيبة
تعطوا الى ناصر السلم على تقدير رواية طيبة بالجر وما تراد مع
اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى
ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطنا اى أدوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فيما رجة من الله لنت لهم ومما
خطيا تهم اغرقوا ومما قليل وزيد صديق كما ان عمرو واخى
وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
واما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اى كلمة لاتراد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين و تراد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك

ان لا تسجد اذ لم يترك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسام نحو
 لا اقسم يوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسرى في زيادتها التنييد على
 جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيرذل ذلك في صورة
 نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله * في يتر لا حور
 سرى وما شعر اي في يتر حور والحور المهلكة جمع حار اي هالك
 من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
 على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي
 فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
 والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة
 بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف
 في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
 في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الامفعول لا مقدرا للفظ غير صريح
 القول مؤيد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
 تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
 وكذلك قولك كتبت اليه ان اثبت اي كتبت اليه شيئا هو اثبت
 فان حرف دال على ان اثبت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله
 تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
 ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيراً
 لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد
 يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك
 ما يوحى ان اقد فيه في التابوت فقوله ان اقد فيه تفسير لما يوحى
 الذي هو المفعول اللفظ لا وحي حروف المصدر ما وان المفتوحة
 المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة
 للفعلية اي الجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
 في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاق عليهم الارض بما رحبت

اي برحبها بضم الزاء وهو السعة ونحو قولك اعجبتني ان خرجت
 اي خروجك واختصاص ما بالمصدرية بالفعلية انما هو عند
 مبيوبه وخوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق
 وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة * بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
 وان المفتوحة المشددة للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة لا
 اذا كفت بما فيحوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
 للاسمية انها تعمل في جزئها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو
 مصدر خبرها نحو اعجبتني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو
 اعجبتني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو
 اعجبتني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا
 مشددين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالاتها على احد
 انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
 النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
 نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
 ضربت زيدا وهلا زيدا تضربه فعناها اذا دخلت على الماضي التوحيح
 واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحذف على الفعل والطلب
 له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
 الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
 ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث
 المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
 قد سمي بهما لحيثهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي
 او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
 المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
 اي يكون مصدره متوقفا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول
 لمن يتوقع ركوب الامير قدركب اي حصل عن قريب ما كنت

قال المظن

قوله من الحال بمعنى الى

في خبر

توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها إذن ثبته معاني
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهو
في المضارع الجريدي عن ناصب وجازم وحرف تبيين للتقليل
لأنه يضيق إلى التحقيق في الأغلب للتقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو
قد نرى قلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم
نحو قسموا لله احسنه وقد لعمري بت ساهر حرقا الاستفهام
الهمزة مكسرة ولها صدر الكلام لا يتقدم بها ما في خبرها
لذلك لا يجرها على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعيل نحو هل زيد قام
الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما حلت على
الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قلنا اي فلما كان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فأتت هل فعلا في خبرها
تذكرت عهدا عجمي وحتت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره
في خبرها تسلب عنه ذاهلة و الهمزة اعم تصرفا على التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف
في هل تقول ازيد اضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيد اضربت لتأخر عنه و تقول اضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه
التكثير دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عند في مثل هذا
الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ارضي بضربك زيدا

وهو

وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف
فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه و تقول ازيد عندك
ام عمرو يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعيد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
والبق ويقع هل مع ام المتقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المتقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف
سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو
في تقدير بل عندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع واخى كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل
لكونها فرع الهمزة فلا تصرف تصرفها حروف الشرط
ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل
على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان للاستقبال
سواء دخلت على الماضي او الاستقبال نحو ان تكرمي اكرمك
وان اكرمتي اكرمك فحقى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه
وكذلك لو للماضي على ايها دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحداي لو وقع منك ضربتي في الماضي
فيقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركه ولو اعجبكم واعلم
ان المشهور ان لو لا تنفاه الثاني لا تنفاه الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر آخر
مقدرفيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان متقيا فيه قطعاً
فيلزم لاجل انتفاءه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلاً لو جئتني

قال سيد الشافعي لا يجرها على احد الامرين بل يجرها على الطرفين
اصل التصديق فيما فيها اصل الطاعة
لتصديق وضعاً

لان ما اريد في الزمان الماضي يكون وقوف
محالاً فيكون انتفاءه مقطوعاً به واما المقدر
المفروض في الاستقبال فانه لا يكسبه
القطع بانتهائه لجواز ان يكون جديداً

لا كرمك فقد علفت حصول الاكرام في الماضي بحصول
 مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤها معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
 لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لوجه هذا المعنى هو الكثير
 المتعارف وقد نستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
 يستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
 لقد تافان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى
 ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
 توهم المص ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور
 ولم يدرك ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
 المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور ببيان سببية
 احدا الانتفايين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
 استدلال فانك اذا قلت لو جئني لا كرمك لم تقصد ان تعلم
 المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفايين
 معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
 المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فربط
 ذلك الشيء بابعاد النقيضين عنه كقولك لو اهاقني لا كرمته لبيان
 استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الالهانة الاكرام فكيف
 لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمان اي ان ولو الفعل
 لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد
 من المشركين استجارك ولو اتمتم تملكون اي وان استجارك احد
 ولو تملكون اتم فاحذروا انتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
 محذوفين يفسرهما اللفظ اما احذف واما اتم فلانه كان ضميرا
 مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيد الفاعل
 الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف
 الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل

اي ان
 بعد

بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع
 معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو
 ان المقنوعة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
 الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
 لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع
 اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
 انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
 المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
 تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
 والفعل الواقع فيه عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
 عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر
 مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن
 اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
 اي تعذره وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في
 الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع فعله
 في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان
 التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترزه
 عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم
 لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
 لفظا او معنى لكونه على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق
 اي الشرط الجواب حيث يربط عمل ادوات الشرط فيه اي
 في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
 والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون محذوما وغير محذوم وهو مح
 واما معنى فهو جواب بالقسم لكونه اليقين عليه والشرط ايضا
 لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اقبني مثال لماضي لفظيا

اي فعل المحذوف

اي لوانك انطلقت

ان يكون محذوما
 ويحذف

اولم تأتي مثال لماضي معني لا كرمك وان توسط اي القسم
بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تأتي آتاك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير
الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرًا على غير ترتيب الف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتي
والله لا آتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب الف وعلى المعنى
الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء القسم باعتبار الاول
على ترتيب الف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالجمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب الف يقتضى تقديم المثال الثاني
على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على
تقدير تقدم اللتين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم
كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كلفوظه في صدر الكلام
فلزم في الشرط الذى بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا

فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الايتان بالغاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الغاء واما للتفصيل اى تفصيل ما
اجله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمه
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه اواجله في الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب
ومنى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور للدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيلبسون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه
مقدر يعنى واما الذين لبس في قلوبهم زيغ فيلبسون المحكمات
ويردون اليها التشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الغاء
في جوابها وسببية الاول للثاني والترزم حذف فعلها الذى هو
الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فاتها الواقعة في جزائها
جزء مما في حيزها اى حيز فاتها او حيز اما لان حيز الغاء ايضا
حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فنطلق
او معمولا لما وقع بعد الغاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا
اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجوز تقديم ذلك الجزء على الغاء
وعدم تجويزه وهذا مذهب سبويه فجعل سبويه لاما خاصية
جواز التقديم لما يتبع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو
اى ما وقع بينها وبين فاتها معمول الشرط المحذوف عملا

مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجوز التقديم
وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذي هو يكن من شيء واقم اما مقام مهما ووسط يوم
الجمعة بين اما وفاتها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقبل القائل المازني ان كان ما توسط بين اما وفاتها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فن قيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزء
قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فن قيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لا ما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فنطلق
فارفع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن زيد فنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فنطلق فزيد فاعل الفعل

المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة
بين اما وفاتها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرة
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان يغضبك فيقول كلا ردعا لك اي لبس الامر كما تقول وقد
يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل
كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغي واذا كان يعني حقا جاز ان يقال انه اسم بي ليكون لفظه
كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النجاة حكموا بحر فيته
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان الميق به تحقيق مضمون
الجملة كالميق بان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة
لا التحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما
لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
وسكون هذه على بناء ما لحقته وبجر كة تلك على اعراب ما وليته

لانها كالحرف الاخير مما تلحقه فان كان اى المسند اليه اسما
ظاهرا غير مؤنث حقيقى فغير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وعدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر
والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج
المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على
ضعفها فلبست بضمائر ثلثا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كفاء التانيث وفي شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر
نونه اى ادخلته نونا قسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا
اشعاراً لحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا
سمى سبويه المصدر حدثاً وهي فى الاصطلاح تون ساكنة
اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي
شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجهما بقوله
تبع حركة الاخر اى آخر الكلمة فان هذه واخر تلك الكلمات
لا توابع حركات او اخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل
تبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير
تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت

فان قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل
تنوين التزم فى الفعل لالتأكيد الفعل فخرج به نون التأكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض
للعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكانية الكلمة اى كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعنيين فى منع الصرف وح
لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتكثير وهو الفارق بين المعرفة
والتكثرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت
سكوتاً حاقى وقت ما واما صه بغير التنوين فعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين فى نحو اجد و ابراهيم فليس للتكثير بل هو للتمكن
قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتكثير معاً فاقول التنوين فى رجل يفيد التكثير ايضا فاذا جعلته
علماً فمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضاً
عن المضاف اليه لتعاقبها على آخر الكلمة كيو مئذ اى يوم اذ كان
كذا فاليوم مضاف الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت
بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً
عن الجملة لثلاثين الكلمة ناقصة وكذلك حيثذ وساعتذوعاً مئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل
قائماً اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون
جمع المذكر السالم كسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو
علامة جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك
فزيد التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ
لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت

للممكن نزالت للعلمين العلمية والتأنيث وظاهرانه لبس تنوين التكثير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولاتنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولاتنوين الترمم لوجوده في غير اواخر الايات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل
التنوين عليه والترنم وهو ما خلق اواخر الايات والمصاريع
لتحسين الانشاء لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الحبشوم
وذلك التردد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما لحق
اواخر الايات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات
الواقعة في اثناها جائزا بل واقعا كما شاهد من اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الآخر لثلاثا يختل سلك النظم بتخلله
بين كلمات الايات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحررا كما مشعا باشباع
حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول
الشاعر * اقل اللوم عاذل والعتابن * فقول ان اصبحت فقد اصابت
فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض
عن الالف عند التغني نون الترمم واما يلحق القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح وسميت
هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه لبس هنالك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر * وقائم الاعماق حاوي المحترقن * مثبه
الاعلام لماع الخفقن * فان روى القافية في هذا البيت القلق
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالقلم
او الكسر والحق بها النون فقبل المحترقن والخفقن ويسمى

هذا القسم من التنوين العالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد
وقد تجاوز البيت لمحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع ولبس للقسم الاول اسم مختص به واعلم ان
تنوين الترمم لبس موضوعا باراء معنى من المعاني بل هو موضوع
لفرض الترمم لان معناه الترمم كما ان حروف التهجي موضوع
لفرض التركيب لباراء معنى من المعاني ففي هذه تنوين الترمم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع
تساهل وتساهل واما التنوينات الاخر في اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تأمل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بآين حال كون الابن مضافا الى علم آخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كتابة عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم وكان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حيث ما كانت لثلاثا لئلا يلبس بينت في مثل هذه هند
ابنة عاصم نون التأنيث قسيان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون

التثنية تختص أي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الأمر نحو اضرب بن بالتخفيف واضرب بن بالتشديد والنهي نحو لا تضرب بن والاستفهام نحو هل تضرب بن والتثنية هو ليتك تضرب بن والعرض نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لأفعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة وإنما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لأنه لا يأكد إلا ما يكون مطلوبا وقلت أي نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم من إلا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وإنما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت أي نون التأكيد في مثبت القسم أي في جوابه المثبت لأن القسم محل التأكيد فكروا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير أن يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحته له وفي قوله لزمت إشارة إلى أن زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت أي نون التأكيد في مثل أما تفعلن أي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما أكد الحرف قصد واتأكيد الفعل أيضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها أي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت أو ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين أن اشترط في التقاء الساكنين على حده أن يكون الساكنان في كلمة واحدة فإن النون المشددة كلمة أخرى أو لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة أن لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الباء مكسورة ليدل على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين أو لثقل الباء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكور

غائبا

غائبا كان أو مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للنفقة وظاهر أن ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربتان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثني اضربان بأثبات الألف لئلا يلتبس بالواحد واضربتان في الجمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجمع ثلث نونات متواليات ولأنه خلها أي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا لبونس فانه يجزئ التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغفرا كما في الوقف وهو ليس بمرضي الا عند الأكثرين وهما أي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما أي غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز أي وأوجع المذكور بياء المخاطبة كالمنفصلة أي كالكلمة المنفصلة يعني يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء أو تحريكهما ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلاً أن النونين حكمهما مع المثني وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين أما مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكور نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارى واخشى وأما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو اغز وارم واخش فالتون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزى الحبش وارى الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن أي مع الضمير

البارز وهو في الواحد المذكور نحو اغزوارم واخش فكا لتصلة
اي فالتون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التنية تقول اغزون
وارمين واخشين برد اللامات وقمها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثمه اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصلة ومع الضمير
البارز كالتفصلة قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين
هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالقح كما يقع مع المتصلة
وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد
وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم
لاجل التون وهل ترين في هل ترين بانيات الياء وكسرها كما
يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل التون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التنية في اغزوا
واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا
القوم واغزن في اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل
اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالتفصلة
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالتصلة كما اشترنا اليه
والتون المخففة تحذف للساكن اي لالتقاء الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر * لاهين الفقير علك ان تركع يوما والد هر قد رفعه * اي
لاهين حذف التون المخففة لالتقاء اللام الساكنة التي بعدها
وابقيت قمتها ما قبلها لتدل عليها والالكان الواجب ان يقال لاهين
الفقير ولم يحركوها كما يحرك التون فرقا بينهما وانما لم يعكس
حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف

على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التون
لذلك فبرد ما حذف لاجل التخففة كما اذا لحقت المخففة
باغزوا واغزى قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى
بخلاف التون فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التون لازم
في الاصل والمخففة ليست بلازمة لجعل لل لازم مرتبة بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضربن اضربا تشبيها لها بالتون فان التون اذا انفتح
ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصببت خيرا
او اصابني خيرا واختم لي بخير * اللهم اجعل خاتمة اموري خيرا * ولا تلحق
بنا من تبعه شرورنا ضيرا * واجعل نونات نقا يصننا خفيفة كانت
او ثقيلة في مواقف الندامة * منقلبة بالف آداب عبوديتك على
نهج الاستقامة * وصل على من كلمة شفاعته في محوارقام الضلالات
كافية * وعن مضرة شناعة اسقام الجهالات شافية * وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه * قد اسراح من كد
الانتهاض * لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض * العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف
عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعراض
والاعراض * ضحوة السبت الحادي عشر
من رمضان المنتظم في سلك شهور
سنة سبع وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية
عليه افضل
التحية

تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب
 على يد الحاج ابراهيم صائب نال
 ما يمتناه سنة اثنتين واربعين
 ومائتين والاف من هجرة
 النبي صلى الله عليه
 وسلم في اواخر
 جادى
 الاولى

م

KUTUPHANESİ	
Yazarı	Sayyid Majid ef.
Yer ve Zamanı	
Eski Kayıt No.	671
Tarif No.	492. 2. 1

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات * ووفقنا لبسط حقائق
المعضلات * وصل على اشرف الموجودات * محمد المبعوث الى
كافة المخلوقات * وعلى آله وصحبه الخائين على الحسنات * والناهين
عن المعاصي والسيئات * اما بعد * فان بعض اخواني من خلص
احبابي وهو يسمى الرسول و بين الفضلاء مقبول قال المحل الذي
سيجيئ ذكره لا يخفى عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على
مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك الى والا يصال فاطعت
كلامه واسعفت حاجته وشرعت مراده متوكلا على الله
الوهاب انه ملهم الصواب * واليه المرجع والمآب * قال الشارح
الشهير بمولى جامى التحرير عامله الله تعالى بلطفه الخطير
في آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر
في المشارق والمغارب اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا
من تبعة التبعة بكسر الباء بمعنى المتبوع كالطلبة بكسر اللام
بمعنى المطلوب والجار مع المجرور متعلق بصفة خيرا المقدرة اى
خيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السمع ويمكن ان يكون المراد من
التبعة المواخذة كما قال صاحب المنار في احكام القتي وجملة
الامر ان يوضع عند العهدة وقال الشارح ابن الملك المراد من
العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمواخذة شروونا جمع شر

وهو

وهو معروف بمجرورة مضاف اليها لتبعة ضميرا بفتح الضاد
المجعة وسكون الياء المثناة التحتية وهو بمعنى الضر منصوب بانه
مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شروونا الشيطان الرجيم
بقريئة المقام كالا يلحق على ذوى الافهام فيكون حاصل المعنى
على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضرا
من الشيطان الرجيم كيلا يضر بختنا وعلى التقدير الثانى ولا تلحق
بنا من مواخذة شروونا ضميرا فيصيب المواخذة يلزم ضا المر عظيم
وفى بعض النسخ ولا تلحق بنا من تبعة شروونا خيرا بالخاء المعجمة
والياء المثناة التحتية مكان ضميرا المذكور قلعله وقع سهوا
من قلب الناسخ اذ لا وجه له ولا يلحقى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا
وصحابة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يلحقى لطف ذكر
الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر في الآية الكريمة كذلك واجعل
نونات بالجر مفعول اول لا جعل مضاف الى تقايصنا جمع نقبضة
وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات تقايصنا المعاصي
بقريئة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات تقايصنا
وبين المعاصي من حيث ان لهما نونا وميتا وهما قريبان فى المخرج
فهذه المناسبة كافية فى الارادة المذكورة خفيفة كانت
او ثقيلة صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة
كما لا يلحقى فى مواقف التدامة الجار مع المجرور متعلق بلفظ
اجعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور فى محل نصب على انه
حال من المفعول الاول المذكور وانما قال فى مواقف التدامة
لان المرء يرى سيئاته فيها منقلبة منصوب على انه مفعول ثان
لا جعل بالف آداب عبوديتك الجار والمجرور متعلق بمنقلبة
والمراد من انقلاب التونات بالف آداب العبودية انقلاب المعاصي
والسيئات الى الحسنات بقريئة المقام ايضا ويمكن ان يوجد

المناسبة ايضا بين الف الآداب والحسنات من حيث ان اولهما
الف وحاء وهما من حروف الخلق على نهج الاستقامة الجار
مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجع اللفظ التدامة فيكون
حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا صغيرة كانت او كبيرة
في مواقف التدامة منقلبة بحسناتنا من حيث ان عبوديتنا اليك على
نهج الاستقامة فيكون جميعا حسنات فتدخل تحت وعد قولك
فاما من ثقلت موازينه فهو في عبثه راضية ويخرج عن وعيد
قولك واما من خفت موازينه فامه هاوية وعلى تقدير ان يكون
الجار مع المجرور في مواقف التدامة في محل التصب على انه حال
من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصبنا
صغيرة كانت او كبيرة حال كونها مريئة في مواقف التدامة
منقلبة بحسناتنا الخ ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات نقايصنا
خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل
وكذا لا يخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان
الالف مستقيمة وصل فعل امر من فاعل على حرف جر
من موصول كلمة مرفوعة مبتدأ مضاف الى شفاعته وهي
مجرورة على انها مضاف اليها الكلمة والضمير المجرور عائذ الى
الموصول في محوار قام الضلالات الجار مع المجرور متعلق
بلفظ كافية وهو مرفوع على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره
صلة للموصول المذكور وعن مضرة وهي معروفة شائعة
وهي الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها المضرة اسقام
جمع سقيم بضم السين وسكون القاف وفتحها وهو المرض
مضاف اليها لشاعة الجهالات وهي مجرورة لكونها مضافا اليها
لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ شافية هو مرفوع
على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور

في القرينتين

في القرينتين على متعلقهما لامر السجع فيكون حاصل المعنى اللهم
صل على من كلمة شفاعته كافية في محوار قام الضلالات وشفافية
عن مضرة شائعة اسقام الجهالات وهو سيدنا ومولانا محمد عليه
السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة
كافية وشفافية حيث ان الكافية والشفافية يبحث فيهما عن الكلمة
وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر
شفافية بعد ذكر الاسقام حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا
لا يخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات
ضلالات وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث
اشار الى كون الضلالات مرفوعة محسوبة وكذا لا يخفى لطف
اضافة اسقام الى الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات
اسقاما وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه لا يخفى
ان هذا القول مستغن عن البيان قد للتحقيق استراح فعل
ماض من كمد الكمد الحزن المكتوم كذا في المختار الجار مع
المجرور متعلق باستراح الانتهاض مجرور مضاف اليه لكمد
قال في المختار استنهضه لامر كذا امره بالتهوض له والتهوض
القيام والاستواء لنقل الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض
هذا الشرح مجرور مضاف اليه لنقل من السواد الى البياض
الجار مع المجرور فيهما متعلق بنقل العبد مرفوع فاعل استراح
الفقير مرفوع صفة العبد عبد مرفوع على انه عطف بيان
للفظ العبد الرحمن مجرور مضاف اليه لعبد الجامي مرفوع
تقديرا على انه صفة نسبة لعبد الرحمن وفقه فعل ومفعول
الله فاعل وفق سبحانه كلمة سبحانه طويلة البيان لا يليق بهذا
المختصر في وظائف جمع وظيفة وهي معروفة عبوديته مجرورة
مضاف اليها لوظائف الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير

المجرور راجع الى عبد الرحمن للاغراض بكسر الهمزة وسكون
 العين المهملة مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق
 بوقفه ايضا عن مطالبة الجار مع المجرور متعلق بالاغراض
 الاعواض جمع عوض مجرورة مضاف اليها مطالبة من فيل
 اضافة المصدر الى مفعوله والاغراض بفتح الهمزة وسكون
 العين المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون
 حاصل المعنى قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
 عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
 والمراد من قوله قد استراح اه بيان ان السراح من هو وان شرحه
 لله تعالى لا للاعواض والاغراض ولا يخفى ايضا لطف عبارة
 السواد والبياض بعد ذكر كذا الانتهاء حيث اشار الى ان كذا
 انتهاءه للنقل في النهار والليل جميعا المأخوذين بالاشارة بلفظي
 السواد والبياض اللهم بيض وجوهنا في الدنيا ولا تجعلنا
 في الآخرة من اهل الاغراض واحفظنا من شر اهل
 الاغراض فانك كريم مستغنى عن الاعواض
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب

SPLEWANTIE G. K.

K. M.

Seyyid Nazif ef.

Y. M. 1910

F. M.

67/2

T. M.

1 2.47.3